



وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي



وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي

٦-٨ فبراير / شباط 2018، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

الناشر: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم-الشارقة).
العنوان: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم-الشارقة)، صندوق بريد 48777، الشارقة،
الإمارات العربية المتحدة

حقوق الملكية الفكرية محفوظة لإيكروم-الشارقة © 2020

الرقم الدولي الموحد للكتاب ISBN: 978-92-9077-298-9

هيئة التحرير:

د. زكي أصلان، المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي، (مدير المكتب الإقليمي)
د. ستار سعيد زويني، الجامعة الأميركية في الشارقة، (مترجم ومدقق لغوي)
م. شيرين ساحوري، المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي، (مديرة مشاريع التوعية والتطوير)
غادة شاطر، المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي، (أخصائية التواصل)

قدم المساعدة لهيئة التحرير كل من:

م. فرح حاجي، إيكروم-الشارقة (متدربة)
م. أحمد سليمان، إيكروم-الشارقة (مستشار)

التصميم

محمد عرسوسى

إخلاء مسؤولية: إن التسميات المستخدمة وأسلوب تقديم المواد في هذا الكتاب لا يعني التعبير عن أي رأي كان لمركز إيكروم-الشارقة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، أو منطقة، أو مدينة، أو للسلطات فيها، أو فيما يتعلق بتحديد ت恂ومها أو حدودها. إن الأفكار والأراء الواردة في هذا الكتاب هي آراء المؤلفين، وليس بالضرورة آراء مكتب إيكروم - الشارقة ولا تكون ملزمة له.

المحتويات

4	د. زكي أصلان – المدير الإقليمي لمكتب إيكروم-الشارقة تمهيد
6	د. أوليفر مارتن مقدمة
9	الفصل الأول: ماذا يعني التراث الثقافي في العالم العربي؟
15	1. التراث الثقافي وسؤال الهوية د. ريتا عوض
20	2. من حفظ التراث إلى حفظ الأرض د. علي حرب
25	3. تأملات في تعريفات التراث ومناهج الحفاظ د. يوكا يوكيلينتو
29	4. حفظاً للذاكرة الجماعية د. يوسف الحسن
34	الفصل الثاني: لماذا نحافظ على التراث الثقافي؟
40	5. إشكالية حماية التراث: الاستمرارية المادية والثقافية للتراث المعماري بتطبيق منهج إعادة تأهيل المواقع المعمارية التراثية د. طارق والي
44	6. التراث الثقافي في العالم العربي إلى أين؟ د. نظمي الجعبة
49	7. الميراث العربي في مواجهة العدمية: مسؤوليات اليونسكو التالية أ.د. واسيني الأعرج
57	8. تأملات في التنوع والشمول في إدارة التراث الثقافي د. باتريشيا كيل
65	9. تأثير الاستشراق والاستعمار على مفهوم التراث الثقافي والممارسات الحالية لحفظه عليه د. حسام مهدي
71	الفصل الثالث: كيف نحافظ على التراث الثقافي؟
76	10. دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي د. سليمان إبراهيم العسكري
87	11. دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتعليم في مجال حفظ التراث سمو الأميرة دانا فراس
95	12. البحث الأكاديمي في خدمة الحفاظ على التراث د. مينة المغاري
98	13. توجيهات من أجل قانون ملائم في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه د. رضا فراوة
102	الفصل الرابع: دراسات حالة
107	14. تنوع التراث الثقافي في فلسطين د. حمدان طه
108	15. التراث الثقافي في فلسطين: الترميم باعتباره عملية لخلق المعنى د. خلون بشارة
	16. إعادة التفكير: إعادة الإعمار والتأهيل د. سلمى سمر مملوجي
	17. المعمار الإسباني المغربي د. حسن أوريد
	الفصل الخامس: التوصيات
	18. الملتقى العربي للتراث الثقافي: وقائع الملتقى الأول
	19. الخلاصة والنتائج والتوصيات: رؤية إقليمية لحفظ التراث الثقافي والتعرف به في الوطن العربي د. زكي أصلان و د. جان-لوبي لوكلسان

تمهيد

الثقافية الأخرى على مستوى العالم، أصبحت مؤخراً التحديات المتزايدة للتغيير المناخي تشكّل خطراً مضافاً يهدد التراث الثقافي في المنطقة العربية والقاليد بصفة خاصة.

إلى جانب ذلك، تعكس المنهجيات والتشريعات والممارسات السائدة حالياً على كافة المستويات لحفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية وجود إشكالياتٍ فكريةً ومفاهيميةً فيما يتعلق بالمسؤوليات الأساسية بشأن التراث، فعلى سبيل المثال ما يزال هناك غموضاً فيما يخص أسئلة تشمل: ما هو "التراث" وما هو "الأثر"؟، ومن المُخُول بتصنيفه وصونه؟، ووفق أيّة أسمى وقواعد؟، وما هي دوافع وأهداف حمايته والحفاظ عليه؟، وما هي عوائد ذلك على المجتمعات؟، بالإضافة إلى إشكالياتٍ تتعلق بمفاهيم رئيسية في المجال مثل مفهوم "الأصلة"، وسمات "التكاملية"، وتعريف "تسريح التراث العمراني"، والصلات والمعانوي والسمات التي يجدو المحافظة عليها للأجيال القادمة.

يستلزم هذا الأمر النظر واستنباط فهمٍ عربيٍ مشترك لهذه المفاهيم، وإجاباتٍ لتلك المسؤوليات خلال السياق الثقافي والتاريخي العربي والإسلامي على تنوعاته، واسترشاداً بالمواثيق الدولية الصادرة في هذا الصدد، وكذلك بما تم استنباطه في سياقات ثقافية وتاريخية لمجموعات أخرى في أنحاء العالم (أوروبا، والأمريكتين، وأسيا، وجنوب الصحراء الإفريقية، وأستراليا). وهذا ما يعكس وجهاً نظر عربية في مفهوم التراث الثقافي وأصالته وعلاقته بمفاهيم المعاصرة والهوية التي تم طرحها من قبل مفكرين عرب في العقدين الماضيين في هذا المجال. كما يستلزم الأمر النظر مجدداً في دور التراث ودمجه في التنمية الثقافية والاجتماعية للشعوب العربية. كما ويجدو مناقشة موضوع تعزيز الهوية الجمعية مع ترسيخ مبدأ التعدديّة وقبول الآخر والتفاعل والتآثير بما يسهم في تحقيق المصالحة العامة وبناء السلام والتوفيق الاجتماعي من خلال أساليب الحوار الثقافي على

تأتي فكرة الملتقى العربي للتراث الثقافي، والمنعقد في دورته الأولى، من السادس إلى الثامن من فبراير/شباط 2018 بتنظيمِ من المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم-الشارقة)، في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى وحاكم الشارقة، في إطار الاستجابة الفضليّة الملحّة للتراث الثقافي في المنطقة العربية، حيث ألقى التحديات والمخاطر والتهديدات الآتية غير المسبوقة التي يواجهها التراث الثقافي في العديد من البلدان العربية بظلالها على اختيار موضوعات حلقات النقاش، والمقالات، وكذلك على التوصيات الختامية للملتقى.

على مدى النصف الثاني من القرن العشرين، كان لعددٍ من الظواهر العالمية ذات الطابع المركب (ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي)، مثل الاستقلال من مرحلة الاستعمار والاستشراق والعلمة والتنمية العمرانية وثورة الاتصال المعرفية، إنعكاساتٍ على فهم التراث الثقافي على تنوعاته في المنطقة العربية وإقراره وحفظه وذلك على النطاقين الإقليمي والوطني وكذلك لدى الاختصاصيين والمُشرعين وأصحاب القرار والمجتمعات والأهالي على حد سواء.

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ساهمت التحديات الاقتصادية في عددٍ من البلدان العربية، بالإضافة إلى اتساع محيط التطرف الفكري وممارسات العنف المسلح الناجم عن تراجع ثقافة التعددية وقبول الآخر على مستوى الجماعات الثقافية والسياسية والدينية والعرقية المختلفة ضمن المجتمعات البلدان العربية، في تعريض جميع أنواع التراث الثقافي الملموس وغير الملموس، وما يحمله من قيم ثقافية وتاريخية واجتماعية وجمالية وفنية وروحية وتقنية، إلى مخاطر الفقدان والهجر والإهمال والسرقة إلى جانب التهديد المباشر بالتدمير المتعَد أو كضررٍ جانبيٍّ من أعمال العنف المسلح وأو النطهير الثقافي. هذه، ومثل الأقاليم

ويقدم هذا المنشور إطلاً شاملة على الإشكاليات والقضايا والتحديات التي تتعلق بفهم دوافع الحفاظ على التراث الثقافي في المنطقة العربية مدعومةً بأمثلة دراسات حالة من سياقات عربية مختلفة. تضم وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي عدداً من المقالات التي تتناول أطروحتات متعددة من منظورين عربي ودولي في موضوعات أساسية، كما هي التراث الثقافي في السياق الثقافي والجغرافي والتاريخي، وكيفية وضع الآليات من أجل الحفاظ عليه في الحاضر والمستقبل. وتُعد هذه المقالات تلخيصاً لمعظم الآراء والنقاشات المتبدلة بين المفكرين، والخبراء، والأكاديميين، والإعلاميين والممارسين العرب والأجانب الذين شاركوا في فعاليات الملتقى ضمن الجلسات الموضوعية المختلفة. وتمثل أيضاً التوصيات الختامية للملتقى المتضمنة في نهاية المنشور رؤيةً شاملةً ومتكلمةً لمستقبل أفضل للتراث الثقافي في المنطقة العربية في صورة إجراءات واضحة قابلة للتطبيق على المستويين الإقليمي والوطني.

المستوى الدولي، وبما يدعم "صمود" الأجيال الحالية والقادمة في مواجهة كافة المتغيرات المعاصرة في مجال التراث الثقافي على المستويين الإقليمي والدولي.

لذلك، يسعى مكتب إيكروم-الشارقة، من خلال تنبيـ المـلـتقـىـ العـربـيـ لـالـترـاثـ الـثقـافـيـ، إلى توفير منصةً للحوار والنقاش تجمع الناشطين في مجالات الثقافة والإعلام والاختصاصيين وصناع القرار والباحثين والمفكرين العرب والأجانب في المجالات ذات الصـلـةـ منـ المـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ وـالـعـالـمـ، مع ممثلين من الهـيـنـاتـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـوطـنـيـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ وـالـدـولـيـةـ وـعـبـرـ الـحـكـوـمـيـةـ الـمـعـنـيـةـ بـقـضـائـاـ الـتـرـاثـ الـثـقـافـيـ، للـتـبـاحـثـ وـتـبـادـلـ الـخـبـرـاتـ وـالـآـرـاءـ وـوـجـهـاتـ الـنـظـرـ. وـكـذـلـكـ يـسـعـىـ الـمـلـتقـىـ إـلـىـ رـفـعـ الـوـعـيـ الـعـامـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الـمـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ بـأـهـمـيـةـ الـتـرـاثـ وـدـوـرـهـ فـيـ الـبـنـاءـ الـثـقـافـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ لـلـمـجـمـعـاتـ الـعـرـبـيـةـ.

د. زكي أصلان
المدير الإقليمي، إيكروم-الشارقة

المقدمة

د. أوليفر مارتن

"كيف نبني" و"التراث الذي نحفظه" هي قضايا ثقافية. يجب اعتبار الجودة الرفيعة لمكان معيشتنا هي في صالح الجميع. غير أن هذا الصالح المشترك يواجه تحدياً كبيراً في العديد من مناطق العالم. في العديد من الأماكن، نشهد تهانيناً في التعامل مع مباني بيئتنا، خاصةً في الزحف العمراني المتزايد ومدننا التي تتصف بالعولمة. يبدو أننا نفقد التقاليد والقيم الإقليمية العظيمة للعمارة والتخطيط الحضري أكثر وأكثر. ومن حيث الحجم الكبير للبناء، اتخذت الثقافة مكانةً ثانوية، وقد أعطيت مساحة أكبر مما ينبغي للعامل الذي يمنح الأولوية للآليات الفنية والاقتصادية.

لهذا تأثير سلبي على المجتمع. تؤثر جودة مباني البيئة تأثيراً كبيراً على رفاهية سكانها. وهي عامل حاسم في التفاعل والترابط الاجتماعي، وفي الإبداع، والعلاقة بالمكان. هذا هو السبب في أن البناء هو في ذاته ثقافة، وهو يخلق مساحة للثقافة في آن واحد.

أعتقد أن هناك حاجة ماسة لمناقشة كيفية تعريفنا للجودة العالمية لمباني بيئتنا كلها في مناطقنا. وهذا يعني حماية تراثنا وحظوظه، ولكن أيضاً الاهتمام بجودة الجديد. وأنا مفتون بأننا باعتبارنا خبراء في مجال التراث الثقافي، فإننا في موقع الصدارة لرعاية هذا النقاش والمطالبة به.

في يناير/كانون الثاني 2018، اجتمع وزراء الثقافة الأوروبيون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دافوس، سويسرا، عشية الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، لمناقشة تأثير البناء والبيئة المبنية على مجتمعاتنا وال الحاجة إلى تحسين بيئتنا المبنية. شارك إيكروم في هذه المناقشات بوفد رصين. كان المؤتمر يهدف إلى إعادة صياغة الطموح الثقافي باعتباره عاملاً هاماً في تكوين البيئة العمرانية، باعتماد نهج شمولي وإضافة رؤية إنسانية للمناقشات الحالية التي تركز غالباً على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية للبناء فقط.

الهدف من الملتقى هو استكشاف الرؤية الإقليمية لحفظ التراث الثقافي وتعزيزه. وأحد الأسئلة الرئيسية للملتقى هو "ماذا يعني التراث الثقافي في المنطقة العربية؟"

إذا كانت إجابات الملتقى على هذا السؤال الأساسي محددة للمنطقة العربية، فإن السؤال نفسه عالمي. فالعولمة، والتغير الديموغرافي والهجرة، والرقمنة، والضغط الاقتصادي المتزايد، ونفوذ الشركات غير المسبوق، وأنواع جديدة من القومية وتزايد فردية المجتمعات، وتغيير المناخ والأضرار البيئية يجب أخذها بعين الاعتبار في جميع أنحاء العالم؛ إذ أن لها تأثيراً على رفاهيتنا. إذا فكرنا في الأجيال القادمة وأطفالنا، والإرث الذي نتركه لهم، يمكن من الواضح أن ثمة حاجة ملحة للتحسين والعمل.

في هذا العالم سريع التغير بسرعة لا تصدق، يكون لتزايد العولمة المستمر، والثقافة، وتراثنا الثقافي المحلي والأصيل والمادي، وكذلك التقاليد والمعتقدات غير المادية، بالتأكيد دور رئيس.

الثقافة هي - وأقتبس من اليونسكو - "مجموعة السمات الروحية والمادية والفكريّة والعاطفية المميزة للمجتمع أو لمجموعة اجتماعية، وتشتمل ... بالإضافة إلى الفن والأدب، أساليب الحياة وطرائق العيش معاً ومنظومات القيم والتقاليد والمعتقدات". ولذلك فإن الثقافة تكون هيويات الناس وتحدد تراثهم. فلا إنسانية، ولا عقلانية، ولا حكم نفدي، ولا التزام أخلاقي من دون ثقافة. وينظر إلى الثقافة أيضاً على نحو متزايد على أنها عنصر أساس في الاستدامة. تضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الدور الرئيس للثقافة في صيغة العديد من أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يؤكد إعلان (هانغزو) Hangzhou لعام 2013 على إمكانات الثقافة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة من أجل التفاهم والاستدامة الإيكولوجية والسلام والأمن. يجب تعزيز هذا الدور المركزي للثقافة إذا أردنا أن نجعل عالمنا الذي يتسم بالعولمة مكاناً أفضل ينعم بالسلام.

السبب بدأ استخدام المصطلح الألماني Baukultur مع إعلان دافوس، يأمل الوزراء الأوروبيون في إطلاق نداء لإعادة التفكير في البناء من منظور ثقافي، يؤكّد على متطلبات الجودة واحتياجات البشر. قد يكون جوهر هذا النقاش ذات أهمية أيضًا للمنطقة العربية، وكذلك لآخرين - ثقافة البناء العربية ذات خصوصية ويجب أن تكون كذلك، ولكن وضع الناس واحتياجاتهم الإنسانية والثقافية في المركز هو أمر عالمي.

في الختام، اعتمد هذا المؤتمر إعلان دافوس 2018 بشأن ثقافة البناء، أو Baukultur. يتجاوز مفهوم ثقافة البناء على الجودة هذا حفظ التراث، ويهدف إلى جودة البيئة المبنية كلها. وهو أكثر بكثير من العمارة وحدها. تحضن ثقافة البناء هذه كل نشاط بشري يغير البيئة المبنية. وتشمل التراث الثقافي، وكذلك تصميم المباني المعاصرة وتشبيدها، والبنية التحتية، والفراغات والمساحات العامة. لا توجد كلمة إنجليزية تجسد تماماً دلالة المفهوم، ولهذا

الفصل الأول

ماذا يعني التراث الثقافي
في العالم العربي؟

التراث الثقافي وسؤال الهوية .1

د. ريتا عوض

بشكل أفضل وأكثر ثراء". والثقافة، كما عرفها المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية المنعقد بالموكسيك في 6 أغسطس/آب 1982، "... بمعناها الواسع، قد تكون اليوم اجتماع السمات الروحية والمادية والفكريّة والعاطفية التي تميّز مجتمعًا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والأداب وطريق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات". وقد التزمت اليونسكو بهذا التعريف في وثائقها وإعلاناتها واتفاقياتها كافة.

ولا شك في أن سؤال الهوية سؤال ملح في وقتنا الراهن لدى عديد من الأمم، وإن تتوعدت أسباب طرده، وإن اختفت الظروف أو تتوعد الأزمات المزدوجة إلى استدعائه. وقد استجدة تحولات جوهرية في الرابع الأخير من القرن العشرين عصفت بدول العالم أجمع، ما يدعى بدول الشمال وما يسمى بدول الجنوب، المتقدمة منها والنامية، الغنية والفقيرة. انهار نظام القطبين الذي شكل طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأمم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فاختل النظام العالمي الثاني السائد الذي طالما أوحى - أحقاً كان أم وهما - بوجود توازن بين القوى العالمية العظمى تستفيد منه الدول النامية وتحتمي في ظله. وبرز خطر هيمنة القطب الواحد على دول العالم وشعوبها، وهو خطر لم يقتصر الإحساس به على دول الجنوب بل إن عديداً من دول الشمال قرعت نوافيس الخطر. وقد تمثل ذلك في انشغال دول العالم وشعوبه بوجود خطر داهم على هوياتها بل وجودها، وهو ما دعا المؤتمر العام لليونسكو عام 1991 إلى مطالبة المدير العام أن يتتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء لجنة عالمية مستقلة للثقافة والتنمية تكفل بإعداد تقرير عالمي عن العلاقة بين الثقافة والتنمية لاقتراح الخطط العاجلة والطويلة الأجل للنهوض بالعمل الثقافي في سبيل تحقيق التنمية البشرية. فقد كان أصحاب القرار في المجالين الثقافي والتربوي في العالم يدركون خطورة الأوضاع العالمية المستجدة التي تدعو إلى تناول تلك العلاقة بالدرس والمعالجة والتوجيه، وقد شُكّلت اللجنة من مفكرين متخصصين يمثلون أقاليم ثقافية متعددة في العالم لهذا الغرض.

لطالما كان سؤال الهوية الجماعية سؤالاً محورياً في التاريخ البشري. فالإجابة أو الإجابات عن السؤال: من نحن؟، لا تكشف وعي الأمة لذاتها ولحضورها بل لوجودها في مرحلة من مراحل التاريخ فحسب، بل إنها تساهم أيضاً، إلى حد بعيد، في تحديد تعريفها لـ "الآخر"، ونظرتها إليه، وعلاقتها به. وطالما كان ما وصلنا من ذلك التاريخ تفاعلاً بين الأنماط والأخر تراوح بين قبول ورفض، وبينأخذ وعطاء، وبين تألف وتناقض، وبين اندماج وأصطدام اتصف بالعنف وبالدموية في الكثير من الأحيان على مر التاريخ. ويبدو للمتأمل في هذه المسألة، أن سؤال الهوية يزداد إلحاحاً عند المنعطفات التاريخية في مسارات الأمم، وفي أزمنة ما تشهده الحضارة الإنسانية من تحولات، وما يتصف بالبشرية من أزمات. أما في الأزمنة المسمة بـ "غير قليل من الاستقرار، فغالباً ما تكون مسألة الهوية في النفس الجماعية مُعطَى أقرب ما يكون إلى الثبات لا يستدعي إعمال فكر ولا يفضي إلى طرح سؤال. وما من شك في أن الثقافة عامل أساسي في تشكيل الهوية وأنها "... تحتل مكان الصدارة في المناوشات المعاصرة بشأن الهوية والتلامح الاجتماعي وتنمية اقتصاد قائم على المعرفة"، كما جاء في "إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) العالمي بشأن التنوع الثقافي" الذي أقره مؤتمرها العام في 2001. وقد أكد هذا الإعلان أن التراث الثقافي مصدر الإبداع الثقافي؛ إذ "... إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الثقافات الأخرى. ولذلك لا بد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة شاهداً على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه والحفز على قيام حوار حقيقي بين الثقافات". والتراث الثقافي - الذي دع特 إلى تجديد تعريفه التقليدي "خطة العمل حول السياسات الثقافية للتنمية" (2 أبريل/نيسان 1989) التي أقرتها دول العالم في المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية للتنمية بستوكهولم - "... يجب أن يفهم اليوم على أنه العناصر الطبيعية والثقافية كافية، المادية وغير المادية، الموروثة أو المبدعة حديثاً. فمن خلال هذه العناصر تدرك المجموعات الاجتماعية هويتها وتلتزم بنقلها إلى الأجيال المقبلة

وحيزة من الزمن تعد بالسنوات وعمّت آثارها البشرية جماء. ومثل العولمة التي كان من أبرز ملامحها ظهور ثقافة نمطية رأسمالية متمثّلة بخاصة في النموذج الغربي الأميركي-الأوروبي بوصفه المثال الأوحد الساعي إلى القضاء على الملامح الوطنية والمحليّة لثقافات العالم، أوجدت ثورة المعلومات أشكالاً جديدة منمّطة من السلوك، للأمم والجماعات والأفراد، في أوجه الحياة كافة: في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. هاتان الظاهرتان الأساسيتان، العولمة والثورة المعلوماتيّة، زادتا الهوة اتساعاً بين أغنياء العالم وفقرائه، بين المحظوظين والمحروميين، بين الشمال والجنوب، بين الدول المصنّعة والدول النامية، بين الدول القادرة والدول القاصرة، وبهما تسارع إيقاع التطور فازدادت الدول المتقدّمة انطلاقاً وبذا أمل الآخرين باللحاق بها ضئيلاً. وهذا ما عبرت عنه اتفاقية اليونسكو لحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه (2005) بالقول: "إذ يلاحظ [أي المؤتمر العام لليونسكو الذي أقرّ الاتفاقية] أنّ عمليات العولمة التي يسرّها التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصال، لتن كانت تخلق ظروفًا لم يسبق لها مثيل لتعزيز التعاون بين الثقافات، فهي تشكّل أيضًا تحديًّاً يواجهه التنوع الثقافي وخاصة بالنظر إلى ما قد تولده من اختلال في التوازن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة".

إنّ هاتين الظاهرتين - النظام العالمي الجديد والعولمة من أبرز وجهه، وثورة المعلوماتيّة الكاسحة - شكّلتا صورة العقدين الأخيرين الذين خُتم بهما القرن العشرين. وهما ظاهرتان متراپطتان - فالقطب الواحد الذي يرتكز عليه النظام العالمي الجديد هو مطلق ثورة المعلوماتيّة هذه وهو الممسك بزمامها. هذه الثورة تتضمّن - فيما تتضمّن - عنصراً ثقافياً قوياً، وإن كان غير منفصل عن العناصر الأخرى التي يتكون منها مضمون هذه الثورة. من هنا أدركـت شعوب العالم ودوله أنّ ثورة المعلوماتيّة الكاسحة هذه تشكّل خطراً لم يسبق له في التاريخ من مثيل على الثقافات القوميّة وعلى مفهوم القوميات ذاته. فالقطب الواحد يسعى بوسائل الاتصال الحديثة إلى فرض نمط واحد من الحياة ومن القيم ومن المبادئ ومن الذوق العام

وحين قامت تلك اللجنة بعملها بين عامي 1993 و1995 برئاسة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافير بيريز دوكوبيلار، وقدمت تقريرها المهمّ المعنون "نتوّعناً الخالق" (Our Creative Diversity)، أكدت جيّدة تلك المخاوف التي تراود المثقفين وأصحاب القرار في العالم أجمع بشأن مستقبل الثقافة وآفاق البشرية ورفاه الإنسان. ولعل ذلك التقرير المهمّ، الذي وضع منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، ما زال وثيقة أساسية في يومنا هذا يحسن الرجوع إليها والنظر فيما انتهت إليه ونبّهـت له؛ إذ كانت رائبة وكاشفة للظروف والمستويات التي أدّت فيما مضى، وما زالت تؤدي، إلى ما يتواصل حدوثهاليوم من اضطرار هوّيات وصدام ثقافات.

لقد كشف "تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية" أنّ انهيار أحد القطبين وتشكّل نظام عالمي جديد نتيجة له، لم يكن انتصاراً حاسماً للقطب الآخر إذ أدى اشتشار القطب الواحد بالسيادة أو بمحاولة التحكم تحكمًا تاماً ب مجريات الأمور في العالم، إلى حدوث ردات فعل لمواجهة الخطر الداهم، تمثّلت في التفوق والانكفاء على الذات والرفض القاطع للآخر، وشكّلت أخطاراً جديدة جسّدتها الحروب الأهلية والعرقية والطائفية ومظاهر العنف والإرهاب التي بدأت تنتشر كالوباء في أصقاع الأرض. واليوم، بعد ما يزيد عن عقدين من الزمن على وضع ذلك التقرير، ما زال العالم يعاني منها على نحو متزايد وخطير لا يبدو أنها تنبئ بتراجع أو انكفاء قريبيـن.

إنّ تلك الظاهرة المستجدة المعقدة التي اصطلاح على تسميتها بـ"النظام العالمي الجديد"، وكان من أبرز سماته التتفقّح الحر للبضائع ورأس المال والخدمات والتكنولوجيات والعمالـة عبر الحدود الوطنيّة، والذي أصبح يُعرف بـ"العولمة" - وقد مسـتـ بل حتى هـرـزـتـ مختلف مظاهر الحياة الاجتماعيـة والثقافيـة والإقتصاديـة في كل بقـعةـ من بـقاعـ الأرض - تـزـامتـ معـهاـ ثـورـةـ لمـ تـعرـفـ البـشـرـيـةـ لهاـ مـثـلاـًـ منـذـ الثـورـةـ الصـنـاعـيـةـ،ـ هيـ ثـورـةـ المـعـلـومـاتـ التيـ اجـتـاحـتـ العـالـمـ بـأـسـرـهـ،ـ بـخـاصـةـ منـذـ العـقدـ الـأخـيرـ منـ القـرنـ العـشـرـينـ.ـ ولـنـ كـانـتـ الثـورـةـ الصـنـاعـيـةـ لمـ تـجاـزوـ آثارـهاـ الـقارـاءـ الـأـورـوـبـيـةـ فـتـرـةـ طـوـيـلـةـ منـ الزـمـنـ،ـ فإـنـ ثـورـةـ المـعـلـومـاتـ حـوـلـتـ العـالـمـ إـلـىـ قـرـيـةـ فيـ قـرـةـ

الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عدد من الدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في الاستفتاء الذي أفضى إلى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟ أليست هذه الأحداث جمِيعاً ذات مضمون ثقافي أساسياً يتعلّق بأسئلتها: من نحن؟ وما هي ثقافتنا؟ ومن هو الآخر المختلف عنا هوية وثقافة؟ لقد عزّفت "اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" المشار إليها سابقاً، المضمون الثقافي بالقول: "يقصد بعبارة "المضمون الثقافي" المعاني الرمزية والأبعاد الفنية والقيم الثقافية المستمدّة من الهويات الثقافية أو المعبرة عنها". أليس كل ما ذكرنا مما يشهده عالمنا اليوم، هو من بعض إفرازات العولمة ومن ثورة المعلومات اللتين غيرتا وجه العالم الحديث، وإن كنّا لا ننكر إخفاقات دول العالم عامة، ودولنا العربية خاصة، في إيلاء الثقافة والعمل الثقافي ما يستحقان من اهتمام ودعم وفي انتهاج سياسات ثقافية تلتزم بـ"إدماج الثقافة كعنصر أساسي في السياسات الإنمائية الوطنية والدولية وفي جهود التعاون الإنمائي الدولي"، وهو ما أقرّته "اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"؟ إن ما بينه "التقرير الدولي بشأن إعادة تشكيل السياسات الثقافية" الأخير الذي أطلقه اليونسكو في 14 ديسمبر/كانون الأول 2017 بمقرّها بباريس في إطار متابعة تلك الاتفاقية يكشف عن تراجع مثير للقلق للدعم المخصص للثقافة على المستوى العالمي. فقد ذكرت السيدة مدير عام المنظمة الدولية في كلمة تقديمها: "إنّ حصة الدعم الإنمائي المخصص للثقافة هي اليوم في أدنى مستوى فيما يزيد عن عقد من الزمن. ففي عام 2015 تم صرف نسبة 0.22 بالمائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للثقافة، بنفس بيلغ 45 بالمائة مقارنة بعام 2005".

وفي عالمنا العربي حين نمعن النظر في العديد من الأمراض الخبيثة التي تتفكّر بمجتمعاتنا اليوم من حروب أهلية وصراعات مذهبية وقبلية وعرقية ونشوء وانتشار لحركات تكفيرية ظلامية إجرامية، فإنّها تكشف لنا عن أزمة هوية ذات أساس ومضمون ثقافيين: من نحن؟ وما هي ثقافتنا؟ ومن الآخر هوية وثقافة؟، وإن كنّا نسلّم بما تتطوّر عليه تلك الآفات من أبعاد اجتماعية واقتصادية ومعيشية أدت إلى نشأتها وما تزال تغيّبها.

على بقية شعوب الأرض. بل إنّ اللغات القومية نفسها أصبحت مهدّدة بالخطر أمام لغة القطب الواحد السائدة في وسائل الاتصال الحديثة.

إن التحدّيات التي حملها العقدان الأخيران من القرن الراحل وواجهت الشعوب في الدول النامية، وتمثّلت فيما تمهّلت، في تهديد الذات الثقافية والفقير والفاقد الكبير بين دول الشمال ودول الجنوب في مناحي الحياة جميعاً، والشعور بالعجز والتصاغر والانسحاق، حملت تهديداً بإشعال الحروب والعنف والانتقام نراه يتحقّق اليوم؛ ردّات فعل أصبحت تطال دول الشمال الغنيّة في عقر دارها. لهذا فإنّ الخطّر سيف ذو حدين، مسلط على العالم بأسره في وقت واحد. وهذا ما تكهّن به "تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية" حين عبر عن تخوّف الدول الغربية من هذا الخطّر، وعاد في مستهلّ الفصل المعنون "أخلاقيات عالمية جديدة" إلى قول السياسي الاقتصادي والتربوي الفرنسي ورئيس المفوضية الأوروبية ما بين 1985 و 1995 جاك ديلور (Jacques Delors)؛ "إن العالم هو قريتنا؛ فإن شبّ حريق في أحد البيوت، فإن الأسقف فوق رؤوسنا جميعاً ستكون في الحين مهدّدة بالاشتعال".

هذه التحوّلات الجوهرية التي شهدّها العالم وهو يطوي تاريخ قرن عصفت به حربان عالميتان عظيمتان ليس تقبّل قرناً جديداً، رسمت ملامح بدايات القرن الوليد، تحولاتٌ أفسحت المجال للقوى والقادر والمتقّم للسيطرة على مقدرات البشر وقدراتهم، على ممتلكاتهم وملكاتهم. وكان مُحتملاً أن يعود سؤال الهوية عودة قوية، وأن تتعاظم أهمية القضايا الثقافية، وهي الوجه الآخر من ذلك السؤال الوجودي الملحق وهي جوهره، وأن تطفو إلى السطح كرّة أخرى ثانية الأنا والآخر وتتحوّل إلى اصطدام وعنف خطيرين لا يكاد ينجو منها بلد من بلدان العالم اليوم. أليس ما عرفه وما زال يعرفه العالم من أعمال إرهابية قضية هوية ذات جوهر ثقافي في الأساس؟ لا تتبيّن الحروب الأهلية والحركات الانفصالية داخل البلد الواحد في باقay مختلفة من العالم اليوم بوجود أزمة هوية؟ لا تتعلّق المواقف الرافضة للهجرة الواسعة من أبناء دول الجنوب إلى دول الشمال من العديد من أبنائه بسؤال الهوية؟ ألم يكن لها الأثر الكبير في نتائج

الصحراء السورية". (Hoyland, 2001: pp.5-8)، وقد وصفهم على مر تارихهم بأنهم أكثر شعوب الجزيرة العربية نجاحاً وقد استوعبوا الجماعات الأخرى كافة الموجودة في المنطقة (ص 11). وأبناء تلك المنطقة ذاتهم من سماهم المؤرخ الإغريقي هيرودوتس في القرن الخامس قبل الميلاد عرباً رغم تنوّعهم، وهم من عرفهم وعزّف عن الرومان أثناء حكمهم المنطقة بالعرب، فأطلقوا اسم "الولاية العربية الرومانية" على الأقاليم التي احتلوها في المشرق العربي، بل إن أحد أبناء تلك المنطقة أصبح إمبراطوراً هو ماركوس يوليوس فيليبيوس (249-244م) المعروف بالتاريخ باسم فيليب العربي (Philip the Arab)، ويقال إنه أول إمبراطور روماني اعتنق المسيحية وإن لم يصرّح بذلك. وقد اتسعت الأرض العربية ما بعد قドوم الإسلام والفتحات العربية الإسلامية لأقاليم جديدة، واختلط العرب بالأقوام التي سكنت تلك البقاع وغزّبت وجمعتها معاً حضارة واحدة وثقافة واحدة عبر تاريخ طويل. وقد ظلّ هذا التنوّع العرقي سمة ثابتة في تاريخ الحضارة العربية فلم يكن من دعوا أنفسهم عرباً يتّمدون إلى جد واحد أو إلى أصل واحد. يقول الجاحظ (متوفى 255هـ / 868م) في إحدى رسائله ردّاً على سؤال كيف يؤلّف العرب وحدة رغم اختلاف أصولهم: "إن العرب لما كانت واحدة فاستووا في التربة وفي اللغة، والشمائل والهمة، وفي الأنف والحمى، وفي الأخلاق والسمحة، فسبّوكوا سبكاً واحداً، وأفرغوا إفراغاً واحداً، وكان القالب واحداً، تشابهت الأجزاء وتتناسبت الأختلاط، وحين صار ذلك أشدّ تشابهاً في باب الأعمّ والأخصّ وفي باب الوفاق والمبانة من بعض ذوي الأرحام". (رسائل الجاحظ، "مناقب الترك"، ص 11). وقد أدرك الجاحظ أنّ ما يكون وجдан الأمة ويجمع شتاتها ويحفظ حضورها في التاريخ هو إبداعها التألفي، وأنّ وسيلة العرب في التعبير هي اللغة الشعرية. يقول في كتاب الحيوان: "فكلّ أمّة تعتمد في استبقاء مائرتها، وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب، وشكل من الأشكال. وكانت العرب في جاهليتها تحتمل في تخليدها، لأنّ تعتمد في ذلك على الشعر الموزون، والكلام المفقىء، وكان ذلك هو ديوانها" (ج 1، ص 71-72). وهذا ما يذهب إليه هويلاند في تناوله

إن الهوية شعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية تجمع فيما بينها ميزات مشتركة من أهمها اللغة والأرض والتاريخ والحضارة والتعبيرات الثقافية المتميزة، بها تعرف تلك المجموعة البشرية نفسها وبها يعترف الآخرون. ففي العصر الحديث وفي فترات الصدف والتراجع الذي شهدته السلطنة العثمانية، انتعش شعور المجموعات العربية الرازحة تحت سلطتها، بعروبتها التي لم تُنطمِس على مرّ قرون الحكم العثماني. فقد حافظ القوم على لغتهم بفضل القرآن خاصة، وواصلوا الإنتاج الثقافي بذلك اللغة، وإن خفت جذوة الإبداع بها إبان تلك العصور التي اصطلاح على تسميتها بعصور الانحطاط. وبعد انهيار السلطة والرحيل المتالي للاستعمار الغربي الذي اقتسم أراضيها عن منطقتنا، وتشكيل الدول الوطنية، قال القوم: نحن عرب ودولنا عربية وأنشأوا جامعة تلزم شملهم. وتعترف دول العالم ومجموعاتها بأن هذه المنطقة الممتدة ما بين الخليج العربي والمحيط الأطلسي منطقة عربية، وهي المنطقة الوحيدة في العالم المصطفة في هيئة الأمم المتحدة وفي منظمة اليونسكو بصفتها مجموعة ثقافية واحدة، وإن امتدّ أقطارها لتغطي أجزاء واسعة من قاراتين؛ فيما أقاليم العالم الأربع الأخرى كلّها مصنفة في المنظومة الأممية على أساس جغرافي.

غير أنّ قولنا إنّ هويتنا عربية لا يعني أنّ القوم الذين تعارفوا فيما بينهم على ذلك الانتماء يعودون إلى أصل واحد أو إلى سلالة واحدة؛ وأيّة أمّة عبر تاريخ الحضارة البشرية تدعى لذاتها صفاء العرق. يقول المؤرخ البريطاني روبرت هويلاند في كتابه *Arabia and the Arabs from the Bronze Age to the Coming of Islam* (الجزيرة العربية والعرب من العصر البرونزي حتى مجيء الإسلام)، ويحدد موقعها بأنّها المنطقة الشاسعة الممتدة من اليمن وحتى حدود سيناء: "رغم أنّ الجزيرة العربية كانت بلادًا لشعوب وثقاليد متعددة، فإنّ العرب هم من نسمع عنهم أكثر، وهم الذين ازداد بروزهم في سياق تاريخ المنطقة العربية، وأول من ورد ذكرهم في النصوص التوراتية والأشورية العائدة إلى الفترة من القرن التاسع إلى القرن الخامس قبل الميلاد. فكانوا يظهرون رعاةً رحّلاً يقطنون

أجمع. وهذا ما تعرف به دولنا ويعترف به العالم بأنه تراث لمنطقة العربية. ولعلنا لو نظرنا إلى ما جرى تسجيله في قائمة اليونسكو للتراث العالمي من تراث ثقافي وحضاري يصلح اليوم عدده اثنان وثمانون ممثلاً، منها أربعة وسبعون ممثلاً ثقافياً وثلاثة ممثلاً ثقافية/طبيعية مختلطة (ومنها خمسة ممثلاً طبيعية) موزعة على ثمانى عشرة دولة عربية، ندرك مدى التنوع الحضاري الذي اغتنى به هذه المنطقة العربية. فمن آثار فينيقية وبونيقية وفرعونية وبابلية وأشورية ونبطية وإغريقية ورومانية وقبطية وعربية ومسيحية وإسلامية ويهودية – وهذا بعض منها – تتكون لوحة فسيفساء تراث حضاري تكشف ما تخزنه منطقة العربية من ثراء وما تتطوّي عليه الحضارة العربية من رواد حضاري وثقافية متقدمة استوطنتها وصهرتها لتبدع حضارة إنسانية متميزة ساهمت أيمًا مساهمة في تاريخ البشرية الحضاري وكتبت صفحات من أروع ما سطرته أمّة فيه.

أما ما نشهده اليوم من قيام فئة شاذة تدعى نفسها باسم الدولة الإسلامية تسمى "داعش" وتدعى العودة إلى بناء ما تسميه بالخلافة الإسلامية، وتمارس التعذيب والقتل لمن تصفه بـ"الآخر" – أي كل من لا ينتمي إليها فكراً ودينياً وعقيدة – وتعمل على هدم ما خلّفه حضارات عريقة في أرضنا من آثار عظيمة ومبانٍ دينية بحجة أنها مخالفة لتعاليم الدين – وهي حجة يكشف فسادها وجود هذه الآثار العظيمة طوال ما يزيد عن أربعة عشر قرناً من الحكم العربي والإسلامي في منطقة العرب – فإنه يتكتشف عن أزمة عميقة في مجتمعاتنا العربية، بخاصة أن دعوة مُضْللة كهذه وجدت استجابة مثيرة للقلق لدى فئات من الشباب في عدد من أقطار وطننا العربي. إن في ذلك كما أسلفنا القول، أزمة هوية وأزمة ثقافة وغياب تام للوعي بالتاريخ العربي والحضارة العربية والإسلامية لدى جيل من شباب الوطن صافت به سبل العيش وانسدت أمامه آفاق المستقبل. وهي أزمة هوية أيضاً للشباب العربي المسلم الذي عاش في الغرب منذ طفولته أو ولد فيه فعنى الاغتراب الروحي والنفسي والثقافي فضلاً عن الغربة عن وطنه.

للشعر العربي ما قبل الإسلام؛ إذ يرى "... أنَّ هذا الشعر الجديد كان عظيم الأهمية في تعزيز هُويَّة عَرَبِيَّة" (242 p.). ورغم أنَّ هذا الشعر كان أول ما وصلنا من الإبداع العربي باللغة، فقد "كان قد مرَّ بمراحل طويلة قبل أن يحقق صيغة تعدَّ كلاسيكية مكتملة في النصوص التي وصلتنا من الشعر الجاهلي ... [وإن] أول إشارة تاريخية وصلتنا عن فنَّ شعرِي أبدعه العرب ربما كانت تلك التي وردت من المؤرخ اليوناني سوزومينوس (Sozomenus) الذي عاش في أوائل القرن الخامس الميلادي، فذكر أنه في عام 372 للميلاد هزمت (مانيا) ملكة العرب الجيش الروماني في فلسطين وفينيقيا، وأنَّ العرب حفظوا ذكرى ذلك الانتصار في أغانيهم الشعوبية" (عوض، ص 121-122). إنَّ تلك اللغة العربية التي حفظت للعرب هوبيتهم القومية والثقافية اكتسبت حياة واستمراراً حتى يومنا هذا لم تنته لغات الأمم الأخرى والحضارات الأخرى القديمة، بفضل نزول القرآن بتلك اللغة، فأصبحت لغة إلهية ولغة دين فضلاً عن كونها لغة قوم ولغة ثقافة وإبداع. وقد انطلق الإسلام "بتلك اللغة إلى آفاق جديدة لم تكن متاحة لها من قبل، وأضاف ذلك إليها أبعاداً فكرية ومعرفية وفنية لم تكن قبل الإسلام. وكانت النهضة الحضارية الرائعة التي حققها العرب وتوحدهم في دولة عظيمة وفتحوا لهم الواسعة ودخول أقوام ذوي حضارات مختلفة وانصهارهم في الحضارة العربية، نعمَّة على تلك اللغة التي تمكنت من أن تستوعب ما جدَّ على الحياة العربية من ماضمين اغتنت بها وأغنتها" (عوض، ص 130).

وإذا كانت العرب قد دونت مآثرها بالشعر، فقد "ذهبَت العجم على أن تقيّد مآثرها بالبنيان" على حدَّ تعبير الجاحظ الذي يذكر عدداً من تلك المباني التي خلفتها أمم أخرى في الأرض العربية (الحيوان، ص 72). إن ما بقي من آثار عظيمة لحضارات شتى مررت على أرضنا هي جزء لا يتجزأ من تراثنا القومي والحضاري حفظه لنا الحضارة العربية والإسلامية التي سادت على هذه الأرض ما يزيد عن أربعة عشر قرناً. إنها تراث قومي مثلما أنها تراث صانته الحضارة العربية البشرية جمعاء؛ إنها ملك لنا مثلما أنها ملك للعالم

الثقافية وبنية المجتمع لترسّخ لدى الشباب شعوراً بالانتماء إلى أرضهم ولغتهم وثقافتهم وتراثهم ليتجذّروا في أرضهم ويحموا عتهم وينهضوا بثقافتهم ويصونوا تراثهم هويةً ومورداً رزق، يفتح أمامهم سبل حياة كريمة ومتكافئة في عصرنا الحديث. وليس من حداثة من دون تراث، فعلاقة أمّة ما بتراثها هي وعيها الحضور ها في الماضي والحضور ماضيها في الحاضر وحتميّة استمراره في المستقبل.

إنَّ ما يعصف بوطننا العربي اليوم من أحداث يدعو دولنا العربية إلى إعادة النظر في سياساتها التربوية والثقافية والإعلامية والتنموية والشبابية لتدارك ما فيها من خلل أدى إلى ما تعاني منه فئات شابة في مجتمعاتنا من ضياع وفراغ وانفلات، وإلى تنسيق عربي جاد لصياغة مفهوم حضاري إنساني غير إقصائي جامع للهوية القومية والثقافية، ولا بدّ لتأكيد السياسات أن تربط الثقافة والتراث الثقافي بالصناعة

المراجع

المراجع العربية:

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. بدون تاريخ. كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج. 1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
1991. رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، المجلد الأول، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى.
- عوض، ريتا. 2008. بنية القصيدة الجاهلية: الصورة الشعرية لدى أمري القيس، بيروت: دار الآداب، الطبعة الثانية.

المراجع الأجنبية:

- Robert G. Hoyland, 2001, *Arabia and the Arabs from the Bronze Age to the Coming of Islam*, London and New York: Routledge.

UNESCO Website: www.unesco.com

2. من حفظ التراث إلى حفظ الأرض

د. علي درب

1. الإرث والأرض

التراث أو الإرث هو ما يتركه الخلف للسلف، وهو كذلك ما يأخذه الخلف عن السلف. قد يرث أحدهم الأرض والمال. وقد يرث الملك والمجد. ولما بكى عبد الله الصغير، بعد تسلیمه مفاتيح غرناطة إلى الإسبان، قالت له أمه عائشة:

"إبكِ كالنساء ملأاً لم تحافظ عليه مثل الرجال...".

وأهم ما يرثه الخلف عن السلف، هو الإنجازات الحضارية والإبداعات الثقافية. من هنا يمكن التمييز بين نوعين: الأول هو الإرث وقوامه ما يرثه المرء من أراضٍ وعقارات وأموال. والأرض هي أول ما ورثه الإنسان. وقد جاء في الآية أن الأرض يرثها العباد الصالحون.

أما النوع الثاني، ويسمى عادة التراث، فإنه يشمل الأساطير والعقائد والفلسفات، وكذلك العلوم والفنون والأداب، ولا يفوتي أن ذكر الأدوات والتقنيات. على هذا المستوى يتجسد التراث في اللغات والنصوص أو في التمايل والumarات أو في اللوحات والأنغام، وسواها من أنواع النتاج الرمزي والثقافي.

ولا انفصال بين النوعين، كون الإنسان، بنشوئه وتطوره وحضارته، هو ثمرة التفاعل بين المادة والفكر، بين الآلة والمعرفة، بين المعنى والقوة.

انطلاقاً من هذا التمييز بوسعنا تحليل مفهوم التراث، بفتحه على إمكاناته، وردة إلى ما يُنسج منه من المكونات، أو بتبيان شبكة المفاهيم التي يمكن أن يتقاطع أو يتعارض معها أو يفضي إليها.

2. المفهوم: دلالاته وإمكاناته

1. التراث هو الأرض التي يقف عليها الإنسان، فرداً كان أم جماعة. ومن لا أرض له يقيم فيها، يفقد أهم مقومات وجوده، كما هي حال المهجّر والمهاجر أو النازح أو من لا أوراق له تثبت هويته أو مكان إقامته. من هنا يكون الصراع الناشب بين الجماعات البشرية، منذ

بداية التاريخ، على امتلاك الأرض والدفاع عن المواطن، تحت مسميات قومية أو دينية.
2. والتراث هو خزانة وذاكرة. هو خزانة جامعة لأنّه يحتوي على خلاصة التجارب والخبرات لدى أمة أو شعب أو جماعة. وهو ذاكرة حافظة تمثل صلة الوصل بين الأجيال، وبه تفرد جماعة عن أخرى من حيث لعاتها ومعتقداتها أو قيمها وعاداتها، وكل ما يُكون خصوصيتها الثقافية التي تميزها عن غيرها.
من هنا فالتراث هو للهوية الجذر الضارب والأساس الراسخ.
3. والتراث هو مورد وطاقة، إذ هو رصيد أو احتياط مادي أو رمزي، يتم الانطلاق منه، في الأعمال والمشاريع أو في مواجهة التحديات، وذلك بالاستغال عليه واستثماره، بتحويله إلى مكسب أو منجز ثقافي أو اقتصادي أو حضاري.

من هنا تتباكي الأمم بتراثها الذي هو من خصائص هويتها وعلامات شخصيتها، كتباهي العرب بلغتهم وشعرهم وقرائهم وفتواهthem، أو تباكي اليونان بإنجازاتهم في الفن والفلسفة والمسرح والديمقراطية، أو تباكي الصينيين بسورهم واحتراعاتهم وحكمائهم؛ وتباكي الغربين باكتشافاتهم وثوراتهم وفلسفاتهم وعلومهم وتقنياتهم التي نقلت البشرية من عصورها القديمة واللاهوتية إلى العصور الحديثة.

3. استراتيجية التقديس

أصل من ذلك إلى محور هذه الندوة: الحفاظ على التراث. وسوف أتحدث عن الطرائق المستخدمة في التعامل مع التراث، سواء على سبيل الحفظ والصون، أو على سبيل الإضافة والتطوير.

هناك طريقتان، والأخرى القول هناك استراتيجيتان في إدارة الشأن التراثي:

الأولى؛ وتحصن التيارات المحافظة والحركات الأصولية. وقوامها التعاطي مع الموروث بعقل أيقوني، قدسي، أو ثبوتي دعمائي، أو طوباوي مثالي.

كل على طريقه، بدعوى الحفاظ على رموزه وتراثه العقائدي، ولو أدى ذلك إلى خراب اليمن والإطاحة بكل مكتسباته الحضارية وأثاره المعمارية.

وانها لمفارقة بل فضيحة أن غونتر غراس، الآتي من العالم الغربي، تعامل مع العمارة اليمنية بصفته أثر فني أو نتاجاً ثقافياً يمكن التعرف من خلاله على نمط الحياة وأسلوب العيش، ويمكن أيضاً استثماره باعتباره ثروة سياحية، فيما يتعامل أهله معه بمنطق الهرد أو التدمير.

الأمثلة عديدة عندنا، وهي تشهد على أن حماة الهوية لا يحسنون سوى تدمير المعالم الحضارية، من تحطيم تمثال بوذا إلى تدمير المتاحف العراقية وما فيها من كنوز فنية، ومن تحطيم تمثال المعزى إلى تحطيم تمثال طه حسين.

وثمة مثال صارخ يشغل العرب والعالم، هو قضية تهويد القدس وتحويلها إلى عاصمة لإسرائيل. وأنا لا تعيني مدينة القدس، واسمها الأصلي اورشليم (مدينة السلام)، بوصفها مدينة مقدسة. فالقدسية هي أصل المشكلة، إنها الجرثومة الفتاكة التي أشعلت فتيل الحرب بين الديانات التوحيدية الثلاث، أو بين الطوائف داخل كل ديانة. أنا تعيني القدس كونها مدينة لكل أهلها والمقيمين فيها قبل نشوء إسرائيل، يعمل على تحويلها إلى مدينة مفتوحة، مساملة، عالمية، تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

5. الرصيد والخبرة

في المقابل، هناك استراتيجية أخرى في التعامل مع التراث بوصفه خبرة وجودية، هي رأس المال رمزي، يمكن استلهامه والإفادة منه بالعمل عليه لتحويله إلى قيمة مضافة أو إلى إضافة قيمة في سجل الحضارة، معرفةً وفناً أو قيمة وثرة، وسوى ذلك من وجوه القدرة، أملاً بتحسين شروط العيش، أو لكي يحسن المرء العيش مع شركائه أو نظرائه، على مستوى الوطن، أو على مستوى العالم. والأمثلة كثيرة.

أتوقف عند مثالين: الأول يخص الكتاب بصفته أثراً أدبياً. يقال بأن الانكليز يعذون كتب شكسبير مصدر ثروة لا نقل عما جنوه من مستعمراتهم. وفي

ولهذه الطريقة مفاعيلها السلبية من غير وجه:

1. من يقدس شخصاً أو شيئاً، كتاباً أو مقاماً، يصبح أسيره أو عبده. وفي حالة القصوى يصبح ضحيته، بمعنى أن يضحى بنفسه من أجله، في مواجهة من يمس به أو يسيء إليه. هذا ما تشهد به الأعمال الوحشية التي يرتكبها الأصوليون في حق كل ما يعذونه مسيناً لرموزهم وعقائدهم.
2. من يتعلق تعلقاً أعمى بتراثه، بوصفه أصله أو جذرها، الذي ينبغي التماهي معه أو العودة إليه، لا يحسن سوى انتهاك أصوله وثوابته؛ إذ من المستحيل المماهاة بين الأصل والفرع، من دون تغيير أو تعديل على سبيل التحويل الخلاق. ولذا نجد الأصوليين يعيذون إنتاج التراث، على سبيل الاختزال والاقفار، أو بتوظيفه بصورةٍ كاريكاتوريةٍ عدوانية.
3. من يقدس تراثه، بوصفه الحقيقة المطلقة والنهاية، لا يحسن سوى تخريب العلاقة مع الآخرين، بتقييدهم والعمل على أبيلساتهم بوصفهم يجسدون الشر أو الكفر أو الإثم. ومن يفعل ذلك هو جاهل بأصوله وتراثه؛ إذ لا وجود لهويات ثقافية أو متجانسة، كما تشهد التأثيرات المتبادلة، سواء بين البيانات، أو بينها وبين الفلسفات.

من هنا يتحول التراث الثقافي، على يد الجماعات السلفية والمنظمات الأصولية، إلى عائق و厰زق، ينتج التخلف والفقر أو القهقر، فيما يخص علاقتها بما تزعم أنه أصولها ومقدساتها، أو تحوله إلى متراض وخدنق في ما يخص علاقتها بالآخر، لكي تدمر جسور التواصل بين الناس.

4. العائق والمتراض

والأمثلة صارخة. أبدأ بمثال من فن العمارة. عندما زار الأديب الألماني غونتر غراس اليمن، قبل سنوات، أدهشتـه العمارة الطينية، فتمنى على المسؤولين أن ينشئوا مشغلاً لتطوير هذا الفن، والحفاظ عليه من الانقراض، بعد أن اكتشفـ أنهم غافلـون عن ذلك، وقد تبرعـ لأجل ذلك بمبلغ عشرة آلاف دولار.

والمحزنـ أنـ اليمنـ تملكـ تراثـاً هوـ ثروةـ سياحيةـ لاـ تقدرـ بثمنـ. فيـ حينـ أنـ الحركـاتـ الأصولـيةـ، بشـقيـهاـ، تنـظـيمـ "القاعدةـ"ـ وجـمـاعـةـ الحـوثـيـ، مشـغـولةـ بـحـربـهاـ،



مؤسسات للمجتمع المدني، تشغل بمسألة التراث، على النحو الإيجابي والبناء، في مواجهة التيارات السلفية والقوى الظلامية التي تتعاطى، مع التراث الفني والأدبي، بمنطق المقاطعة والمنع أو التكفير والتأثيم أو التشويه والتخريب.

من يزور تونس ويتجول في أمكنته السياحية، تجده قرية سيدى بوسعيد، بجمالها وروعتها. هذه القرية باتت اليوم، تحت إشراف اليونسكو بوصفها قرية ثراثية وعلمًا سياحيًا يجذب السياح من كل حدب وصوب. إنها ثروة وطنية ومورد لا ينضب بمتاجرها ومقاهيها ومطاعمها، وخاصة بطرازها المعماري الأندلسي. وقد قرأت في ما كنت أعد هذه الكلمة أن تونس تحفل الآن بابن خلدون، وتسعى إلى تحويل المنزل الذي ولد فيه إلى متحف.

هناك نماذج أخرى أبرزها قرية المحرق في البحرين التي تمحورت حول بيت الشيخ ابراهيم الخليفة الذي كان من رواد النهضة والعصرنة. هذه القرية التي يُعاد تأهيلها على نحو يجمع بين الأصالة والحداثة، تحولت إلى مكتبة ومتاحف ومنتدى لقاء المثقفين من مختلف أنحاء العالم العربي. ولا ننسى مدينة أصيلة المغربية التي تُعدّ نموذجاً ساطعاً في هذا المجال؛ إذ تحولت منذ زمن، بمهجاناتها ومنتدياتها وسائل انشطتها، إلى معلم سياحي وفضاء ثقافي عربي وعالمي.

7. حسن الاستثمار في المجال الثقافي

- هو الأقل ضرراً على الطبيعة والبيئة، قياساً على الاستثمار في مجال الصناعة الثقيلة، التي باتت مصدر تلویث وتصحیر وتبدید، في ما يخص الموارد والاجواء.
- يسهم في الحد من المظاهر العشوائية التي تغزو المدن والاماكن الحضرية. وذلك بتحويل الأبنية ذات الطابع التراثي إلى معالم عمرانية أو إلى آثار جميلة.
- تشجع ممارسة الهوية ممارسةً منفتحة، عابرة، على سبيل الإثراء والازدهار. وذلك على الضد مما تعلمه الحركات الأصولية، التي تمارس خصوصيتها الثقافية، بمنطق الاصطفاء العقائدي، الذي دفعت الشعوب العربية منه الباهظ عنفاً وبؤساً أو تخلفاً وفقراً.

المقابل، نحن نكرر طه حسين ونصر حامد أبو زيد أو نقتل بختي بن عودة وفرج فودة. والمثال الآخر يتعلق بفن الرسم.

من يزور أمستردام لا بد أن يزور متحف فان غوغ الرسام الهولندي الشهير، الذي مات فقيراً ومخبوأ في أحد المصبات، والذي ترك أجمل اللوحات؛ إذ الواحدة منها تقدر اليوم بملايين الدولارات. وهذه من عجائب الدنيا ومفارقاتها.

ومتحف فان غوغ يضم جل أعماله، ويحتوي على بنك للمعلومات، ويحتوي كذلك على مكتبة تضم مئات الدراسات والمؤلفات عن سيرته وأعماله، فضلاً عن مركز تجاري لبيع التذكارات التي تحمل اسم فان غوغ أو تتصل برسومه.

وهكذا تتحول المؤسسة الثقافية إلى معلم سياحي ومورد اقتصادي، وهذا شأن العمل الفني الخالق. انه يشكل واقعة تختزن امكاناتها وتخلق مفاعيلها، سواء بإنتاج معارف حولها، أو بإلهام الرسامين الآخرين، أو بنسخها إلى سلع تجارية.

وفي هذا مثال على أن الثقافة القوية والحيّة لا تتعزل عن الحياة ولا تقوم بوادها أو إفقارها، بل إنها تعمل على تغذيتها وتنميتها ثراءً وازدهاراً. ومن المؤسف أن ما يحصل في بعض بلداننا هو العكس، إما تدمير المعالم الاثرية التي هي ثروة وطنية، أو الهجوم على السائح الأجنبي لسدّ باب من أبواب الرزق ومصدر من مصادر التنمية.

6. النماذج العربية

لست لأنشاعم. ففي العالم العربي ثمة اهتمام متزايد في ما نحن بصدده، كما يشهد هذا الملتقى بالذات. وأنا أذكر في أول زيارة لي للشارقة عام 2000، أننا زرنا مؤسسة جمعة الماجد، وهي تهتم بجمع المخطوطات العربية، حيثما توجد، لترميمها أو حفظها أو تخزينها على الحاسوب.

وهذا ما يجري في غير بلد عربي: هناك هيئات ثقافية وإدارات إعلامية أو وزارات الثقافة أو

وليس صدفةً أن أكثر المنخرطين في الأحزاب الدينية هم من خريجي كليات الشريعة أو من الفروع العلمية في الجامعات الحديثة، حيث يغلب على التعليم بناء الأسواق المغلقة التي لا يتسرّب إليها الشك، أو الاستغلال بالثنائيات القاطعة التي تفصل على نحو حاسم بين الحقيقى والخاطئ أو بين الحق والباطل. وهذا ما يفسّر الموقف السلبي أو العدائى للإسلاميين، عاملاً، من الأدب والفنون والفلسفات التي تصنّع نماذج منفتحة، تستعصي على القولبة والتنميط أو على التدجين والتعينة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأصولية لا تقتصر على المجال الديني، لأنها سمة كل من يدعى احتكار الحقيقة تحت أي شعار كان. ولذا فإن الأنظمة الشمولية، التي تأسست تحت مسمى "الاشتراكية"، أظهرت عدائها للفنون والأداب، بوصفها منتجات المجتمع البرجوازي، كما كانت تجري الأمور في الاتحاد السوفياتي أو في الصين الماوية. ولكن هذه العقالية التي تحكمت برؤوس المثقفين اليساريين من الفن والأدب، قد تراجعت بعد أن بانت سذاجتها بل سخافتها.

8. نحو رؤية جديدة

ما تقدم من تحليلات يفضي إلى تغيير النظرة إلى التراث من غير وجه:

• العلاقات التبادلية

مع الدخول في عصر المعلومة وشبكة الإنترنت وفي مجتمع المعرفة، ثمة مجتمع جديد آخر في التشكّل، هو المجتمع التداولي، حسب تعريفه، له قطاعاته المنتجة وقواه الفاعلة، بقدر ما هو في شبكة تأثيراته المتبدلة وصيروارة تحولات المعاشرة.

ولهذا التحول نتائج عدّة:

1. قيام علاقات وثيقة بين الثقافة والثروة أو بين الثقافة والسياسة بذلك ينكسر منطق الاستبعاد المتبادل بين المثقفين ورجال الأعمال والمال، وكما هي الحال في معظم الدول العربية، وربما في معظم دول العالم، باستثناء دول الخليج. ولذا نجد المؤسسات الاقتصادية كالبنوك والشركات تدعم الأنشطة الثقافية والبحوث

العلمية. وفي المقابل، نجد أن الأدباء والمفكرين والفنانين باتوا يشاركون في المؤتمرات الاقتصادية، والمثال هو مؤتمر دافوس.

2. لا قطاع يكتفى بذاته. ولذا نجد أن إنتاج المعلومة والمعرفة لا ينفك عن إنتاج السلطة. والذين اعتنقو أن الفكرة لا علاقة لها بالثروة أو السلطة أسلهموا في فشل الأفكار، أو انتجووا أسوأ السلطات، كما تشهد مشاريع المثقفين الذين أتيح لهم تسلم السلطات.

وبالعكس. فالذين اعتنقو أن الثروة لا علاقة لها بالافكار والقيم قد صنعوا ثراءً من غير نمو، أي مجرد تضخم، أو صنعوا فساداً، أي ثراءً فاحشاً وغير مشروع.

3. نحن إن زاء فرص جديدة في مجالات هي أحوج ما تحتاج إليه البلدان العربية؛ إذ معها تتسع مساحة الممكّنات، بتحويل الأمكنة الجميلة إلى قرى ثقافية أو سياحية، أو تحويل بيوت الفنانين والأدباء وسواهم إلى متاحف أو إلى مكتبات تغدو معلماً سياحياً أو ثريراً ثقافياً.

ومؤدي ذلك أن الإزدهار الاقتصادي هو حصيلة ممارسة المجتمع لحيويته الوجودية في مختلف أبعادها، المعرفية والسياسية أو الاقتصادية والخلقية.

بهذا المعنى قد تولد الأفكار ثورة وحررواً أهلية، إذا ما أسيء استخدامها، بالتعامل معها على أنها أيقونات مقدسة أو اختام أصولية أو قوله جامدة. ولكن الأفكار قد تولد ثروة وازدهاراً إذا ماتم التعامل معها بوصفها منبع الإمكان، أي طاقتها على الصرف والتحويل إلى إجراءات فعالة أو تشريعات مناسبة أو نماذج فاعلة.

وهكذا نحن إن زاء واقع مجتمعي جديد تنتهي معه القطيعة بين قطاعات المجتمع وحقوله وقوى ما يخلق فضاءً جديداً تنسّع معه إمكانات التداول والشراكة أو التبادل والتكامل بين جميع الفاعلين الاجتماعيين على اختلاف مهنيّتهم واحتصاصاتهم: القرار السياسي، المشروع الاقتصادي، الابتكار الفكري، الابتكار التقني، وذلك على سبيل التلاحم المثمر بين مختلف الأطروحات والأراء، أو على سبيل التفاعل والخلق بين مختلف المهارات والخبرات.



المرء هويته ممارسةً عابرة، بقدر ما أصبح أي انجاز يحققه الإنسان في أي بلد، ملكاً لكل البشر.

وهكذا ينكسر المنطق العنصري، الفاشي والمتواحش، في التعامل مع التراث. فكل عمل مثمر ونافع يتحقق الفرد، ينفع الناس جميعاً، وبالعكس كل ضرر يحدث إنما يضرّ الناس جميعاً.

ومن الأمثلة الدالة بل الفاضحة، أن هناك غير مسلمين يتغاطون مع التراث الإسلامي تعاطياً خلاقاً وبناءً، وبالعكس. أشير إلى اللبناني جرجي زيدان، الذي كان أحد أعلام عصر النهضة. وقد ألف كتاباً في "تاريخ التمدن الإسلامي"، في حين نجد الجهاديين من أهل الخلافة والمجاهدين من أنصار الولايَة يعلمون على الإطاحة بمكتسبات الحضارة الإسلامية.

10. الإرث والأرض

أعود إلى الأرض التي نقيم عليها ونعيش من خيراتها. ربما يكون هذا الكوكب حدثاً فريداً لا شبيه له أو لن يتكرر، من حيث إناحته ولادة الحياة على الأرض، سواء حدث ذلك بقدرة قادر، أو بفعل صدفة كونية عجيبة.

ولم يعد يخفى على أحد أن الأرض كونها ميراثاً، مهدأً أو لحداً، أو بيتاً للإنسان، باتت في خطر مدقق، إما بسبب الأصوليات المتحاربة من أجل تراثها الخاص، أو بسبب القوى الامبرالية المتصارعة التي تصنّع الفيروسات السامة وأسلحة الدمار الشامل، أو بسبب إرادة التكاثر والجشع والتکالب على جمع الثروات على حساب الموارد.

وإذا ظلت البشرية سائرة على هذا النهج الفتاك والمدمر، ستتحول الأرض إلى خراب يباب، ولن يبقى عندي تراث نتحارب من أجله، أو خيرات نتصارع للحصول عليها. لن تبقى أرض صالحة لكي يرثها العباد الفاسدون. ومؤدى هذا النقد للذات أن الإنسان هو المشكلة، بنرجسيته وأهوائه، بحُكمه وجنونه. هل أنا أفسو في نفدي؟ أنا من بلدٍ يكاد أهله يلُوثون الطبيعة بأنهارها وغاباتها، بخيراتها وجمالها.

4. تغيير النظرة إلى المنتج الثقافي بكسر العقلية الطوباوية، النخبوية، التي تتعامل مع الآثار الأدبية باعتبارها جواهر موارثية، فيتعامل معها على أنها منتجات تحتاج إلى الدعاية والتسويق، ذات مردود مادي، كما هو شأن الكتب واللوحات والمنحوتات والمعزوفات. وهذا ينطبق بالطبع على التراث المعماري. فهو، وإن كان غير قابل للنقل والتداول، كالكتاب أو اللوحة، فإنه يشكل، هو أيضاً، لغزاً أو كنزًا يمكن العمل عليه لفكك شيفاته، أو لاستثمار امكاناته، كالأهرامات أو المتاحف أو المعابد أو بيوت الأدباء والفنانين والشخصيات التي أدت أدواراً استثنائية في حياة الشعوب.

9. الرهان عربياً

أصلُّ من ذلك إلى ما يعنينا في العالم العربي. فمما يؤسف له أننا نملك موارد هائلة، طبيعية وثقافية أو مادية ورمزية، ولكن لا نحسن استثمارها أو نهدمها وننهيها. وفي المقابل، هناك بلدان كماليزيا أو اليابان تملك من الموارد أقل مما تملّكه البلدان العربية، ولكنها تحسن استثمارها وتحويلها إلى نماذج ناجحة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

ذلك هي المفارقة عندنا: غنى في المعطيات مقابل هشاشة في الأفكار أو نقص في العلوم والمعارف. من هنا لا تحتاج البلاد العربية إلى مساعدات من الخارج. وإنما تحتاج إلى تشغيل العقول المعطلة وإطلاق الطاقات المحبوبة. تحتاج إلى ابتكار أفكار حية، خصبة، خلاقية، تحيل التراث الفني أو الأدبي إلى عمل ثقافية راهنة، تسهم في صناعة الحياة وتجميلها.

وهذا هو الرهان: أن نفكّر بطريقة مختلفة تكسر القوالب المعيقة وتخرق الشروط الموضوعة على نحو يقلب العلاقة مع الممكن ليفتح آفاقاً وأبواباً أو فرصاً للعمل الحضاري والفاعل النافي.

باختصار، لا نمو ولا تقدم من دون ابتكار الجديد من الرؤى والاستراتيجيات أو الصيغ والأطر أو الخطوط والأساليب. وأعتقد أن من مزايا العصر الرقمي الذي نحن فيه أنه فتح الأفق لكي يمارس

3. تأملات في تعريفات التراث ومناهج الحفاظ

د. يوكا يوكيلينتو

الإبداع والزمن: في أوائل القرن العشرين، استكشف هنري بيرغسون، الفيلسوف الفرنسي ورئيس اللجنة الدولية للتعاون الفكري (ساف اليونسكو)، الإبداع الإنساني والزمن. في كتابه (Creative Evolution) (تطور الإبداعي²، يناقش بيرغسون مفهوم (*élan vital*) قوة الحياة التي تنفذ في كل نواحي الحياة في الكون باعتبارها قوة دافعة وخلقية. وهو يقول إن الإبداع موجود دائماً باعتباره عملية تلقائية ومستمرة تتغذى في طريقها نحو المستقبل على كل ما شعرنا به أو فكرنا فيه أو رغبنا فيه منذ ولادتنا:

"من نكون؟ وما هي مكونات شخصيتنا؟ في الواقع الأمر نحن رواسب الماضي الذي عشناه منذ ولادتنا، وحتى قبل ذلك، لأننا نأتي لهذه الدنيا ونحن نحمل في ذواتنا استعدادات ما قبل الولادة."³

وهو يسمى هذه الطبقة من التاريخ: "المدة الزمنية" (la durée)، والتي يمكن اعتبارها بمثابة طبقات للمساهمات الإبداعية ذات المغزى في تاريخ المكان.

نظريّة الترميم: في عام 1963، يميز سزار براندي في كتابه (Theory of Restoration) نظرية الترميم بين ترميم الأعمال الفنية الصناعية والأعمال الفنية. في الحال الأولى، كان ينظر إلى الأعمال الصناعية باعتبارها أداة لوظيفة معينة. لذلك فإن الترميم يهدف إلى إعادة تأسيس وظيفتها. وفي حالة العمل الفني، فبدلاً من ذلك، يمكن جوهر العمل في المفهوم أو الفكرة الفنية، أي الجانب غير المادي، الذي تحمله المادة، أي جانبه الملمس. وبالتالي، يؤكد براندي أن ترميم عمل فني "يتكون من اللحظة المنهجية التي تنتعرف فيها على العمل الفني في كيانه المادي وفي طبيعته الجمالية والتاريخية المزدوجة، ناظرين إلى انتقاله إلى المستقبل" (Brandy, 2005: 48).

يدرس هذا البحث عدداً من القضايا ذات الأهمية الحاسمة في تقييم فلسفة الحفاظ وأساليب الممارسة وتطويرها. إن الاعتراف بشيء ما باعتباره تراثاً والقرارات بشأن المعالجة المناسبة هو مشكلة ثقافية. فلسفة الحفاظ الحديثة هي جزء أساسي من ثقافتنا الحديثة. وعلى الرغم من عدم وجود سلطة واحدة للنظرية والفلسفة الشاملة للحفظ والترميم، يمكن العثور على عناصر هذه الفلسفة في الوثائق، مثل توصيات اليونسكو ومواثيق المجلس الدولي للمعلم والموقع الأثري (إيكوموس ICOMOS)، والتي تُظهر النقاش المستمر والتوصيات التي تنشأ من ذلك. لقد أصبح من المعترف به عالمياً الآن أن السمة الأساسية للتعبير الناطقي الإنساني تكمن في تنوّعه. لذلك، من الضروري دراسة خصوصية كل مكان والاعتراف بها، باعتبارها جزءاً أساسياً من منهج الحفاظ والترميم. إن فلسفة الحفاظ في تطور مستمر، وتطبيقها يخضع للتحقق ليس من الخصائص الفردية فقط، ولكن أيضاً لسياقاتها الاجتماعية والثقافية والبيئية. وكما أوصى السير برنارد فيلدين، المدير السابق لإيكروم، فإن الوقاية هي أعلى درجات الحفاظ، وهذا يتطلب معرفة مورد التراث المعترف به وفهمه. وهو يتطلب عمليات فحص ومعاينة منتظمة، وكذلك إعداد استراتيجيات الصيانة والتأهب للمخاطر وتحديثها وتنفيذها.

التاريخ والفلسفة: في القرن الرابع عشر، كتب ابن خلدون، المؤرخ والفيلسوف العربي، في التوطئة لكتابه المقدمة، أن التاريخ يتعلق بالظروف المتغيرة التي تؤثر على شؤون الإنسان، وكيف استقر الناس في الأرض. وهو يوضح أن المعنى الضمني للتاريخ "... يتضمن تكهّنات ومحاولات للتعرف على الحقيقة، وتنسيراً دقيقاً لأسباب الأشياء الموجودة وجذورها، ومعرفة عميقة بكيفية حدوث الأحداث ولماذا. لذلك، فإن (التاريخ) متجر بقوة في الفلسفة. وهو يستحق أن يُعدّ فرعاً من (الفلسفة)"!⁴

¹ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة. ألفه عام 1377. ترجمه إلى الإنكليزية فرانز روزنثال.

https://asadullahali.files.wordpress.com/2012/10/ibn_khaldun-al_muqaddimah.pdf

² النسخة الفرنسية الأصلية، Évolution créatrice، صدرت عام 1907، والنسخة الإنكليزية صدرت عام 1911.

H. Bergson, *Évolution créatrice*, in: H. Berson, *Œuvres*, Presses Universitaires de France, 1991, 498.

تنتج عن إبداع الأفراد والجماعات والمجتمعات، ولها محتوى ثقافي". وتشير أيضاً إلى أن "الثقافة أشكالاً مختلفة على مرّ الزمان والمكان وأن هذا التنوع يتجسد في تفرد الهويات وأشكال التعبير الثقافي للشعوب وتنوعها وللمجتمعات التي تتالف منها الإنسانية". وبالتالي، تحتاج إلى التمييز بين النهج النظري الذي يقدم الإطار الفلسفـي العام، وبين التطبيق العملي الذي يعترف بخصوصية كل مكان ويأخذـها بعين الاعتـار.

النظم الإيكولوجية: من عام 2000 إلى عام 2005، أجرت الأمم المتحدة تقييم الأنظمة الإيكولوجية.⁴ والنظام البيئي هو مجمع ديناميكي للمجتمعات النباتية والحيوانية والكائنات الحية الدقيقة والبيئة غير الحية التي تتفاعل باعتبارها وحدة وظيفية واحدة. والبشر جزء لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية، وبين هذه الأجزاء المختلفة تفاعل ديناميكي. من المؤكد أن رفاهية البشرية تعتمد، على نحو مباشر أو غير مباشر أو كلاهما، على النظم البيئية الصحية. وبالتالي، من الضرورة أن يأخذ أي من خطط التنمية والإدارة هذا في الاعتـار. ونتيـجة للتعرـيفات ذات النـطـاق الأوـسـعـ، هناك أيضاً حاجة لتنـوـيعـ المعـالـجـةـ. فيـ حـقـيقـةـ الـأـمـرـ، علىـ الرـغـمـ منـ أنـ النـهـجـ الأسـاسـيـ قدـ يـظـلـ كـماـ هوـ، سـيـكـونـ منـ الـضـرـورـةـ التـميـزـ بـيـنـ خـصـوصـيـةـ كـلـ كـائـنـ أوـ مـكـانـ وـسـيـاقـهـ، سـوـاءـ كـانـ المـوـضـوـعـ هوـ الرـسـمـ أوـ النـحـتـ أوـ الـبـنـاءـ أوـ الـبـلـدـةـ أوـ الـمـنـطـقـةـ الـأـثـرـيـةـ أوـ الـفـرـاغـاتـ أوـ الـبـيـئةـ الطـبـيـعـيـةـ. وـبـيـنـماـ كـانـ فـيـ الـمـاضـيـ غالـباًـ ماـ يـنـظـرـ إـلـىـ الـأـنـوـاعـ الـمـخـلـفـةـ الـمـوـرـادـ عـلـىـ نـحـوـ مـنـفـصـلـ، لـدـنـاـ الـآنـ وـعـيـ مـتـرـاـيدـ بـنـهـجـ أـكـثـرـ شـمـولـيـةـ.

المناطق التاريخية: تميل بدايات النهج الحديث في التعامل مع التراث إلى التركيز على المباني المفردة ذات الجودة المعمارية الخاصة. على العكس من ذلك، فقد أعطى التخطيط الحضري الحديث أولوية للتجديد والتطوير بدلاً من الحفاظ عليه.

مع الأخذ في الاعتـارـ أنـ جـوـهـرـ العملـ الفـنيـ يـعـادـ تـقـعـيلـهـ فـيـ الـوـعـيـ الـإـنـسـانـيـ فـيـ كـلـ مـرـةـ نـتـأـمـلـهـ فـيـهـاـ،ـ فـيـكـونـ الـعـمـلـ دـائـمـاـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ.ـ فـيـ الـوـاقـعـ،ـ إـنـاـ نـحـفـظـ الـفـنـ منـ خـلـالـ الـاعـتـرـافـ بـهـ.ـ وـبـالـتـالـيـ،ـ لـيـكـونـ الـعـمـلـ الفـنـيـ مـوـجـودـاـ إـلـاـ عـنـدـمـاـ يـتـقـنـ الـوـعـيـ الـإـنـسـانـيـ مـعـناـهـ غـيرـ المـادـيـ.

ميثاق البندقية: في عام 1964، اعتمد المؤتمر الدولي في البندقية الميثاق الدولي للحفاظ على المعلم والموقع الأثري وترميمها، والذي صاغه مجموعة من الخبراء، بيرو جازولا رئيساً، وريموند لومير مقرراً. كتب التمهيد باللغة الفرنسية بول فيليب - الذي كان على دراية بنظرية براندي، وبالتالي كان يعرف أيضاً كتابات بيرغسون. تبدأ المقدمة بمقولة جوهـرـيةـ:

"إنـ الـأـعـمـالـ الـعـظـيمـةـ لـلـشـعـوبـ،ـ كـوـنـهـاـ مشـبـعةـ بـرـسـائـلـ روـحـيـةـ مـنـ الـمـاضـيـ،ـ هـيـ شـهـادـةـ حـيـةـ عـلـىـ تـقـالـيدـهاـ الـمـوـغـلـةـ فـيـ الـقـدـمـ.ـ وـالـإـنـسـانـيـةـ الـتـيـ يـزـدـادـ إـدـرـاكـهاـ يـوـمـاـ بـعـدـ يـوـمـ لـمـعـنـىـ وـحدـةـ الـقـيـمـ الـإـنـسـانـيـةـ تـقـدـرـ هـذـهـ الـأـعـمـالـ وـتـعـدـهـاـ ثـرـاثـاـ مـشـتـرـكاـ وـتـرـىـ نـفـسـهـاـ مـسـؤـلـةـ عـنـ صـونـهـاـ لـلـأـجيـالـ الـقـادـمـةـ."

لذلك، وكما في كتابات بيرغسون وبراندي، هنا أيضاً يمثل المعنى والأهمية الجانب غير المادي لكل الإبداع البشري، بينما تصبح المادة هي الناقل. فكلا الجانبين ضروري.

أشكال التعبير الثقافي: تتحدث الترجمة الإنجليزية الرسمية للميثاق عن المعلم التاريخي، وهي لا تعبر بالضرورة عن بلاغة النص الفرنسي الأصلي. في الواقع، فإن السؤال لا يتحدث كثيراً عن "المعلم التاريخي"، بل عن الإنجازات ذات المغزى التي يتحققـهاـ الـبـشـرـ،ـ وـالـتـيـ تـدـوـمـ فـيـ الـوـعـيـ الـإـنـسـانـيـ.ـ فـيـ اـنـفـاقـيـةـ حـمـاـيـةـ تـنـوـعـ أـشـكـالـ التـعـبـرـ الثـقـافـيـ وـتـعـزـيزـهـ لـعـامـ 2005ـ،ـ اـعـتـمـدـ الـيونـسـكـوـ الـمـفـهـومـ الـعـامـ "ـالـتـعـبـرـ الثـقـافـيـ"ـ،ـ الـذـيـ يـشـمـلـ "ـأـشـكـالـ التـعـبـرـ الـثـقـافـيـ"

⁴ Millennium Ecosystem Assessment, 2005. *Ecosystems and Human Well-Being, Synthesis*. World Resources Institute, Washington, DC, USA.

أيضاً المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية، بما في ذلك المناطق المزروعة، وأنظمة الدفاع والاتصال، وكذلك الأماكن المقدسة. وكانت هذه معاً النسيج التقليدي (الكتلة العمرانية) للمستوطنات. وبالتالي، يجب التحقق من حالة التكامل بما يتصل بهذه الأشكال التقليدية والنماذج المرتبطة بها من المباني والأماكن المفتوحة. وعلى هذا الأساس، يجب التتحقق من صحة كل مكون أو صدقه. على مستوى التخطيط، فإن الموضوع لا يتعلق بالقييم، بل بتعيين جميع المكونات والتحقق من علاقتها مع بعضها ووظيفتها وحالتها. فيدخل الإجراء الذي يوصى به في قواعد التخطيط وأنظمته وفقاً للقضاء. على المستوى المعماري، تتمثل المهمة في قواعد التخطيط في كل حالة، مع مراعاة التصنيف التقليدي أو الحديث والحلة. تحتاج الخدمات والبنية الأساسية الازمة إلى أن تكون مهيأة وفقاً للسوق التقليدي. منذ العقد الثاني من هذا القرن، كان يُطرح الكثير من النقاش بخصوص أن كان ينبغي السماح بإعادة البناء في المناطق التاريخية أم لا. في الواقع، لا يمكن أن يكون لذلك قاعدة واحدة. يجب تدبر السؤال في كل حالة، ليس فقط بناءً على المزايا الجوهرية لكل مكان، ولكن أيضاً على سياقه.

التدريب والتعليم: الحفاظ على الموارد التراثية هو نشاط متعدد التخصصات، الأمر الذي يتطلب التعليم والتدريب المنهجي. تستند إرشادات إيكوموس بشأن التعليم والتدريب في مجال الحفاظ على الآثار والمجموعات والواقع، والتي أعتمدت عام 1993، إلى مشروع أعده السير برنارد فيلدن. تناولت هذه التوجيهات الاحتياجات التربيبية للمتخصصين في الحفاظ، أي المهنيين والفنين والإداريين، الذين كانوا يتعاملون تعاملاً مباشراً مع الحفاظ على التراث التراثي. والحفاظ موضع إقرار في هذه الإرشادات على أنه يقع ضمن المجال العام للتنمية البيئية والثقافية. وهو يستند إلى استراتيجيات الإدارة المستدامة التي تحترم التراث التراثي وتطلب دمج دواعي الحفظ بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة بما في ذلك السياحة (المادة 2).

للأسف، تؤدي مثل هذه العمليات إلى فقدان التركيب الحضري التقليدي وأنماط البناء، والتي تمثل الجهود الإبداعية للمجتمع لتلبية احتياجاتهم الوظيفية على مرّ الزمن. ولم يكن إلا ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي أن حصل اعتراف دولي متامٍ بفكرة الحفاظ الحضري المتكامل. وهذا يعني تحديد جميع العناصر التي تمثل التركيب الحضري التقليدي والعناصر المرتبطة به التي تكون المجموعة الحضرية في سياقها الاجتماعي والثقافي. في عام 1975، اعتمد المجلس الأوروبي فكرة "الحفظ المتكامل" في إشارة إلى المناطق الحضرية التاريخية.⁵ وفي عام 1976، اعتبرت اليونسكو أن المناطق التاريخية تقدم "أكثر الأدلة الملموسة على ثراء الأنشطة الثقافية والدينية والاجتماعية وتنوعها" وأن "صونها ودمجها في حياة المجتمع المعاصر" ينبغي أن يكون عاملاً أساسياً في تخطيط المدن وتنمية الأرضي. ولإجراء ذلك، ينبغي اعتبار كل منطقة تاريخية ومحيطها "في مجلها كياناً مترابطاً يعتمد توازنه وطبيعته الخاصة على اندماج الأجزاء التي يتكون منها ببعضها، والتي تشمل الأنشطة البشرية بقدر ما تكون المباني، والتنظيم، والفراغات والمناطق المحيطة".⁶ بالنظر إلى أهمية الموارد المبنية والطبيعية في المنطقة العربية، سيكون من الأهمية إعداد أطلس تاريخي شامل للمنطقة بأسرها. على سبيل الأولوية، لا ينبغي أن يهدف هذا إلى التقييم، ولكن إلى تحديد طبقات التطور الإقليمي وتوثيقها في ما يتعلق بالموارد المبنية الطبيعية.

أصالة التراث وتكامله: في ما يتعلق بالحفظ الحضري، من الأهمية بمكان توضيح متطلبات الأصالة والتكامل. هاتان المسألتان مطلوبتان أيضاً للترشيحات للتراث العالمي، لكنهما غير مفهومتين دائماً. وفقاً للتعليمات الواردة في توصية اليونسكو لعام 1976، ينبغي أن تأخذ الخطة الرئيسية للحفظ المدينة التراثية كاملاً في سياقها التاريخي الإقليمي. تقليدياً، تطورت المستوطنات الحضرية استجابة لاحتياجات المجتمع. وشمل هذا التطور

⁵ Council of Europe, 1975, European Charter of the Architectural Heritage.

⁶ UNESCO, 1976, Recommendation concerning the Safeguarding and Contemporary Role of Historic Areas.

التحقق من النهج المعمول به للحفاظ الحضري المتكامل في مشاريع تجريبية في أنواع مختلفة من المناطق التاريخية. ويمكن أن تشمل هذه المشاريع المستوطنات الحضرية أو الريفية، وكذلك الموارد الأثرية والمساحات الثقافية. من الأهمية أيضاً مراعاة خطط الحفاظ المختلفة التي سبق أن أعدت على مر السنين، وإجراء تقييم نقدي لنجاحها ونقط ضعفها في ضوء سياسات الحفاظ المتطورة.

التراث العالمي: يمكن اعتبار قائمة اليونسكو للتراث العالمي تمثيلاً لتراث العالم. تُعد المنطقة العربية، التي تمتد من الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية إلى البحر الأبيض المتوسط، أحدى أغنى المناطق وأكثرها إشارة للاهتمام في العالم، بما في ذلك التنوع الكبير في التراث عبر آلاف السنين. في الواقع، لدينا هنا بداية الزراعة والحضارة. بحلول عام 2012، كانت 19 دولة قد صدقت على الاتفاقية، وحتى الآن سُجِّل 82 ممثلاً من 18 دولة عربية في قائمة التراث العالمي تمثل الحضارات القديمة، مثل تلك الموجودة في مصر والسودان وعمان والبحرين؛ مدن العصور القديمة، مثل حلب وقرطاج وبصرى والبترا؛ المواقع البيزنطية والمسيحية، مثل سانت كاترين في مصر؛ مدن العصر الإسلامي، مثل مراكش والقيروان؛ المواريث التقليدية في المغرب والجزائر؛ وكذلك التراث الحديث، مثل مدينة مازاجان البرتغالية (الجديدة). المعدل الحالي للتراث العالمي المدرج هو 6.45 ممثلاً لكل دولة عضو فيها. والمنطقة العربية بها 4.56 ممثلاً لكل دولة. وبالتالي، يمكننا أن نتخيل أن ثمة إمكانية لإدراج المزيد من الممثلاً في المنطقة العربية.

وتتعص الإرشادات كذلك على أن الحفظ ينبغي أن لا يُعهد به إلا للأشخاص ذوي الكفاءة في أنواع الأنشطة ذات الصلة. أكد فيلدن على أنه يجب أن يكون لدى المتخصص في الحفاظ نهج مرن ونفعي قائم على الوعي الثقافي الذي يجب أن يكون حاضراً مع الجانب العملي. ويجب أن يكون مبنياً على الحكم السليم والشعور بالتناسب، وفهم احتياجات المجتمع (المادة 4). ويُعرف بممارسة الحفاظ على أنها متعددة التخصصات. لذلك كان من الضرورة أن يشمل التدريب تخصصات مختلفة من أجل تحسين ليس مهاراتهم فقط، ولكن أيضاً قدراتهم على التواصل والتعاون. تُعد اتفاقية المجلس الأوروبي لعام 2005 (الإطار بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع) مرجعاً مفيداً في هذا الصدد؛ إذ تولي الاهتمام لمشاركة جميع أصحاب المصلحة بوصفهم مجتمع التراث".

بناء القدرات: في عام 2006، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عملية بناء القدرات، لتعزيز قدرة الأفراد والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات على تقييم المسائل الحاسمة المتعلقة بخيارات السياسة العامة ومعالجتها وتنفيذها، مع فهم إمكانات التراث والبيئة ومحدودتها بما يتصل باحتياجات المجتمع. كذلك ناقشت لجنة التراث العالمي بناء القدرات، وأكّدت على وجّه الخصوص على دور المجتمع في (رؤية كيوتو للتراث العالمي) لعام 2012، في الذكرى الأربعين لاتفاقية التراث العالمي. في عام 2013، أعدت لجنة الإيكوموس للتدريب الدولي وثيقة بعنوان Principles for Capacity Building through Education and Training in Safeguarding and Integrated Conservation of Cultural Heritage (مبادئ بناء القدرات بالتعليم والتدريب على صون التراث الثقافي والحفاظ المتكامل عليه). وكان الهدف هو توفير إطار للتوجيه الشامل لمبادئ بناء القدرات في صون التراث الثقافي والحفاظ عليه. وقد تشمل الفئات التي يخاطبها مجموعة كبيرة من المتلقين، من المجتمعات والإدارات والجمهور العام إلى المؤسسات والمديرين ومهن محددة يشاركون على نحو مباشر أو جزئي في الحفاظ. ليس بناء القدرات مسألة تدريب نظري فقط، ولكن هو

المتوسط	الدول	الموقع	
4,56	18	82	المنطقة العربية
7,06	36	254	آسيا
10,16	50	508	الاتحاد الأوروبي/ أميركا
5,00	28	140	أمريكا اللاتينية
2,66	35	93	إفريقيا
6,45	167	1077	قائمة التراث العالمي

المهندسين المعماريين وغيرهم من المتخصصين المسؤولين عن البعد العلمي والثقافي.⁷

القيم والأهمية: إن تعين الموارد التراثية لأغراض الحماية على المستوى الوطني أو الدولي يعتمد عادةً على التقييم، أي الدراسة المقارنة للممتلكات التي تمثل النوع نفسه من التراث. عند التعامل مع الحفاظ، فإن السؤال يدور حول معنى كل مكان أو مغزاه. تحتل اليونسكو موقع الصدارة في وضع واعتماد توجيهات ونوصيات واتفاقيات لحماية الموارد والحفاظ عليها وهي تلك المعترف بها لقيمة تراثها. إن هذه العقيدة الدولية تُفهم باعتبارها إطاراً، والذي يمكن أن يوجه وضع ارشادات وتشريعات أكثر تحديداً تكون موضع تطبيق في الحالات الفردية في كل بلد كما هو موضع في ميثاق البندقية أيضاً. من الضرورة في جميع الحالات التحقق من المعنى الأصلي للمصطلحات الأساسية لفهم كيفية تفسيرها تفسيراً صحيحاً بلغات مختلفة وسياسات ثقافية مختلفة. بسبب الاحتياجات الناشئة، ركزت العقيدة الدولية في بعض الأحيان على الجوانب المختلفة للتراث، الملموسة وغير الملموسة، المنقلة وغير المنقلة، المبنية والطبيعية. يتكون تراثنا من كل هذه الجوانب المختلفة. لذلك، لا ينبغي فهمها بمعزل عن غيرها، لا سيما عند التعامل مع المناطق التاريخية الحية، حيث يكون دور المجتمع حاسماً. تتمتع حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه لعام 2005 بميزة الجمع بين جميع هذه القضايا المختلفة. في الواقع، إن جميع المنتجات البشرية، سواء كانت مادية أو غير مادية، يكون معناها "غير ملموس". كما ذكرنا أعلاه، فإن المعنى يدركه العقل البشري. هذا هو السبب في ضرورة الاعتراف بالتراث لفهم معنى المكونات المختلفة في ما يتصل بالكل.

من المفيد أن نلقي نظرة على توصيات الدورة الثانية لتقرير الفترة الزمنية في الدول العربية رغم أن الوضع ربما يكون قد تغير منذ ذلك الحين. في وقت إعداد التقرير، كان في 15 دولة عربية 64 من الممتلكات مدرجة على القائمة. أخذ في الحسبان التحدى الرئيس لوضع السياسات لتحديث القوانين الوطنية. ولكن هذا يختلف من بلد إلى آخر. ثانياً، وظف العديد من مديري المواقع في الآونة الأخيرة غير مطلعين على نحو صحيح على الماضي. كان الحكم على إجراء البحوث باعتباره مسألة أساسية، لكن النتائج لم تكن دائماً موضع تقييم ونشر بما هو كافٍ. كانت ثمة حاجة لإيجاد حلول لتحسين التعاون بين سلطات الدولة والمجتمعات المحلية. كان من الأهمية تحسين المعلومات وخاصة على مستوى المجتمع المحلي. علاوة على ذلك، في ما يتعلق بتوفير التدريب، يشير تقرير عام 2010 إلى أنه: "يوجد بعض التدريب في الدول العربية، بما في ذلك برنامج إيكروم أشار والماد الدراسية الجامعية المختلفة. وما يبرر باعتباره أولوية هو إدارة الموقع. ينبغي أن يكون مدير المواقع، الذين غالباً ما يعينون في الآونة الأخيرة، قادرين على التعامل ليس مع الأبعاد الثقافية فقط ولكن أيضاً مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتراث باعتباره مورداً. هناك حاجة إلى النظر أيضاً في قضايا التثمين والتقييم. كل هذا ينطوي أيضاً على القدرة التقنية والتوثيق ومهارات الاتصال. هناك حاجة لوضع استراتيجيات تدريب وطنية وإقليمية على أساس تعين الاحتياجات والأولويات. هناك حاجة للتواصل مع السكان المحليين؛ فيليس للبنين والبنين الأولوية بالضرورة. ينبغي النظر إلى التدريب على ثلاثة مستويات: التدريب العام والمهارات التقنية والسكان. وفي حين أن الإدار تبدو أولوية، هناك حاجة أيضاً إلى مواصلة تدريب

⁷ Report on the Second Cycle of Periodic Reporting in the Arab States, 15 June 2010, WHC-10/34.COM/10A; (ref. 'Recommendations for an Action Plan', p. 67).

4. حفظاً للذاكرة الجماعية

د. يوسف الحسن

الصحافة وانتشارها، ونشأة الجامعات الوطنية في بعض الدول العربية، التي بدأت تعطي مساحة لقضايا التراث الثقافي (مجلة الهلال - جامعة فؤاد الأول..الخ)، كما بدأت "إرادة الاستقلال" تحفر على دراسة التراث الثقافي العربي. وأطل سؤال التراث في صيغة المقارنة بين أحوالنا في حاضرنا، وأحوال غيرنا في محيطهم (مؤلفات رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده). وظهر أن حاضر أوروبا جذاب (محمد عبده في زيارته إلى فرنسا يقول بعد عودته إلى القاهرة: "ووجدت هناك إسلاماً من دون مسلمين، وهنا وجدت مسلمين من دون إسلام").

في بدايات القرن العشرين، انطلق البحث في التراث وفق الأصول العلمية (جورجي زيدان، فرج أنطون)، ومن مدخل "الأدب واللغة والرواية"، وبدأ الانشغال بالحضارنة والهوية على وقع صدمة الحداثة وتبعاتها، وهنا أخذ سؤال الماضي التراصي يتكون في الوعي العربي. واتخذ الطلب على التراث صورتين متباليتين:

- 1- النظر إلى التراث كأنه ملاد الوعي، وهو المرجع والمعيار،
- 2- محاولة البحث عن مشتركات بين التراث (الأصالة) وبين المعاصرة.

اليوم، تمازجت فرص خطاب الأصالة، ليس بالبحث والدراسات النقدية، كما كان في القرنين الماضيين، حينما ظهرت الحركة الإصلاحية التراصية في الوعي العربي، وعملت على إعادة الاعتبار إلى التراث، نشراً وتحقيقاً ودراسة: التونسي، محمد عبده، وجورجي زيدان، وأحمد أمين، وطه حسين، ومحمد حسنين هيكل.

التراث كائن صامت، والناس هم الذين يخرجونه من صمته، أو ينطقون به، أو ينطقونه. المهم أن لا ننظر إلى التراث باعتباره حالة متخفية للزينة والتلذّذ، أو نمتشقه أو نتوسله سلاحاً أيديولوجياً في صراعات الحاضر، وإنما الاستفادة منه في العمل نحو تجهيز الوعي الجماعي بذاكرة ثقافية، تشعر العربي بأن تراثه حي وأنه جزء من وعيه يتوارثه جيلاً بعد جيل،

سؤال التراث الثقافي، في أية ثقافة أو مجتمع إنساني، هو سؤال الصلة التي تربط حاضر الثقافة أو المجتمع ب الماضي، سواء كانت هذه الصلة واقعية (تاريخية) أو حتى متوجهة.

فالمجتمعات التي تعيش إشكالات القديم هي أكثر المجتمعات عناية بتراثها، تعيد قراءاته والتفكير فيه، عساها تعثر في تجربته التاريخية عن أوجوبة ناجزة، أو تجد فيه خامات قابلة لتحولها أوجوبة لمشكلات الحاضر.

البعض يطرح عليه أردية من التقديس، رغم أنه من صناعة البشر، والبعض الآخر يعيد قراءاته في ضوء مصالح معينة، أيديولوجية أو سياسية، لكن هناك أيضاً من يفتش عن التراث الثقافي، عندما يحس بالخوف على الهوية، من التهميش أو التلاشي. ونحن كأمة عربية نتنفس التاريخ، نشعر باستمرارية هذا التاريخ، ونستند إلى تراث ثقافي عريق، مثل غيرنا من المجتمعات كالصين والهند. تكشف الشعور بالتراث في وعينا الجماعي، وبخاصة منذ بدايات القرن التاسع عشر، لأسباب عديدة: الاستعمار، الغزو الأجنبي، بداية حل الخلافة العثمانية، صدمة الحداثة، الاستشراق، سياسة التترنريك.. الخ. حتى أن ما كُتب عن التراث الثقافي في القرنين التاسع عشر والعشرين يعادل كماً ما كُتب عنه ما بين القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر الميلادي.

في بدايات القرن التاسع عشر، لم تكن أشهر نصوص التراث الثقافي معروفة لدى النخب العربية؛ كان الكثير منها مفقوداً عند هذه النخب، وكان بعضها معلوماً بعنوانه فقط، وكان معظم ما توفر هو كتب الشروح والحواشي والمحضرات، والتي عاشت عليها أجيال من العلماء على مدى خمسة أو ستة قرون.

وكان للمستشرقين الألمان والفرنسيين والهولنديين دور مهم في أن نتعرف على تراث ابن هشام، والمسعودي، وياقوت الحموي، وابن خلدون، وابن النديم، وابن رشد، وابن حزم وغيرهم.

فشهدت الدراسة العلمية للتراث اندفاعه قوية، والعامل الآخر الذي ساعد على ذلك، هو تطور

ألعاب إلكترونية، وتحويل حكايات شعبية إلى أفلام كرتونية، يرتبط بها أطفالنا، بدلاً من ارتباطهم "بكرتون" أجنبي له رموزه وقيمته وثقافته الخاصة.

وأندّر بأهمية العناية بالصناعات الإبداعية التراثية الثقافية، والتي تصنفها الأمم المتحدة إلى أربعة أقسام، من بينها التراث الثقافي (الحرف الفنية واليدوية والمواقع الأثرية والمتاحف، والمهرجانات)، وفنون بصرية واستعراضية (موسيقى وغناء، مسرح، رقص شعبي تراثي) وإبداع وظيفي (من عمارة/ أزياء تراثية). ولهذه الصناعات الإبداعية دور كبير في الناتج الإجمالي المحلي، وفي توفير فرص العمل. وقد فاق إسهامها في الناتج الإجمالي في بعض دول العالم (مثل السويد، وهولندا، وفنلندا) صناعات كبرى فيها مثل الصناعات الغذائية أو قطاع البناء.

ورغم وجود قواسم مشتركة، فإن لكل دولة عربية ما يميزها على مستوى تراثها المحلي، وثقافتها الشعبية، ولها صفاتها الخاصة التي جعلتها مرتبطة أكثر بالحياة اليومية. ويتميز بعضها عن بعض بسبب عوامل جغرافية وهجرات مختلفة، ولهجات وتقاليدي خاصة.

وإن هذا التنوع في الرواقي يمكن تعزيزه وتعزيز إمكانية تفاعله مع بعضه البعض من خلال التطور التكنولوجي للوسائل الإعلامية، الفضائية والشبكة، وتدعinya وإنشاء مؤسسات تُعنى بشؤون الخصوصية التراثية في إطار التكامل والوحدة الثقافية، وما يسمى بالثقافة الجماهيرية التي تتوجه إلى كل الأفراد والجماعات التي تعايشت مع التراث الثقافي العربي (أمازيغية، إفريقية، كردية، نوبية). وفي هذا الإطار يلاحظ وجود تقصير في إحداث مناصب أكاديمية أو أقسام للبحث في الثقافات الشعبية فيأغلب الجامعات العربية.

كذلك فإن هناك ملاحظة تتعلق بالفاعلين الذين يتصل عملهم بالتراث الثقافي؛ فهناك المبدع والمنتج والفنان والصانع التقليدي والراوي الشعبي والمصمم والمعماري والممثل والمخرج وهو الذي يسهم في الإنتاج التراثي، وهناك "الإعلامي"

ويعيد إبداعه وتطويره تطويراً مستمراً، يوّقه ويحميه، ويزدهر، ويساعده على الحوار والتفاهم مع ثقافات أخرى، ويشجعه على الاحترام المتبادل، ويسهم في الترابط الاجتماعي ويحفز الشعور بالانتماء.

تعاظم اليوم فرص أمام خطاب التراث الثقافي، للتعرّيف به وتعزيز الوعي الجمعي به وحمايته من التهديد والتهميش، باستخدام منتجات ثورة المعلومات والاتصال وألياتها الشبكية والرقمية. ونشير هنا إلى أهمية النشر الإلكتروني للمفردات الرئيسية للتراث الثقافي، من أفكار وفلسفات وتقاليد وجماليات، وأنماط معيشة وملامح وفنون حرفية تقليدية، وكافة أشكال الثقافة الشعبية، من أغاني وحكايات وأمثال.. الخ، لكننا نحتاج إلى عمل مؤسسي وطني وقومي لتوثيق هذا التراث وإحيائه في التعليم والدراما والصحافة التقليدية والجديدة.

كما اننا نحتاج إلى رقمنة التراث، أي تحويله إلى صيغة رقمية أو إلكترونية، وأن يكون متاحاً على شبكة الإنترنت، مما يسهل الوصول إليه، وتخزين أنواع مختلفة لمصادر التراث، واسترجاع سريع ودقيق للمعلومات. بالإضافة إلى إمكانات حفظ التراث وتعزيز الوعي به لدى الأجيال الناشئة، من خلال "الصحافة الإلكترونية" النخبوية منها والشعبية، والتي تتصف بسرعة المتابعة، وسرعة تحديث المعلومة وحدوث تفاعل مباشر، بين القارئ والكاتب أو المبدع. وهي أيضاً وسيلة عابرة للحدود وتتوفر فرصاً واسعة وميسرة للمبدع. لكن هناك تحديات تواجه هذه الآلية:

- المعايير الدقيقة للنشر، إضافة إلى التشريعات التي تنتظمها.
- ندرة الباحث التراثي الإلكتروني.
- من غير اعتراف كل مجتمع عربي بتراثه القطري، لا يمكن لأحد غيره أن يقرر أن هذا هو جزء من التراث.

وأطرح هنا عدة أسئلة وملحوظات على الثقافة التراثية الشعبية والأدب الشعبي، وهو جانب نادرًا ما يسلط الإعلام الضوء عليه وعلى مبدعيه، ومدى الحاجة إلى تحويل ألعابنا الشعبية إلى

في الممارسة. فالإعلام لا يعطي مساحة مناسبة للتراث وللإنتاج الثقافي الإعلامي والإداري وعلاقته ضعيفة بالتراث الثقافي. من هنا يجب معالجة هذا الأمر بخلق المؤسسات التي تنظر إلى التراث نظرة شاملة ودقيقة، وإعادة تكوين الفاعلين التراثيين الثقافيين. إن حفظ الذاكرة الجماعية، هو صون للتاريخ العربي وتعزيز للهوية العربية.

المشتغل بالتراث ويروج له ويتابعه بالتعريف به. هذا الإعلامي يلزم أن يكون ملماً بالعمل التراثي الذي يقدمه الناس. وهناك الإداري الذي ينظم الفعاليات وينقل "التراث"، ويمكن أن يكون مقاولاً، أو ناشراً، أو تقنياً، أو مبرجاً.

اليوم، في تقديرى، ليس بين هؤلاء الفاعلين جسور كاملة، ما يؤدي إلى حدوث خلل كبير

نشرت هذه المقالة سابقاً في ملحق (تراث) في جريدة الخليج بتاريخ 8/2/2018. انظر:

<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/7cf12f6d-69cb-45d6-8516-791a99e35d0d#sthash.qPfCpiIf.dpuf>

الفصل الثاني

لماذا نحافظ على التراث الثقافي ؟



5. إشكالية حماية التراث

الاستمرارية المادية والثقافية للتراث المعماري بتطبيق منهج إعادة تأهيل المواقع المعمارية التراثية

د. طارق والي

وهكذا، فإن استقراء التراث والذات الإنسانية معًا يعتمد على القدرة على استقبال الرسالة بعقلانية تتحترم وجودها. وإذا كنا نريد أن نقتضي روح هذا التراث والإنسان، فالمطلوب دراسة تلك الروح وفك شفترتها، ولكنه ليس تحليلاً يهدى الروح والحياة أو مجرد فحص لمومياء محطة أو جثة فارقتها الحياة.

إننا، معماريين وعمرانيين، نتطلع إلى أن نعتصر روح المكان والمجتمع، ونستقرط الجغرافيا والتاريخ معاً بكل تنويعاتها وتشعباتها، حتى نفك هذه الشفرة في أدق مقوله مرسلة مقبولة ومعقولة، لنتتحقق أن تكون مفهولة ومتوارثة، وتتضمن الحياة ولكنها لا تتجمد عندها، وتحمل ديناميكية التغيير والاجتهاد والاستيعاب والفهم والتعلّق.

وهنا يتحتم علينا فهم تلك العلاقات الجدلية بين الإنسان ذاتيه وتراثه بعموميته وجماعيته، حتى يمكننا التفاعل مع الموروث وإبداع الجديد لنورثه.

التعريف بمفهوم التراث

في محاولة لإعادة النظر في مفهومنا للتراث ومراجعة موقفنا منه، نتوقف، عند تعريف المفكر العربي محمد عابد الجابري للتراث بأنه: "كل ما هو حاضر فينا أو معنا من الماضي، سواء القريب منه أم بعيد"، وفي سياق الحديث عن تنمية المواقع التراثية وإعادة تأهيلها نتوقف بالتفصيل لما يحتويه مفهومنا للموقع التراثي بوصفه الحيز المكاني للتراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي، ويشمل - ولا يقتصر على - المحيط المباشر للقطع الأثرية، المباني والمنشآت الأثرية والتراثية، النسيج العراني التراثي والمحيط بالمباني الأثرية، مراكز توطن التراث غير المادي من حرف تقليدية وفنون شعبية وغيرها الكثير مما يصعب حصره.

الرؤية

إن تقدم الأمم والمجتمعات يتوقف على احترامها لتراثها وهويتها دون الجمود عند الماضي على حساب الحاضر، أو إسقاط الموروث وهدمه لحساب المستقبل. ولكن تبقى القضية في تحقيق التوازن المحسوب في ميزان الحاضر بين احترام الموروث والطلع إلى المستقبل، لتطرح أمام المعماري جدلية الإبداع في ظل احترام الموروث مع تتبع الأجيال والأزمان، وفي الوقت نفسه تحقيق مطالب المجتمع الأصلية أو المستحدثة مع متغيرات العصر؛ ومن جهة أخرى تستمر الجدلية بين هذا الموروث نفسه وبين التقنية المعاصرة له بعناصرها الفكرية والمادية والذاتية الخاصة.

والعمارة وال عمران في معاصرتهما وفي تشكيلهما لتراث المجتمع وموروثاته الحضارية المتطرفة والمتنوعة يخضعان لهذه العلاقات الجدلية بما تحمله من تناقض وتفاعل، وأيضاً من تحول يرتبط بمتغيرات المجتمع للإنسان ذاته. فالتراث المعماري والعراني لمجتمع معين، هو تاريخ تطور هذه العلاقات الجدلية ما بين مطلب المجتمع المرتبط بالوضع الاجتماعي لهذا المجتمع، والذي لا يستقر في حالة استكانة بل هو في حالة ديناميكية مستمرة التغيير؛ وبين المرحلة التقنية للمرحلة التاريخية المعينة التي كانت متعاشة مع هذا المطلب ومرآمنة ومعاصرة له.

فمطالب المجتمع هي مسألة عامة، إلا أن كل من ترجمتها وتحويلها من فكر مجرد إلى وجود مادي ينطويان على عملية متعاقبة المراحل محورها الإنسان الفرد بكل ما يحمله من تفاعلات وقدرات إبداعية ذاتية، وهو ما يعطي للوجود المادي المتمثل في التشكيل المعماري أو العراني خاصيته وتميزه من فردية مبدعة. فالمسألة تصبح إذن في مصبهما مرتبطة ذاتية الإنسان، وهي معتمدة على جماعية المطلب أيضاً.

يتسع المفهوم إلى الأعمال المتواضعة التي اكتسبت ميزة حضارية في حياة المجتمع والمدينة. ويتسع المفهوم ليشمل النسيج العمراني التراثي أو المحيط العمراني للمباني التراثية الذي قد يمتد بتفاوت مستوياته العمرانية وصولاً إلى المدينة.

ونعتمد في هذا المجال لنقييم الموقع التراثي بصفة أساسية على تصنيف القيم التراثية التي انتهت إليها المواثيق والتوصيات الصادرة عن المحافل المتخصصة ونلخصها أبرزها فيما يلي:

- **القيمة التاريخية:** وهي تعبر تعبيراً مباشراً عن المدلول التراثي.
- **القيمة الجمالية:** وهي تعبر عن القدرات الإبداعية والفنية والمعمارية.
- **القيمة الوظيفية:** وهي تعبر عن البنية الاجتماعية والاقتصادية.

ومما سبق، يمكن تعريف التراث بوصفه "تراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظللت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة".

وهو يُصنف إلى نوعين

- **التراث المادي (الملموس):** ويشمل المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف وغيرها، التي تعتبر جديرة بحمايتها والحفاظ عليها على نحو أمثل لأجيال المستقبل.
- **التراث غير المادي (غير الملموس):** ويشمل كل التقاليد وأساليب المعيشة الموروثة من أسلافنا والمنقولة إلى أبنائنا كالتقاليد الشفوية وفنون الأداء، والممارسات الاجتماعية، والشعائر والمناسبات الاحتفالية، والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، والمعرفة والمهارات الالزامية لإنتاج الحرف التقليدية.

واستناداً على ما يحمله تعريف التراث ومدلولاته، يتسع مفهوم الموقع المعماري التراثي لدينا ليكون: الحيز المكاني الذي يحتوي كلاً من التراث المادي المتمثل في المباني والقطع الأثرية والنسيج العمراني المادي بالإضافة إلى ما يرتبط بها من

ويمكن وضع معايير إرشادية لتحديد المواقع التراثية ووضع مخططات لحمايتها والحفاظ عليها بالرجوع إلى المواثيق الدولية التي أصدرتها منظمة اليونسكو وهيئاتها الدولية وفي مقدمتها هيئة الإيكوموس (المجلس الدولي للمعلم والموقع الأثري ICOMOS). ومنها نخلص إلى أن التراث الحضاري الطبيعي والعماري هو مرآة لثقافة العصر الذي تكون فيه هذا التراث بكل ما يحمله هذا العصر من قيم. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الاهتمام بهذا التراث ومحاولة إحيائه والحفاظ عليه هو انعكاس لثقافة المجتمع الحالية ومدى إدراكه لقيم الماضي وما تمثله من أهمية حاضراً ومستقبلاً. ويعتمد الإدراك الوعي بالقيم التراثية على التصنيف الدقيق لتلك القيم والذي يرتكز على مجالات معرفية شتى كال تاريخ، وعلم يرتكز على مجالات معرفية شتى كال تاريخ، وعلم الاجتماع، والفنون بأنواعها والأنساق المعمارية، والحرف والتقنيات المختلفة، وذلك حتى يتسع لن وضع السياسات والمخططات لحماية التراث والحفاظ عليه على نحو علمي سليم.

الموقع المعماري التراثية

يعتمد الإدراك لقيم التراثية المعمارية والعمانية على التصنيف الدقيق لتلك القيم والذي يرتكز في المقام الأول على المعرفة التاريخية الشاملة للمجتمع وموروثاته وثقافته على مر العصور المتتابعة حتى يمكننا تبيان القيم الكامنة، وتصنيف تلك الموروثات من مباني و مواقع معمارية و عمرانية. حتى يمكن وضع المعايير والمواصفات لتحديد تلك المباني والمنشآت التراثية ذات القيمة وتصنيفها والتي يجب حمايتها والحفاظ عليها، فإنه ينبغي تحديد تعرفيات متافق عليها طبقاً للمواثيق الدولية، ولاسيما تلك التي أقرتها منظمة اليونسكو وهيئة الإيكوموس، والتي سبقت الإشارة إليها، لتكون دليلاً يهتدى به لتعريف المنشآت والمباني التراثية والتاريخية.

و عموماً يشمل التعريف جميع العناصر المادية التي يضيفها الإنسان المبدع إلى البيئة الطبيعية - على نحو مباشر أو غير مباشر. بغض النظر عن الحجم والطبيعة الانتقائية ومقاس وطبيعة هذه الإضافة، وهو ما يتعارف عليه بأنه "عمل معماري". ولا نقف عند الأعمال المعمارية العظيمة فقط، بل

تعطي للموجود وجوده وقيمة؛ ثم صياغة عمارة ذات المكان ومجاله العمراني اليوم من خالها. من هذه الرؤية تنطلق لإعادة تأهيل الواقع ذات القيمة معتمدين على فهم لمكوناتها وإدراك لها، ويتأكد ذلك بتفاعل عمارة الاحتياجات المستحدثة وانسجامها مع ذات المكان؛ فت تكون صورة جديدة قديمة، لها دورها التنموي في المجال العمراني والإطار المجتمعي المتفاعل معه.

ومن هنا يمكن القول أن رؤيتنا في إعادة تأهيل الواقع ذات القيمة ذات هدفين رئисين:

- ضمان الاستمرارية الثقافية، وذلك بالكشف عن التراث غير المادي لتلك المواقع وعلاقتها بعماراتها وعمرانها، والكشف عن القيم الثقافية التي قدمتها تلك المواقع في زمانها وتوقع ما يمكن تقديمها للحاضر.
- ضمان الاستمرارية المادية، وذلك بتبني وسائل استعادة الوجود المادي الأصلي واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وقف العوامل التي تهدد سلامته واستمراريتها واتخاذ التدابير الوقائية لمنعها مستقبلاً.

منهج تنمية الواقع التراثية وإعادة تأهيلها

انطلاقاً من رؤيتنا يمكن القول أن عملية تنمية الواقع التراثية وإعادة تأهيلها تكون ذات مراحل رئيسية، متوازية أحياناً ومتداخلة في الغلب الوقت وهي وفقاً لتابعها الزمني:

المراحل الأولى: دراسات استقراء تاريخ الموقع وعمارته ومحیطه العمراني

وهي المرحلة التي تهدف إلى التعرف على الموقع التراثي، والإمام بكافة أبعاده، واستقراء تاريخه وعمارته ومراحل تطوره العمراني، بالإضافة إلى دراسة وضعه الراهن، ورصد أهم مشكلاته، وإمكانيات تنميته ومعوقاتها. وتتنوع آليات هذه المرحلة بين البحث في الأدبيات والمراجع التاريخية، وجمع المعلومات الرسمية والإحصاءات ودراساتها، وكذلك الزيارات الميدانية والتواصل مع الجهات والأفراد المعنيين بالموقع.

تاريخ وأحداث وقيم وعادات وتقاليد ومعارف وحرف وغيرها من عناصر التراث غير المادي سواء في الحضر أو في الريف أو في الصحراء.

وهكذا تبقى قناعاتنا بأن الواقع التراثية تقدم صوراً لميلاد إبداعات تجسد عصرية التقابل بين الإنسان وعصره، وتمثل طاقات كامنة يختزناها المكان على طول الزمان، لتكون إمكانية قراءة متعددة لإبداعات حضارية كانت ومستمرة. ومن هذه الرؤية تنطلق فلسفة تنمية تلك المواقع وحمايتها بإعادة تقويم العملية الإبداعية نفسها وإعادة اكتشافها في صورتها المطلقة المتمثلة أحياناً في التناقض الظاهر أو التفاعل الباطن. تتعدى تلك التنمية التجميل الظاهر إلى استحضار القيمة الحضارية استحضاراً يجعل الموقع ذاته متقدعاً مع الزمن الحاضر، مع رسم صورة جديدة قديمة تتتيح لنا أن نرى ونسمع لحضارة كانت. وتكتسب عملية التنمية بعداً مغايراً عندما تعاني المواقع تدهوراً وتكون مهددة بالضياع والاندثار، فتظهر أولوية الحفاظ عليها وحمايتها. ولا يعني هنا الحماية للموجودات المادية فقط، بل وغير المادية أيضاً، إذ أنهما كيان واحد لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر دون المساس بقيمة الثقافية.

ومما يجعل رؤيتنا لتنمية الواقع التراثية وإعادة تأهيلها تتعدى حدود المفاهيم التقليدية لكل من الترميم، بوصفه استعادة الوجود المادي المتدهور للموقع، والحفظ، بوصفه العمل على استدامة الوضع المادي القائم واستمراريته للأجيال القادمة. إذ تمتد رؤيتنا لتشملهما معاً، في تزامن محسوب مع استحضار القيمة التاريخية والمعمارية للموقع، والعمل على وصل ماضيه بحاضره على نحو يتضمن الاستمرارية المادية والثقافية، دون الحاجة للمفاصلة بين حماية الموروث لأجيال قادمة، وتحقيق المعرفة لأجيال حاضرة. وهذا ما يجعل من عملية إعادة التأهيل ميلاداً جديداً للموقع يحوله إلى كيان متفاعل مع مستجدات الحاضر ومساهم في إدراك المجتمع لقيمة عمرانه.

ومن هنا فإن عملية إعادة التأهيل لا تقتصر على التدخلات المادية بصورها المختلفة لإنقاذ المبني ولا تبدأ بها، بل باستقراء الموقع، بطريقة تحليلية وأحياناً نقديّة، واكتشاف تلك الطاقات الكامنة التي

المرحلة الثانية: وضع استراتيجية لتنمية وسياسات لها وإعادة تأهيل للموقع التراثية

إن ما تحمله المنطقة التاريخية، والمجتمع المحلي من تراكم حضاري وثقافي يمثل الطاقة الكامنة في كيان الإنسان والمكان معاً، ويمثل شرطين الاتصال بين هذا الكيان والعالم الخارج عنه. وهو ما يمكن أن يقدمه المعماري في تعبيرات وترابيب معمارية و عمرانية فاعلة، وفعاليات ديناميكية مرتبطة بالحياة المعاصرة والحادثة تخطى حدود الوجود المحتفي الراكد إلى الفاعل، وذلك بالتواصل مع الدور الحضاري الثقافي للمنطقة، تواصلاً متوازياً ومتزامناً بين الفكر والتصميم والتراث والعصر. وهو تواصل يمكّن المعماري والعربي من وضع استراتيجية عامة توجه سياسات وأليات التنمية.

إن رسم استراتيجية ناجحة لتنمية الموقع التراثية مشروط باستجابتها لإشكاليات الوضع الراهن للموقع ومحيطه العربي، وتفاعلها مع الإنسان الذي به وله تتم عملية التنمية، وشموليتها في رؤية إمكانيات كل من الإنسان والمكان القادرة على تحقيق التنمية المطلوبة.

أي أن فعالية استراتيجية التنمية مرهونة بتحقيق ما يأتي:

- تعين المجال العربي والمعماري المناسب لإحياء تراث المجتمع المحلي والمعبر تعبيراً حقيقياً عن تاريخ هذا المجتمع وحضارته.
- تعين مجال النشاط الإنساني المنسجم مع تراث المجتمع، والمرتبط بذات تاريخه من جهة والمتوافق مع التوجهات العصرية للدولة من جهة أخرى.

ومن مجموع ما سبق تتكون الاستراتيجية التي لها غالباً محاور رئيسية - ثقافية، واقتصادية، واجتماعية، وعمرانية - يتغير ترتيب دور كل منها وأولويتها في خطة التنمية من موقع تراثي إلى آخر. وينبغي أن تلبي الاستراتيجية الموضوعة الرؤية التنموية الجامعة للمحيط العربي الأشمل للموقع التراثي، وترسم لكل موقع تراثي دوره الممكن في إطار مبادئ وثوابت تضمن انسجامها وتتاغمها وعدم ازدواجيتها أو تكرار أي منها. ولابد كذلك

من النظر إلى تنمية الموقع التراثية وإعادة تأهيلها بوصفها إحدى أليات التنمية الحضرية عموماً، وبالتالي التنمية العمرانية، وينبغي أيضاً أن ترتبط باعتبارات اجتماعية-ثقافية، واقتصادية كذلك، وأن تشمل الاعتبارات الاجتماعية-الثقافية تقريباً للتأثيرات الإيجابية والسلبية لتنمية الموقع التراثية في إطار مجالها المباشر والإطار الشمولي للمجتمع المحلي والمدينة عامة، مع ضرورة تدars إمكانية تعزيز التأثيرات الإيجابية والحد من الآثار السلبية. وتنتظر رؤيتنا إلى تنمية الموقع التراثية وإعادة تأهيلها بأنها الآية المثلثة لحفظها على التراث العربي. وتشمل رؤيتنا التنموية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- البعد الثقافي الحضري للعمارة والعمان.
- البعد البيئي الطبيعي للمكان.
- تنمية المجتمع وتراهه غير المادي.

ويمثل البعد الأول عملية التنمية المستدامة وال شاملة للموقع التراثية، ونقصد به المحاور الثقافية والترااثية لتطوير الموقع التراثية، في قلب أغلب مشروعات التنمية، ويكون ذلك بوضع عدد من الأسس والمبادئ أو المعايير التي تكون المدخل والمنهج، وتساعد في رسم السياسات ووضع المقترنات التصميمية. ومن أهمها: الواقعية، الشمولية، الاستدامة والمشاركة.

المرحلة الثالثة: وضع المخطط التنفيذي لتطوير وتنمية الموقع التراثي

تنتهي الدراسات المتخصصة السابقة والمتاحة إلى رسم صورة عامة لإمكانية تحقيق الرؤى التنموية لحماية هذه الموروثات وإحيائها وتجديدها، مع وضع الخطوات الرئيسية والتوصيات العامة التي تشمل كافة المجالات؛ وتبدأ بالتوصيات العامة التي تقدمها دراسات حماية التراث والمحافظة عليه، وتتضمن مجالات تمتد من سن قوانين الحماية وموقع التراث العالمي وتسجيل وإجراء الأبحاث من أجل إدارة موقع التراث الثقافي، ثم الإجراءات المقترنة وترتيب أولوياتها إلى أولويات فورية وقصيرة ومتوسطة المدى وفقاً للوضع الراهن لكل موقع. وعموماً شترك أغلب مشروعات تنمية الموقع التراثية وإعادة تأهيلها في الحاجة إلى اتخاذ هذه الخطوات في مجالات

- تنمية مبني تراثي أو أثري وإعادة تأهيله واستخدامه.
 - تنمية الواقع الأثري وتطويرها.
 - تنمية النسيج العمراني للمناطق التراثية وتطويره أو ذلك المحيط بالواقع التراثية.
 - تنمية المدن التراثية وتطويرها وإدارتها أو تلك التي تحتوي على عدد من الواقع التراثية.
 - التصميم المعماري والعماري لعناصر تنمية الواقع التراثية.
- (الحماية والصيانة والحفظ والتعریف والعرض والمراقبة) ووصولاً إلى المشروعات المقترحة بمنطقة الدراسة لخدمة استراتيجية التنمية. وتتنوع المشروعات الممكنة التي قد تساهم في تنمية الواقع والمباني التراثية تبعاً لأهداف التنمية من ناحية، ومن ناحية أخرى تبعاً للإطار المكاني المؤثر – والمتأثر – لمشروع التنمية. ويمكن القول إنها قد تدرج من:

6. التراث الثقافي في العالم العربي إلى أين؟

د. نظمي الجعية

مقدمة

التراث الثقافي المادي، وهي إنجازات هامة، لا يمكن القليل من أهميتها، في مختلف حقول التراث، وفي أغلب بلدان العالم العربي التي تعيش "حياة مستقرة"، أو قبل تدميرها بالحروب الأهلية السائدة في بعضها الآخر.

وهناك مسألة هامة لم ينتهِ العالم العربي من نقاشها بعد مرور أكثر من قرن على بدء التداول فيها، وهي ما هو التراث وما هي علاقته بالمعاصرة؟ ومازال العالم العربي يتساءل حول ذلك. كيف لنا إذا أن نتحدث عموماً عن حماية التراث بكل مكوناته في الوقت الذي يدور فيه نقاش عن ما هو التراث.

سأستعرض أدناه بعض العناوين الرئيسية التي تبرز أهم المشكلات، وذلك ليس على نحو حصري، ولا يمكن كذلك ضمن هذه المناقشة الاسترسل في أوضاع كل قطر عربي وإبراز مميزاته، لذلك قد تطبق نقطة ما على دولة معينة، أو أنها لا تتطابق عليها إلا في جانب ما، آخذين بعين الاعتبار تفاوت القدرات وسنوات الخبرة والإمكانات.

1. التشريعات الوطنية والمحلية

لا يمكن إنكار وجود تطور نسبي في تشريعات حماية التراث في غالبية بلدان العالم العربي، وقد قطع بعضها شوطاً معقولاً في ذلك. وعلى الرغم من إدراكنا بأن تطور تشريعات الحماية يرتبط عضوياً بالتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فإن التشريعات في الكثير من الحالات لا تتوافق أبداً مع ما وصل إليه المجتمع العربي من تطور، ولا يمكن وصفها إلا بالقصرة عن تحقيق الحماية.

ويظهر التقاض في بعض الأحيان في تطور التشريعات الوطنية في حين تبقى التشريعات المحلية قاصرة ومكبلة، لعدم وجود الحكم المحلي المخول والقادر؛ إذ يعاني الحكم المحلي في غالبية العالم العربي الضعف والفقر، إذا ما استثنينا العاصمة في بعض الأحيان. إن تطوير الحكم المحلي والتشريعات المحلية على غاية من الأهمية، نظراً لأن جزءاً كبيراً من التراث يقع ضمن حدود البلديات (الحكم

بعد عقدين أو ثلاثة من العمل "المكلف" في حقل حماية التراث الثقافي في العالم العربي، لا بد من المراجعة النقدية لهذه الأعمال، وتقييمها موضوعياً من دون مجاملة ومدح للذات إرضاء لغورنا باستعراض الإنجازات الكبيرة التي تحققـت والتي تحجب في كثير من الأحيان النظر عن اكتشاف الأخطاء والاختيارات، وذلك في محاولة لوضع أساس مفاهيمية لاستراتيجية جديدة للحماية، علاوة على الاتفاق عاماً على بعض الأسس والأخلاقيات التي يجب اتباعها، بالتوافق مع أفضل الممارسات المتتبعة في العالم، وبالتوافق أيضاً مع التشريعات الدولية ذات العلاقة.

وبالتأكيد ليس المقصود هنا استعراض حالة الدمار المرعبة التي أصابت التراث الثقافي المادي في بعض الأقطار العربية مثل العراق واليمن ولibia وسوريا، ولا المقصود هنا مراجعة الاتجار غير القانوني بالتراث الثقافي المنهوب من العالم العربي والذي ينتشر الآن في مختلف أنحاء العالم، وذلك بالرغم من أهمية الموضوعين، وإن كان سنقراباً منها في بعض الإشكالات، إلا أن المقصود هو ما تحقق حمايته فعلاً وبأي مستوى فني وتقني، أو ما لم تتحقق حمايته ومازال ينتظر، إن كان يقدر على الانتظار أصلاً. وسأعتمد في الأسئلة التي سأطرحها هنا على مشاهداتي في أغلب الأقطار العربية ومتتابعتي لما ينشر عن ذلك. ولن يفيد في كل لقاء للعاملين في حقل التراث الاستمرار بالحديث عن كيفية استرداد تراث العالم العربي الذي نقل على نحو شرعي أو غير شرعي إلى خارج الوطن العربي، وكأن هذه مشكلة المشاكل، في الوقت الذي يستمر فيه دمار التراث في العالم العربي على أيدٍ عربية. وبالتالي هذا لا يعني إغلاق ملف استرداد المنهوب من تراثنا بناء على القانون الدولي والاتفاقات بين الدول ذات العلاقة وملاحقة شبكات التهريب الدولية، لكن يجب عدم الاختباء وراء هذه المسألة لتغطية ما يدور في أقطارنا العربية.

ويمكن لنا بالتأكيد الحديث طويلاً عن الإنجازات التي تحققـت في العالم العربي في حقل حماية



بحماية كافية وواضحة، ولا تشمل التشريعات والتشريعات الثانوية واللوائح التنفيذية آليات واضحة للحماية. ويؤدي هذا القصور إلى تأكيل متواصل لهذه المراكز، وإلى نشاط محموم للبلدوزرات فيها، خاصة بسبب ارتفاع أثمان الأراضي على أطراف المراكز التاريخية، فيكون توسيع "المدينة الحديثة" على حساب "المدينة القديمة". أما في الأرياف فالوضع أسوأ بكثير؛ إذ تهجر قرى تاريخية تماماً وتحتول تدريجياً إلى أطلال، ليس بعمرانها فقط، بل بتراثها الكامل المترابط بالأرض والبيئة والانسان.

2. حماية المدن والقرى التاريخية

تبغ أهمية هذا المكون من التراث كونه جزءاً كبيراً من التراث الثقافي في العالم العربي، ولأن إدراجه تحت مكون التراث، إن حدث أصلاً وعلى نحو ملائم، قد جاء متلائماً عن الآثار. مازال الجزء الأكبر من المدن والقرى التاريخية في العالم العربي في حالة مزرية؛ وبعد سنوات طويلة من التغни بالتراث المديد للعالم العربي وإنشاء المنظمات المختلفة والهيئات الوطنية والمحلية في الكثير من الأقطار، إلا أن غالبية المراكز التاريخية تعاني الأمرين من الإهمال والهجران الكلي أو الجزئي، بل وأصبحت في كثير من الأحيان مكاناً لتجميع فقراء المجتمع مع كل أمراض الفقر، بما يسمى (slums)، بكل ما لذلك من تأثير عميق على التراث الثقافي. وإن قامت إحدى المدن بالالتفات إلى التراث الثقافي المعماري في مدينة ما، فيكون ترميم المباني العامة ذات القيمة الثقافية المميزة (الأوابد) مثل المساجد والمدارس التاريخية والزوايا والقصور إلخ، وهي مبنٍ على غاية من الأهمية ولا يجب إهمالها بأي حال من الأحوال، في حين يُهمل النسيج الحضري التاريخي المكون من كتل معمارية كاملة: مثل الأسواق والمباني السكنية والأزقة والحياة اليومية للناس "العاديين". صحيح أنه قد يُلطّلت بعض الشوارع في بعض المدن، وتحسنـت البنية التحتية، وأحياناً أضيف إلى ذلك بعض الأعمال التجميلية في سبيل تسخير ذلك لأغراض الجذب السياحي، إلا أن ذلك لم يعد كونه عملاً تجميلياً وسـتر للعورات لمشاكل معقدة لا يمكن تجاوزـها من دون خطة متكاملة.

المحلي)، وذلك لإدراجه ضمن خطط التطوير المحلية، ابتعاداً عن المركزية التي فشلت على نحو صريح في حماية التراث. وتتبع أيضاً أهمية هذه التشريعات في أنها الأقدر على خلق الشراكات الاجتماعية الضرورية للحماية، وتوزيع المسؤوليات أفقياً بعيداً عن المركزية العمودية.

ومن المثير معرفة أن بعض قوانين الحماية مازالت تعود إلى فترة الاستعمار، أو تستند إليها، متجاهلة التطور العالمي في حقل تشريعات حماية التراث، حتى أن الجزء الأكبر من التشريعات مازال يستعمل مصطلح "الآثار" وليس "التراث"، وبالتالي، وعلى نحو منطقي، لا تتمتع باقي مكونات التراث بدرجة الحماية والأهمية والاستثمار نفسها، لوقوعها خارج فلسفة التشريعات.

كذلك تركز الكثير من التشريعات على العقوبات التي تقع على مخالف قوانين الحماية، ولا تشتمل في أغلبها على المحفزات الضرورية للحماية، وهذا يخلق إحساساً لدى المواطن بأنه لا يستفيد من التراث، بل أن حماية التراث الذي يمتلكه يهدد مصالحه ويتناقض معها ولا يقدم له شيئاً، ويفوده ذلك إلى البحث عن الفرصة المناسبة للتخلص منه بدلاً من التفكير في حمايته.

ولا تعالج الكثير من التشريعات مسألة ضرورة وضع خطط إدارة التراث بكل مكوناتها باعتبارها جزءاً من التشريعات، علمًا بأن التشريعات الحديثة تعتمد أساساً على خطط إدارة التراث. وأما بعد الآخر الذي يعني ضعفاً وأوضحاً في التشريعات، فهو تسجيل التراث (إدراج التراث) في السجلات المختلفة بالتفصيل وعلى نحو مناسب ليكون مرجعاً هاماً للتراث، ولا تقدم أيضاً آليات واضحة لتنفيذ ذلك بصفته شرطاً من شروط الحماية، ولا تضم توضيحات لكيفية تحديد قاعدة البيانات، وتفصيل كيفية إسقاط التراث من السجل سواء الوطني أو المحلي.

وبالتأكيد فإن أكثر مكونات التراث التي تتعرض للخطر هي العمارة التقليدية المكونة للمدن والقرى التاريخية التي لا تتمتع في أغلب بلدان العالم العربي

أعمال الترميم والتأهيل، بما في ذلك توفير المحفزات الضرورية لاستئثار الإمكانيات الكامنة في المجتمع، وإشراكه إشراكاً كاملاً وفعالاً في حماية تراثه الثقافي. ولا يمكن تجاهل صعوبة هذا الأمر وتعقياته، لكن بعد مرور عدة عقود على بداية أعمال الحماية، لا يمكن استيعاب عدم تحقيق نجاحات ملموسة بالرغم من الادراك النظري لأهمية ذلك. قد يكون نموذج المسؤولية "الحصرية" للدولة عن التراث، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار الفاوت النسبي بين دولة عربية وأخرى، قد فشل في تحقيق الحماية، لذلك لا بد من البحث عن نماذج مغایرة أكثر إبداعية ومعتمدة على التجربة العملية وعلى أسباب فشلها.

وتتبع أحياناً المشكلة من ربط تأهيل المدن التاريخية بالسياحة لزيادة الدخل القومي، وبالرغم من أهمية ذلك، فإنه دافع قد يؤدي إلى تأهيل بعض المباني الأكثر جاذبية وتحسين البنية التحتية، غير أنه لا يمكن أن يكون انطلاقاً حقيقياً وصلبة لحماية المراكز التاريخية إذا لم تكن هناك خطة شاملة ومتكلمة تعتمد على مبدأ حماية التراث لأهميته للهوية الوطنية والمحلية والأهمية باعتباره موئلاً تاريخياً للإنسان الذي يستعمله. أي أن ترميم المراكز التاريخية وتأهيلها يستهدف حماية البيئة التاريخية للإنسان الذي يعيش فيها ويكون تأهيلها من أجله وليس من أجل السياحة، وبهذا تصبح السياحة الداخلية ومن ثم الخارجية تحصيل حاصل وليس هدفاً بحد ذاته. وعبر بعض التشريعات العربية عن هذه الأزمة بربط إدارة التراث بادارة السياحة (في الوزارة نفسها).

إن عدم تطوير فلسفة جديدة للتعامل مع المراكز التاريخية في العالم العربي سيؤدي إلى استمرار تردي بيئتها الفيزيائية وهجران تدريجي لهذه المراكز، سواء تلك التي تعاني معاناة صارخة أو الأقل معاناة، مسبباً لخسارة أكيدة وتحولها إلى تلال أثرية.

3. الواقع الأثري

لقد جرى حفر أغلب الواقع الأثري الأساسية والهامة في غالبية العالم العربي وتنتهي، قبل تكون الاهتمام الوطني بها وتطوره، على يد "علماء

مازال الفصل بين السكان، سكان المدن والقرى التاريخية، والمباني هو سيد الموقف. فإن جرت العناية بالمباني فغالباً لا يرافق ذلك عناية مناسبة للسكان القاطنين فيها؛ فبمجرد الانتهاء من أعمال الترميم والتأهيل للمبني، وقد يكلف ذلك مبالغ طائلة، تصبح مسألة وقت حتى يعود المبني إلى سابق عهده كأنه لم يُرمم منذ سنة أو سنتين، وهو أمر يحدث أيضاً للمباني العامة التي في كثير من الأحيان تُرمم ولا تستعمل استعمالاً مناسباً.

إن أهمية الاستثمار بالإنسان، المستعمل للمباني التاريخية، لا تقل أهمية عن ترميم المبني. ولا يجري البناء على العلاقة الفطرية بين الإنسان المستعمل للمباني التاريخية وبين حماية المبني، بسبب "تعالي" المرممين الذين لا ينظرون بعين الاعتبار حاجات هذا الإنسان وكيفية استعماله للمبني، ويصررون على إعادة المبني إلى "حالته الأصلية"، فيصبح المبني غير مؤهل للاستعمال العصري ولا يعبر عن حاجات مستعمليه. وبعد خروج المرممين من المبني يعيده مستعمله إلى حالته التي كان عليها قبل الترميم، ويكيقه وفقاً لاحتاجاته مدمراً جزءاً أساسياً ومكافأً. بالتأكيد يندرج تطوير العلاقة ما بين مستعمل المبني التاريخي وما أنجز ضمن خطة إدارة المواقع التراثية، وهو أمر طالما يتم تجاهله في المنطقة العربية، وإن جرى تحضير خطة إدارة نظرية، فإنها لا تضع حاجات مستعمل التراث في صلب إعدادها؛ فعلى الأغلب لا يتم الالتزام بها، وذلك إما لعدم توفر الكفاءات الضرورية لذلك أو لعدم واقعيتها أو حتى لعدم فهم المسؤولين عنها.

ومن النادر وجود خطط مستقبلية عند أغلب الدول العربية لحماية البلدات القديمة، بالرغم من الإدراك العام لأهمية التراث الثقافي، فالمسألة في حقيقة الأمر تتعدى توفر المصادر الضرورية لذلك، أو عدم توفرها، إلى تراخي الاهتمام الرسمي، وضعف المبادرات الشعبية للمجتمع المدني وفشلها في تحريك عجلة الاستثمارات الرسمية في التراث الثقافي.

لم تتجه أية دولة عربية حتى الآن في تقديم نموذج يُحتذى في كيفية حماية المدن والقرى التاريخية، وتكون الشراكات الاجتماعية، وتطوير آليات تمويل

أن يُفرض منع شبه شامل للحفر في مواقع جديدة، لم تُحفر من قبل، طبعاً مع بعض الاستثناءات مثل حفائر الإنقاذ، إلى حين الانتهاء من مراجعة كل الحفائر السابقة. وقد يستمر هذا الأمر عشرات السنين. لماذا نحن بحاجة إلى حفر المزيد من المقابر الفرعونية أو الرومانية أو البيزنطية بعد أن جرى حفر المئات أو الآلاف منها؟ لماذا نريد أن نراكم المزيد من القطع الأثرية في مخازننا الممتلئة، والتي لم نعد قادرين أصلاً على حمايتها وإدارتها وتوفير الشروط المناسبة لخزنها ولم نعد أيضاً قادرين على دراستها؟

العالم العربي، كله تقريباً، بحاجة إلى مراجعة هذا الأمر بطريقة نقدية تهدف إلى وضع سياسات واضحة بخصوص التقىب عن الآثار، على أساس إدارة هذه الواقع ومن منطلق توريث الأجيال القادمة موقع لم تُحفر من قبل؛ إذ أن من المتوقع تطور منهجيات التقىب عن الآثار وألياته في العقود القادمة.

4. الوعي والنشر

لا يمكن مقارنة الوعي بالتراث الآن بما كان عليه قبل عقدين أو ثلاثة؛ ف بلا شك قد زاد الوعي العام بأهمية التراث على نحو ملحوظ على المستويين الرسمي والشعبي، لكن ذلك لا يجعلنا في موضوع نقترب من مستوى الاسترخاء؛ فالضرورة يجب الاستمرار في شد الأعصاب. فبالوقت الذي شاهدنا فيه الهجوم على المتحف المصري في القاهرة، شاهدنا أيضاً من قاموا بحمايته، لكن هذا الأمر لم ينطبق على الكثير من المتاحف في العراق أو في سوريا. وبغض النظر عن الظروف المختلفة والمتباعدة في هذا الأمر ما بين بلد وآخر، فإن ما جرى في دول ما يسمى "الربيع العربي" قد عبر عن تدني مرتع في مستوى الوعي، مما سهل مهمة مدمرى التراث والمتاجرين به. ويمكن الاستدلال على ضحالة الوعي بالتراث بزيارة المتاحف؛ فما زال أغلب زوارها مع الأسف الشديد من الزوار الأجانب، ونادرًا ما ترى صفاً مدرسيًا يزور متحفًا، طبعاً من دون تعليم. وبالتأكيد تتعدد الأطراف المسؤولة عن تدني الوعي، وهي مسؤولية مجتمعية مكونة من الدولة بمؤسساتها المختلفة والمجتمع المدني، علاوة على المدرسة والأسرة.

الآثار" الغربيين. وبغض النظر عن الموقف من هذه الحفائر ودوافع علماء الآثار الغربيين من ذلك وإيجابيات هذه الحفائر وسلبياتها، فالأمر هنا ليس له علاقة بهم، بل بواجباتنا الوطنية؛ فقد تركت أغلب هذه الواقع مهملة، وعرضة لنهب النهابين، ومن غير حماية من الإنسان وعوادي الدهر، مما أدى إلى فقدان الكثير من الواقع، وفي أحسن الأحوال تردي أوضاعها وفقدان الكثير من قيمها. ومن المثير مراقبة استمرار أعمال الحفر، أقصد هنا الاعمال القانونية وليس السرقة، على الأساس نفسه حتى لو أجرها فريق وطني. فالامر لا يتعدى اهتمام أستاذ جامعي بحفر موقع ونشر مقالة في مجلة أجنبية، وبعدها يترك الموقع مهجوراً دون أن يسمع به حتى أبناء المنطقة المحيطة به.

لم يُطرح على نحو جدي في معظم أنحاء العالم العربي سؤال: لماذا نحفر الواقع الأثري؟ لذلك بالتأكيد دوافع مختلفة تتراوح ما بين الاهتمام الوطني، والبحث الأكاديمي، والاهتمام الشخصي، والمجد الذاتي، وكتابة التاريخ الوطني، إلخ. وهي في حقيقة الأمر دوافع مشروعة، لكن أين موقعها من الاستراتيجية الوطنية ومصلحة التراث بحد ذاته؟

إن استمرار إجراء حفائر جديدة لا يكون إضافة في ظل وجود آلاف الموقع الأثري التي بحاجة إلى معالجات جدية. فالموقع التي حُفرت في الماضي، ومن باب تخفيف حدة الألم الذاتي، لنقل أغبلها، قد حُفرت قبل تطور علم الآثار ، والكثير منها قد حُفر على أيدي غير مؤهلة ومن هواة، ولا يمكن اليوم قبول نتائج الكثير منها، خاصة وأن أغلب أقطار العالم العربي تمر بمرحلة إعادة كتابة تاريخها من منظور مغاير، وتصحيح الكثير من الأخطاء التي أرتكبت في الماضي.

والحال كذلك، نحن بحاجة إلى إعادة التقىب في أغلب الواقع الأثري ودراستها والنشر عنها، وهي تلك التي ثُقِّبت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى وقت قريب، وإننا بحاجة كذلك إلى إعادة حماية هذه الواقع وتأهيلها على نحو يليق بها ويليق بقيمها الإنسانية لتصبح صالحة للزيارة بطريقة عصرية. وبالتالي، فمن المفترض

ولا يقل الأمر حراجةً عند الحديث عن مستوى التدريب الفني للمرممين العاملين في العالم العربي. صحيح أنه لا يمكن إنكار التفاوت الكبير ما بين قطر وآخر في مستوى الترميم والحماية، إلا أن في أعداد الخبراء وفي مستوى تدريبيهم نقص شديد، خاصة في ظل غياب المعاهد والكليات المهنية المتخصصة. غالباً ما يتوجه الشباب إلى حقل الدراسات النظرية في حين يزداد النقص في المهن التطبيقية التي من دونها لا يمكن تنفيذ مشاريع حماية التراث بمستوى معقول. وبينما يوضح الأمر مثلاً حين تعلن عن الحاجة إلى مهندس معماري أو مدني فتلقى مئات الطلبات، في حين نادرًا ما تجد مهندساً معمارياً أو مدنياً متخصصاً بالترميم. أما إذا بحثت عن مهني متخصص بالقصارة (الملاط) التاريخي وترميمه فتصبح كمن يبحث عن إبرة في كومة قش.

6. الوصول إلى المعلومات

يصعب الوصول إلى المعلومات العلمية عن التراث الثقافي في العالم العربي؛ فما زالت المعلومة سراً يجري التحكم عليه أو احتكاره من البعض. فالوسيط لمن يريد إجراء دراسة لشهادة جامعية أو لنشر مقالة أو كتاب واحتاج صورة أو مخطط أو مقاييس قطعة؛ فسيكون محظوظاً إن تلقى اعتذاراً بعد أشهر من الانتظار. هذه الثقافة الطاردة للبحث تعم مع كل أسفأغلب الدول العربية؛ فالوصول إلى المعلومة بحاجة إلى ملء الاستثمارات المختلفة وعبور بوابات البيروقراطية، وبالتالي البحث عن واسطة توصله إليها، في الوقت الذي أصبح من الممكن في أغلب دول العالم الحصول على الكثير من المعلومات بر رسالة إلكترونية ودفع التكاليف إن كان تحضيرها مكلفاً، هذا إذا لم تكن المعلومة موضوعة أصلاً على البوابة الإلكترونية للمؤسسة، وكل ما يتطلبه الأمر هو نسب المعلومة إلى أصحابها، والشكر على المساعدة. لقد وضع الكثير من أرشيفات العالم اليوم على شبكة الإنترنت، وسهل الأمر على الباحثين، لكن الأمر في العالم العربي، عاملاً، مازال يقع في العصور الوسطى، كأنه ليس من مصلحة البلد أن تُنشر دراسات عنها.

بالتأكيد، لا يمكن حماية تراث لا يقدر أهله، من هنا يجب مراقبة كل عمليات الحماية والترميم والتأهيل ببرامج المشاركة المجتمعية والتي تستهدف تعزيز الوعي وتعميق التراث لأهله.

ولا يقل النشر بشقيه الأكاديمي والعام إشكالاً، وهو يرتبط أيضاً بالوعي. صحيح أن عدد المنشورات المتخصصة بالتراث الثقافي باللغة العربية قد زاد في غضون العقود السابقات، إلا أنه مازال بشقيه دون الحد الأدنى كمًّا ونوعاً. ومع كل أسف، فإن النشر الأكاديمي المتخصص لأصحاب الاختصاص العرب يكون باللغات الأجنبية؛ إذ لم تستطع اللغة العربية حتى الآن فرض نفسها باعتبارها لغة نشر للتراث في العالم العربي، والأمر ليس له علاقة بمقدرة اللغة أو بمقدمة المؤلفين على استعمالها، بل لأن الشعوب العربية عامةً لا تقرأ، ولأن جامعاتنا نادراً ما تعرف بالقيمة الأكademie لما يُنشر باللغة العربية. فإن كان الأستاذ الجامعي الخبير يريد أن يترقى، فعليه أن ينشر بلغة غير عربية. وهذا ينطبق إلى حد بعيد على المجالات العلمية المتخصصة بالتراث الثقافي؛ فليس على نطاق الأقطار العربية دورية عربية محكمة واحدة، وهذا لا ينفي وجود بعض الدوريات، المتخصصة بقطر معين، والتي تعاني الأمرين.

5. المستوى الفني والتدريب

ترتبط بعض العوامل المركزية لحماية التراث بتوفير الكادر المؤهل لاتخاذ الخطوات المختلفة للحماية: التوثيق باستعمال أحدث التقنيات، التسجيل وإدارة السجلات، خطط الحماية للقطع والمجموعات والماركز التاريخية والواقع الأثري، خطط الإدارة، وأعمال الترميم والتأهيل، الخ. يتضح القصور في أغلب هذه المكونات في عدد ليس بقليل من أقطار العالم العربي، وكذلك يفقد معظمها إلى المختبرات الضرورية لتحليل التراث قبل التدخل فيه، طبعاً إلا ما ندر، فيُضطر الخبير العربي إلى إرسال عيناته إلى أوروبا أو إلى أميركا، وتحمل تكاليف باهظة وانتظار فترات طويلة تجعله في كثير من الأحيان يستغني عن هذه الفحوص.

ملاحظات ختامية

ثمة حاجة ملحة لإعادة إطلاق حماية التراث في العالم العربي على قاعدة وفلسفة جديدة، تستند بالتأكيد إلى ما وصل إليه التطور العلمي في حقول التراث المختلفة، وتستند أيضاً إلى القوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية ذات العلاقة. ويجب كذلك أن تعتمد أية استراتيجية عربية على مبدأ المراجعة النقدية لأوضاع التراث في العالم العربي من حيث المنجزات والأخفاقات، ويمكن أيضاً أن تعتمد على فكرة التكامل بين بلدانه وتطوير العمل المشترك. فليس من الضرورة إنشاء مجلة للتراث في كل بلد عربي، بل يمكن لمجلة واحدة أو اثنتين بمستوى أكاديمي مرموق ومحكم الاضطلاع بالمهمة. وليس من الضرورة إنشاء مركز لترميم المخطوطات في كل قطر عربي، بل يمكن إنشاء مركز أو مراكز متخصصين عليهم مهام ترميم المخطوطات. وليس من الضرورة إنشاء مختبر علمي لخدمة التراث في كل قطر، بل يمكن الاكتفاء بمختبر أو مختبرين. وهكذا في مختلف الميادين،

وذلك لتركيز الخبرات وتنميتها وتقليل التكاليف. قد يكون من المفيد التفكير، ولو نظرياً، في وضع تشرعيات عربية مشتركة لحماية التراث الثقافي، أو لنقل نموذجين أو ثلاثة نماذج منها، تُستخدم في الأقاليم التي تتشابه فيها التشريعات والظروف والتطور، وذلك لتسهيل التنسيق والتكامل والحماية. وفي السياق نفسه أيضاً لو تم الانفاق على قاعدة بيانات مشتركة للتراث في العالم العربي، علماً بأن الفكرة قد جرى العمل عليها من قبل، لكنها لم تكتمل لسبب أو لآخر. إن وجود قاعدة بيانات مشتركة سيسهل بالتأكيد البحث العلمي ويشجعه، وسيسهم كذلك في توحيد لغة التراث التي قد تفضي إلى وضع قاموس تراث عربي، علاوة على إمكانية استعمالها لحماية التراث الثقافي.

إنني أعتقد بأن لإيكروم-الشارقة، وغيرها من المنظمات الدولية، ذات العلاقة، دوراً هاماً في تطوير العمل العربي المشترك خدمةً للتراث باعتباره موروثاً عالمياً.

7. الميراث العربي في مواجهة العدمية؟ مسؤوليات اليونيسكو الثقيلة

أ. واسيني الأعرج

**لا تتحرك المنظومة الدولية تحركاً أكثر فاعلية
لحماية الميراث الذي يجعل من الإنسان إنساناً؟**

الشجب لا يكفي، والاستسلام لقدر القتلة والعدميين بإخفاء الرؤوس في رماد الحرائق والتباكي، ليس حلاً. هناك إمكانات كبيرة تتوفّر اليوم، لتطوير وسائل جديدة لحماية هذا المنجذب الإنساني التاريخي الذي لن يتكرر أبداً، قبل أن يتحول إلى مجرد صور تذكرها بحسرة كبيرة. كل قطعة تدمر أو تضيع هي جزء من الميراث الإنساني الذي ينتهي أبداً. فهل وصلت الإنسانية إلى العجز الكلي الذي يدفع بها إلى الاستغناء عن جزء من ذاكرتها التي تُبادر علينا بسبب الضغائن والجهل والأطماع المالية، إذ أن الكثير من التحف العراقية والسورية تباع في أسواق سرية متخذة المسالك الشبيهة بطريق الحرير لتوصيلها إلى أمكنتها وبيعها سراً، بتواطؤ الكثير من الأفراد المختصين والمتأحر؟ هل عجزت اليونيسكو التي يقع عليها الحمل الكبير عن التفكير والقدرة على إيجاد الحلول الصارمة والفعالة؟ لا تكفي القرارات، على جودتها وقيمتها التاريخية، لحماية ما هو معرض اليوم للاندثار.

يحتاج الأمر إلى الانخراط في الفعل الحقيقي. لنا أمثلة إيجابية كثيرة لليونيسكو لكنها ظلت مبتورة من شيء مهم وهو الذهاب عميقاً في هذا الدافع. موقف هذه الهيئة من قضية القدس وحمايتها باعتبارها ميراثاً إنسانياً مهم جداً ومفيد، لكنه لا يكفي أمام ما تتعرض له هذه المدينة من تغيرات جذرية في كينونتها التاريخية والدينية والعمرانية، وفي ملامحها التاريخية العامة. من هنا، وحتى سنوات قليلة، سنجد أنفسنا أمام قدس آخر لا يربطها بال بتاريخ المعروف إلا العلامات المتبقية على بعض الحيطان، شاهدة على العصور المتعاقبة. مسجدها الأقصى مهدد بالانهيار بسبب الحفر الدائم من تحته لإبراز هيكل سليمان. هل من حق إسرائيل أن تكون فوق العالم، متحكمة كل الفوانين الدولية؟ فقد صوت المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على قرار شديد الأهمية

ما يعيشه العالم العربي اليوم شديد الخطورة، وسيقوده حتماً، إذا استمر الوضع على وتيرته الحالية، إلى عملية محو كلية، ويحتاج الأمر إلى تأمل حقيقي في كل الحرائق التي تحيط به من كل جانب، تهدهد في كل ثانية بال نهاية والاندثار، إلا إذا كنا عمياً لا نرى شيئاً، لا بصر ولا بصيرة. ولا غرابة في الفاجعة المحدقة. سيستيقظ العربي ذات صباح ليس بعيد، ويجد نفسه غارقاً في الرمال يُئن عطشاً وجوعاً، وعند رأسه ضبع ينتظر خفوت قواه، وعلى رأسه كواسر تحوم جماعةً قبل الانقضاض عليه، في مشهد يعلن عن نهاية زمن انتهى نهاية تراجيدية. قد يكون ذلك منظوراً تخيلياً روائياً يعيدي إلى روایتي: العربي الأخير، لكنه صدمة كم يحتاج العربي إليها ليدرك أن المخاطر حقيقة وأن التخيل جزء من الحقيقة التي لا تدركها اليوم. الكثير من الشعوب انتهت وجودها على نحو تراجيدي، مثل الهنود الحمر. ماذا بقي اليوم منهم سوى تجمعات صغيرة تشبه المحشادات، في أمريكا الشمالية. هل ينتظر العرب هذه الفجيعة التي بدأت ملامحها تترسم في الأفق، حتى يستيقظوا متاخرين؟ مجرد سؤال قد لا يجد من يهتم به خارج هذا المؤتمر الكبير والمهم.

سعيد جداً أن هذا المؤتمر يمنحك فرصة لتأمل الظاهرة عن قرب؛ يفتح أمامنا إمكانية طرح الأسئلة المعقّدة عن التراث العربي المعرض للهلاك والتفكك، وتأملها عن قرب، بما يليق بها من اهتمام. تحتاج المؤسسات الثقافية العربية إلى استدعاء كل جهودها وقوانيتها وعلاقاتها الدولية للقيام بما يليه عليها واجبهما التاريخي لجعل هذه الحماية قضية وجود وليس عملاً إضافياً لا قيمة له. بل هو القيمة الكبرى التي تتركز عليها مجمل القضايا الراهنة والمستقبلية.

داخل هذه الطاحونة الخطيرة والحرقة التي تبيد كل شيء في طريقها يسبقنا السؤال الحتمي: ما فائدة اليونسكو، صاحبة الشأن الأكبر في حماية التراث الإنساني، في عالم تحرق كل ميراثه الإنساني عصابات كأنها لا يطالها أي عقاب؟ لماذا

جدياً في المقترنات الممكنة مع هذا الشريك الهام الذي يحتاجه العرب اليوم أكثر من غيرهم.

لنا في التاريخ، في اللحظات الأكثر عنفاً ودرامية، نماذج وتجارب على الصعيد العالمي يمكن الاقتداء بها.

في الحرب العالمية الثانية أبدع البريطانيون والأمريكيون على وجه الخصوص، والأوروبيون، طرائق عده في كييفيات حفظ التراث الفني. فقد كانوا فرقاً متخصصة أدت دوراً أساسياً في حماية جزء مهم من الذاكرة الإنسانية الجمعية المهددة بالإتلاف والحرق والنهب. اسم الفرقة التي أنشئت لغرض الحماية هو فرقة حماة الآثار (Monuments Men) التي كانت وظيفتها حماية التراث الفني الأوروبي الأمريكي والإنساني. كانت الفرقة مكونة من 350 فرداً، من 13 جنسية، من ذوي الاختصاص، فنانيين، مرممين، مسؤولي متاحف، مختصين في الأرشيف، وغيرهم. كانت مهتمهم في الحرب العالمية الثانية الحفاظ على الميراث الفني الإنساني. جاءت الفكرة من جورج ل. ستوت (George L. Stout)، متحف المدير ومديره، الذي همس بها إلى روزفلت الذي أخذ بها وشجعها ووضع تحت تصرفها كل الإمكانيات الفعلية، وأطلق على الفرقة اسم حماة الآثار. خبأوا آلاف اللوحات، وملأين الوثائق التي كانت تحتاج إلى حماية في الأماكن الأكثر تخفياً. وعندما بدأ الحلفاء الدخول إلى ألمانيا، تغيرت مهمة هذه الفرقة من الحماية إلى البحث عن الميراث الإنساني الذي سرقته النازية وخزننته. لقد نهب النازيون حوالي خمسة ملايين قطعة أثرية، كان يجب استردادها أو استرداد جزئها الأكبر. وهو ما حدث، مثل مجموعة روتشيلد الغنية والمتعددة، بول روزنبرغ، دافيد ويل، وغيرهم. استمر عمل حماة الآثار قرابة السنة لاستخراج مجموعات روتشيلد التي كانت مخبأة في قصر نايسفانشتاين (Neuschwanstein). وأعيدت هذه الآثار إلى بلدانها الأصلية، أو إلى أصحابها. لقد أدرك هؤلاء الناس ضرورة هذه الحماية في فترة حرب مدمرة لم تترك لا الأخضر ولا اليابس.

يهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وطابعه المميز في القدس الشرقية، موفقاً بقرار سابق اعتبر إسرائيل قوة احتلال، وهو ما أغضب هذه الأخيرة متحجة كيف أن القرار "ينكر العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وجبل الهيكل؟".

حدث ذلك لأن هناك ظلماً واضحاً، واحتقاراً تاماً للقرارات الأممية والعربية، ولأن هناك تضامناً إنسانياً واضحاً يقاوم الغطرسة الإسرائيلية. لكن هذا كله اليوم لا يكفي. إسرائيل مصممة على سرقة الشطر الشرقي من القدس وضمه إلى القدس الغربية من أجل القدس الكبرى، عاصمة الدولة اليهودية. هذا السؤال العلمي يفرض نفسه: ما هي الوسائل الممكنة اليوم عالمياً لتوقيف هذا التدمير للميراث الإنساني الذي يصنع الذاكرة الفلسطينية والإنسانية؟ ما هي الاستراتيجيات الممكنة لجعل إسرائيل تتقبل بقرارات اليونسكو التي تمارس عليها الضغوطات الأمريكية الإسرائيلية على نحو دائم.

هل يمكن للعرب، بأموالهم الضخمة، أن يعوضوا النقص المادي لمؤسسة دولية هم في أمس الحاجة إليها، والتي بدأت ثُثاب بالعجز مما دفع بها إلى إعادة تسيير ميزانيتها وفق الحاجات المستجدة. أعتقد أنه يجب التفكير في هذا الاتجاه، لأنه ممكن جداً. أكثر البلدان عرضة للتدمير الحضاري والروحي حالياً هي البلاد العربية. ما تفعله إسرائيل اليوم هو جزء من عملية التدمير العامة التي يُسرق فيها التاريخ والجغرافية، والأرض بكل محتوياتها الجيولوجية النائمة. فقد أبىدت ودمرت الكثير من المتاحف التي تحتوي على كنوز كبيرة، والموقع الأثري الذي تحتاج اليه اليوم إلى من يحمي ما تبقى واقفاً وحيياً منها. يمكن لليونسكو، المنظمة الإنسانية المهمة، أن تؤدي هذا الدور الحامي. لكن يجب أولاً على العالم العربي أن يساهم في حماية تراثه المادي واللامادي من التلف المحقق به.

لا يكفي المال وحده إذا لم يكن لنا في مشروع الحماية الكبرى انخراط حقيقي وكلبي. يجب التفكير

هناك حلول مؤقتة يمكنها حفظ الحد الأدنى، أو يمكن تطويرها.

عندما اندلعت حرب الرماد في الجزائر في التسعينيات، وكان على رأس المتاحف الوطنية متخصصون وعشاق للميراث الوطني والإنساني، عقد اتفاق مع اليونسكو على القيام بواجب الحفاظ على الميراث الفني الوطني والإنساني، بمعارض متنقلة في أنحاء العالم. وخرجت الكثير من القطع المهمة وجابت العالم على مدار سنوات عديدة في زمن العشرينية السوداء، قبل أن تعود إلى الجزائر بعد انتهاء الحرب الأهلية، وأدت اليونسكو وغيرها من الهيئات المتخصصة في حفظ التراث دوراً مهماً. صحيح أنه لا يمكن نقل مدينة مثل تدمر بكاملها، لكن يمكن تهريب ما يمكن تهريبه من طرف الدولة أو بقاياها بالاشتراك مع اليونسكو نحو المناطق الأكثر هدوءاً وأمناً. أعتقد أن هذه الجهد التي بذلها العالم السوري الكبير خالد أسعد هي ما أنقذ بعض المعالم الأثرية المتحركة من مخالب داعش في تدمر. فقد دفع الثمن بحياته، لكنه هرب جزءاً كبيراً من القطع المحمولة وأنقذها من تدمير أو سرقه مؤكدين. كان يعرف أنه لا يمكن الوقوف في وجه سياسة المحو والعدمية، إلا بمواجهتها بكل الوسائل القانونية والعسكرية الممكنة.

يفترض أن ثعلمنا هذه التجارب شيئاً مما يجب فعله حفظاً للتراث قبل تدميره.

ما يزال في العالم العربي ما يمكن إنقاذه من تراثه الأثري الثمين الذي يتعرضاليوم للتلف المقنن. اليونسكو، يمكنها بوسائلها الكبيرة، على الرغم من صعوباتها المالية، أن تفعل الكثير في صالح الآثار المهددة التي لم تُدمر بعد. وقد بينت لجنة حماية التراث العالمي في اليونسكو قدرات حقيقية في لحظات التأزم. ففضل جهودها مثلاً أعتمدت جزءاً كبيراً من الميراث العالمي الذي كان مهملاً زمناً طويلاً. أدرجت مثلاً موقع النقوش الصخرية بحائل في التراث العالمي ليكون رابع موقع سعودي. وبعد هذا إنجازاً تاريخياً وتراثياً جديداً للملكة. فهو فريد من نوعه، كون هذه الرسوم من الآثار النادرة التي تصور الحياة اليومية للإنسان

لماذا لا نفك في شيء شبيه؟ ما يتعرض له التاريخ الرمزي العربي يستحق ذلك.

اليوم، وبهمنا العالم العربي تحديداً، كل شيء يُدمّر ويتحول إلى رماد، ولم تتحمل لنا الحروب العربية الأهلية إلا المزيد من الخراب كيما كانت المبررات. كل شيء يُدمّر عليناً منذ أن فُتح طلابان تماثيل بوذا وفجرواها ليتركوا المكان الذي قاوم القرون، مجرد كومة أحجار وغبار. ماذا فعلت المؤسسات الدولية، المشرفة الرمزية على حماية تراث الإنسانية، باشتئاء بعض نداءات الاستغاثة الضعيفة؟ كان ذلك إعلاناً عن وصول البدائية والتلوّح إلى أقصاها. شيشان وراء هذا الصمت الذي أصبح قانوناً، أو الشجب الخجول؟ ليس هذا الأمر هاماً لدى أوروبا وأمريكا وبقية الدول الأخرى المنضوية تحت اليونيسكو، وبالتالي فهي غير معنية به وبما حدث له، لأنه يقع خارج مجالها الثقافي واهتماماتها الاستراتيجية بسبب الهيمنة المالية الأمريكية. وإن كيف نفسر هذا الصمت الذي يبعث على القلق أمام جزء من الإنسانية الرمزية يت弟兄 ويتحول إلى غبار وكأنه لم يكن؟ لنا اليوم أن نتخيل ولو ثانيةً واحدة فقط، الآخر المفجع الذي سيخلفه تحطيم معالم أثرية أساسية في فلورانس أو باريس بحرق الجوكاندا، أو بتدمير المتحف الوطني (الرييخ موزيسم) في أمستردام، وتدمير لوحة (دورية ليلبية) لرامبرانت؟ أو برلين، أو لوس أنجلوس، أو سيدني، أو غيرها من مدن المعمورة في جزئها المتقدم حضارياً؟ ستقوم الدنيا ولن تقع، وسيعيش العالم في حداد من غير نهاية، وهذا هو الطبيعي أمام وضع افتراضي كهذا. قد يدخل العالم المتحضر حرباً أكيدة على مسخ الإنسانية، وتوقيف القلة على جرائمهم بحق ذاكرة الإنسانية. لم تستطع الدكتاتوريات بكل جبروتها وبطشهما أن تغيّب حق الوجود العام الإنساني في الحياة والتجلي. فتحطيم معالم مدينة تدمر السورية لا اسم له إلا التواطؤ الذي وراءه للأسف، أو لا المتفقون العرب بضمهم الجبان، لم يحرکوا ساكناً حتى بر رسالة جماعية موجهة للضمير العالمي. لم تبق إلا المؤسسات الدولية التي بإمكانها أن تفعل شيئاً قبل فوات الأوان.

الأمثلة كثيرة ولا يمكن حصرها كلها، في كل أرجاء العالم. فوضع الواقع والمدن العربية المهددة بخطر التدمير، في قوائم المحميات الثقافية الإنسانية، جميل ومهم، لكن ما جدوى ذلك إذا كان الآخر مدرجاً باعتباره موقعاً محمياً ويُحطم بلا رحمة، على مرأى أعين العالم. ماذا فعلت اليونسكو والمنظومة الدولية لحماية هذا الميراث الذي وضعته هي على قوائم الحماية؟ أليست لديها وسائل يمكن تفعيلها قبل فوات الأوان؟ ما نرى حدوثه اليوم هو عزل للعالم العربي وتصحيره وتقييره ثقافياً، وتحويله إلى كيان ضائع، بلا حياة ولا تاريخ. نظرية المؤامرة معناها عدم تحويل الأنماط المريضة مسؤولياتها التاريخية، لكن لا يمكن أيضاً أن نتصور أن ما يحدث اليوم عملية عفوية وليس القصد منها تدمير الميراث الإنساني وعزل العالم العربي عن الحضارة الإنسانية، وتقيكه بسرعة لا سابق لها على المستوى الجغرافي والتاريخي والثقافي فلا تجد الأجيال القادمة شيئاً ترتكز عليه إلا صحراء قاحلة وفاتحة أيضاً، لا تشر في النهاية إلا الخوف والجوع والقتال على بقايا البرك المائية.

استغرب اليوم الصمت الأوروبي الأميركي وعجز اليونسكو على الرغم من النوايا الطيبة. كيف سيكون وجه العالم لو حدث هذا التخريب في الدول المتقدمة كما ذكرت سابقاً؟ هذا كله لا يخفي مطلقاً مسؤولية المثقف العربي وسلبياته الثقيلة تجاه تاريخه وميراثه، لأن الأمر يتعلق بتاريخه الإنساني ووجوداته العميق وكينونته التي أصبحت اليوم محل اندثار وموت بطيء.

في فترة ما قبل التاريخ. في هذه الرسومات الصخرية تعبيرات فنية، آدمية وحيوانية وأشطة صيد، رسمت قبل 10 آلاف سنة. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن سوريا التي تحوي موقع تاربخية وأثرية شديدة الحساسية، أدرجت منظمة اليونسكو ستة مواقع منها على قائمة التراث العالمي المهدد، بعد تعرضها للخطر والقصف بفعل المعارك الجارية منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا. فقد تأثرت الكثير من الآثار التاريخية جراء القصف أو التخريب، مثل سوق حلب التاريخي الذي التهمته النيران، وقلعة المدينة نفسها لم تكن في منأى عن قذائف الهاون العمياء. حتى متذنة الجامع الأموي التي يعود تاريخ بنائها إلى القرن الثامن الميلادي، تضررت جراء المعارك الضاربة في محيطه.

وقد حذرت منظمة اليونسكو المجتمع الدولي من كارثةٍ تاريخيةٍ ستمس سوريا، لهذا أبديت اقتراحاً فرنسيّاً أثناء دورتها السنوية في مدينة بُنوم-بيه (Phnom-Penh) عاصمة كمبوديا، لتأسيس صندوق خاص لحفظ الآثار السورية العريقة. وكانت اليمن أيضاً موضوع اهتمام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). فقد أدرجت مدینتي "صنعاء القديمة" و"شمام مع سورها القديم" على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، بسبب ما تتعرض له المدن الأثرية من تخريب جراء الحرب والنهب في ظل غياب الدولة، إضافة إلى القصف العشوائي الذي يمحو في طريقه كل شيء. وصنفت اليونسكو، في السياق نفسه، موقع مدينةحضر الأثري العراقي على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر بعد نشر داعش شريط فيديو يظهر عناصره يدمرون بالبنادق والمطارق أثراً في هذا الموقع المدرج منذ 1985 على لائحة التراث العالمي؛ إذ يظهر مسلحون يتحدثون أحدهما قائلاً إن التنظيم أرسلاهما لتحطيم الأوثان. قمة الجهل والضغينة.



8. تأملات في التنوع والشمول في إدارة التراث الثقافي

د. باتريشيا كيل

العربي على الأقل، تاريخ من الاستعمار. ويحتاج كلاهما إلى الأخذ بعين الاعتبار إن كان نهج الحفاظ على التراث الذي ابتكر إلى حد كبير في أوروبا، يستجيب تماماً لقيم مجتمعاتهم واحتياجاتها.

كندا هي أرض المهاجرين وفيها شتات عربي كبير، فأكثر من 1% من الكنديين يعتبرون أن لهم تراثاً عربياً¹. وتنظم المتاحف بانتظام معارض رائجة عن مواد من الشرق الأدنى القديم. وهي تتواءن مع المعارض ذات التركيز الأكثر حداة في متحف الآغا خان في تورنتو². وكما هي الحال مع الآخرين في العالم الغربي، فإننا ننظر إلى العالم العربي باعتباره مساهمًا هاماً في أسس مجتمعنا الحديث. من هذا المنظور، يمثل التراث الثقافي في العالم العربي مساهمة كبيرة في إرث جميع الناس.

بالنظر إلى أوجه التشابه هذه والمصالح المشتركة، ستقدم هذه المقالة نظرة عامة على نظام حماية التراث الثقافي، كما يُمارس في كندا، تليها بعض التحديات والاعتبارات. والهدف هو تقديم بعض الأفكار عن طريقة النظام وأسلوبه والنظر في كيفية جعل هذا النظام أكثر ملائمة للعالم العربي.

نظام لحماية التراث الثقافي

تختلف حماية التراث الثقافي وإدارته في العالم العربي في تقنياتها ما بين الدول، ولكنها قائمة على نماذج وضُمنت في القرن التاسع عشر ثم طورت خلال القرن العشرين. ونظام كندا للتراث الثقافي هو نموذج لهذا النهج. أدى تنوع كندا، وتاريخها الخاص من الاستعمار، إلى ممارسات في مجال التراث الثقافي تكون شاملة وقابلة للتكييف. وتشمل المفاهيم الأساسية السجلات الوطنية للأماكن والقطع التراثية، والسياسات الرسمية، والنهج القائم على القيم، والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحليّة، والتمويل الحكومي، والتدريب المهني.

نبذة مختصرة

بناء على الخبرة في إدارة التراث الثقافي في كندا، تركز هذه المقالة على كيف أن التنوع أفضى إلى ممارسات في التراث الثقافي تكون شاملة وقابلة للتكييف. هذه الممارسات قائمة على نظام من الوسائل والبرامج، والتي تشمل السجلات الوطنية للأماكن والقطع التراثية، والسياسات الرسمية، والنهج القائم على القيم، والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحليّة، والتمويل الحكومي، والتدريب المهني.

إن الموازنة، في بيئه متعددة، بين وجهات النظر المتباعدة بشأن ما يشكله التراث وكيفية العناية به، هي تحدي رئيسي للممارسة المعاصرة. ومنح المجتمعات المهمشة صوتاً والمشاركة في اتخاذ القرارات في مجال الحفاظ قد أثرى النهج الذي يركز على المواد. إن زيادة الاحساس بطبيعة قيمة التراث وتوسيع نطاق أصحاب المصلحة المشاركون في القرارات قد عزز تقدير التراث، ليس بسبب ما يخبرنا به عن الماضي ولكن كيف يمكنه أن يسهم في بناء مستقبل أفضل.

التراث الثقافي العربي من منظور عالمي

اسمحوا لي أن أبدأ بالاعتراف بأن تجربتي المباشرة مع التراث الثقافي العربي محدودة. فكل ممارستي المهنية تقريراً في كندا. وبرغم ذلك، فإنه بينما يكون على السطح اختلافات كثيرة بين التراث الثقافي في العالم العربي وذلك الموجود في كندا، فإن بينهما عدة قواسم مشتركة مهمة.

قدِمَ العديد من الأوصاف للعالم العربي خلال الملنقي، بما في ذلك الأوصاف القائمة على الجغرافيا والعرق واللغة والدين. ومثله مثل كندا، فإن العالم العربي شاسع جغرافياً ومتعدد، ويشمل شعوباً في الماضي والحاضر ذات هويات عده. وكما الحال في كندا، في بعض أجزاء العالم

¹ <http://www.statcan.gc.ca/pub/89-621-x/89-621-x2007009-eng.htm>

² <https://www.agakhanmuseum.org/about/index.html>

المستويات وفي العديد من الوسائل القانونية التي تحمي التراث. ونظرًا لأن الحماية تتطلب استثماراً، فإن إيجاد توازن بين الحماية المفرطة والحماية الفاسدة يمثل تحدياً مستمراً.

لا تتبع أهمية الوسائل القانونية المُلزمة التي تصدرها اليونسكو من اعتمادها واستخدامها في بلدان معينة فحسب، بل لأنها ناشئة عن مناقشة دولية لقضايا ومناهج في أثناء اعدادها. إن وضعها وتنفيذها يعززان الحوار بين الأمم في قضايا التراث، مما يؤدي إلى اتباع نهج أكثر ثراءً وفقرة. وعلى الرغم من نقاط القوة هذه، غالباً ما تعتمد الدول بعض الاتفاقيات فقط لمجموعة من الأسباب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الصعوبات في الوفاء بالتزامات اتفاقية معينة في سياق الإطار القانوني والثقافي المحلي القائم.

في إطار الالتزامات الدولية، توجد أيضاً قوانين محلية للمساعدة في إدارة التراث. في كندا، حيث يكون ما بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات تقسيم للسلطات، تكون إدارة بعض جوانب التراث على المستوى الوطني، في حين أن البعض الآخر يدخل في نطاق اختصاص المقاطعات. وتتناول الحماية القانونية قضايا تترواح بين استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها، والسيطرة على هدم الواقع التاريخية أو تطويرها. وللإجراءات التشريعية بشأن التراث عدد من الفوائد بما في ذلك أنها تنشأ من مناقشة عامة لقضايا وليقين النسبي بالنهج والتنفيذ (يكون تغيير القوانين أكثر صعوبة من البرامج). ففي بيئه ما على وجه الخصوص حيث لا كيان واحداً يسيطر على جميع جوانب التراث، يكون التعاون والمساعدة بين مختلف مستويات الحكومة عاملاً مهماً في إحراز تقدم في حماية التراث.

يدعم التراث عدداً من البرامج والمشاريع التي تمولها الحكومة، من ضمنها الحواجز لنقل التراث إلى المؤسسات العامة، وحفظه هناك، وجعله في متاحف الجمهور.

تمند جذور هذا النظام في اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالتراث الثقافي.³ وهذه الاتفاقيات، التي وضع كل منها من خلال مناقشات بين خبراء من مجموعة متعددة من الدول، قد أسمست لمعايير دولية. تختار الدول التصديق عليها أو تبنيها، وكما هو الحال مع كندا، قد يختار البلد التصديق على بعض الاتفاقيات الثقافية وليس غيرها. إلا أنه، حتى في حالة عدم التصديق على اتفاقية ما، فإن القضايا والنهج الذي تتناوله الاتفاقية غالباً ما يكون له تأثير حاسم على القرارات المحلية بشأن إدارة هذا الجانب من التراث.

تشمل اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالتراث المادي اتفاقية عام 1954 لحماية الملكية الثقافية في حالة شوب نزاع مسلح (إلى جانب البروتوكولين الملحقين بها)، واتفاقية عام 1970 بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية عام 1972 المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي وال الطبيعي. وفي الآونة الأخيرة، أبرمت اتفاقيات لمعالجة التراث غير المادي، بما في ذلك اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 واتفاقية حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه لعام 2005. وبالإضافة إلى الاتفاقيات، التي تكون ملزمة اسماً بمجرد التوقيع عليها، أصدرت اليونسكو أيضاً العديد من التوصيات والإعلانات بشأن القضايا المتعلقة بالتراث الثقافي، بما في ذلك توصية عام 2015 المتعلقة بحماية المتاحف والمجموعات وتعزيزها، وتنوعها ودورها في المجتمع، وإعلان اليونسكو لعام 2003 بشأن التدمير المتمهد للتراث الثقافي.

بعض هذه الوسائل القانونية شاملة بطبيعتها - أي أنها تشجع على تحديد جميع حالات ظاهرة ما والاعتراف بها. أما البعض الآخر، مثل اتفاقية التراث العالمي، هي حصرية أساساً، وتسعى إلى تحديد الأمثلة الأكثر بروزاً فقط. يمكن ملاحظة التوتر بين هذين النهجين الممكنتين على العديد من

³ http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13649&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=-471.html

الداعمة الثالثة للإدارة الرصينة للتراث، بعد التشريعات والتمويل، هي قوة عاملة مدربة ومحترفة. فبالإضافة إلى القيمين، الذين لديهم عادة درجة الدكتوراة في تخصصاتهم، يحمل الآخرون شهادات الدراسات العليا والدبلومات في المجالات المتعلقة بالحفظ على التراث. وهي تشمل دراسات المتاحف، والحفاظ على موقع التراث، وإدارة الموارد الثقافية، والحفاظ على الفن. يمكن إكمال بعض هذه البرامج بطريقة التعلم عن بعد بدوام جزئي، مما يسمح للأشخاص الذين يعملون أساساً بتحسين تدريفهم دونأخذ إجازة من العمل. غالباً ما توظف المؤسسات الأكبر أيضاً ذوي الخبرة في مجال الاتصالات والتصميم وإدارة الأعمال والتسويق. توظف مؤسسات التراث كذلك أشخاصاً في وظائف دعم غير متخصصة. في كندا، يبلغ عدد المتطوعين في قطاع التراث ثلاثة أضعاف الموظفين الذين يتلقّبون أجوراً^٦

إن العنصر الأساس لنظام حماية التراث الثقافي هذا هو فرض دمج التراث في المناهج التعليمية لجميع الأطفال. تُجري المدارس بانتظام زيارات للمواقع ومؤسسات التراث، والتي بدورها تُنشئ أيضاً وسائل يمكن استخدامها في الفصول الدراسية لاستكشاف مواضيع التراث. وقد مهدت هذه الأنواع من الأنشطة الطريق لعلاقة بالتراث على مدى الحياة؛ ففي عام 2016، زار 80% من الكنديين احدى مؤسسات التراث وكان رأي 85% منهم أن مؤسسات التراث تساهم في مستوى جودة حياة الناس في مجتمعهم.^٧

تعبر هذه الأرقام بما يتطلبه نظام حماية التراث في نهاية المطاف - طرق لمراقبة الأداء وتقييمه واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند تحديد المشاكل. إن الدراسات الاستقصائية على المستوى الوطني، مثل الدراسة الاستقصائية التي أجرتها حكومة كندا لمؤسسات التراث^٨، فضلاً عن المعايير المعتمدة

تشمل الإجراءات الحكومية الممتلكات التراثية والمتاحف التي تملكها وتديرها على جميع مستويات الحكومة ليقدرها الجمهور ويتمتع بها. يدعم التمويل الحكومي أيضاً أنشطة المؤسسات التي لا تملكها الحكومة والتي تكون، عادةً، مؤسسات غير ربحية. قد يوجّه هذا التمويل إلى الأعمال الجارية أو إلى مشاريع محددة، مثل التحسينات الرئيسية أو تطوير المعارض أو أنشطة إدارة المجموعات أو الممارسات الثقافية (مثل الموسيقى أو الرقص) أو المناسبات العامة. توجد أيضاً حواجز ضريبية، مثل المزايا الضريبية لأولئك الذين يتبرعون بالمتاحف الثقافية لمؤسسة تراثية.

وفي حين أن التشريعات تحدد غالباً ما لا يمكن إجراؤه، فإن برامج التمويل تشجع أنواعاً معينة من الأنشطة وتدعمها، ويمكن أن تكون مهمة لمساعدة المؤسسات التراثية على تحقيق أهداف اجتماعية أكبر. على سبيل المثال، لدى كندا حالياً برنامج قوي لتوظيف الشباب يدعم توظيف الطلاب في المؤسسات التراثية. يساهم هذا المشروع في أن واحد في الحد من بطالة الشباب وتنمية المهارات القابلة للتسويق لدى الشباب، وكذلك خلق روابط ذات معنى بين الشباب ومؤسسات التراث وبينهم وبين أماكن التراث وممارساته.

تقوم برامج التمويل على بنية أساسية من الوسائل التي تحدد الأهلية وتحسن النتائج. على سبيل المثال، يعتمد تمويل موقع التراث على الاعتراف الرسمي (بموجب التشريع القانوني) والإدراج في سجل أو قائمة بأماكن التراث.^٩ ويجب أن يكون عمل الحفاظ على هذه المواقع متوفقاً مع مجموعة من المعايير (معايير وإرشادات للحفظ على الأماكن التاريخية في كندا^{١٠}) من أجل الحصول على التمويل. وقد وضع السجل والمعايير من خلال مشاريع تعاونية بين حكومات المقاطعات والحكومة الفيدرالية.

^٤ <http://www.historicplaces.ca/en/pages/about-apropos.aspx>

^٥ <http://www.historicplaces.ca/en/pages/standards-normes>

^٦ Government of Canada Survey of Heritage Institutions, 2017.

^٧ Arts and Heritage Access and Availability Survey 2016-2017, Environics Research Group, 2017.

^٨ http://www.pch.gc.ca/DAMAssetPub/DAM-comm-comm/STAGING/texte-text/geshi_table_2015_1459954127228_eng.pdf?WT.contentAuthority=6.0



التي تخبرنا قصص التراث أو موارده ذاتها. قد يُنظر إلى هذا على أنه هدم لسلطة المؤسسة أو مصدر سلطتها. وهذه معوقات تواجهها المتاحف والمؤسسات التراثية الأخرى في كندا، إذ نسعى لتحقيق المصالحة مع الشعوب الأصلية في كندا.

يمكن أن تستوعب الممارسة المتزايدة لدراسات المتاحف وجهات النظر والأساليب المتعارضة، حتى في الحفاظ. وقد تطلب ذلك من المتاحف ومؤسسات التراث الأخرى أن تصبح أكثر افتتاحاً على الروايات البديلة ومصادر الخبرة البديلة. على سبيل المثال، تبنت ممارسات الحفاظ الغربيية حفظ القطع التراثية على المدى الطويل بأنه هو الهدف باعتبار ذلك هو الأساس. ومع ذلك، فإن بعض القطع ذات الطابع التقسي، والتي صارت جزءاً من المجموعات في المتاحف، لم يكن الغرض حفظها. وبما أن المتاحف تتعامل الآن مع مجتمعات السكان الأصليين التي أنتجت هذه القطع، فإن ثمة افتتاح متزايد على الأخذ في الاعتبار مستقبل هذه القطع التي تتسع أكثر مع نوايا من صنعواها ورغباتهم. يجب أن تجد مؤسسات التراث طريقاً إلى الأمام قائماً على الاحترام المتبادل والرغبة في تسخير التراث ليكون حافزاً للدمج وخلق ترابط اجتماعي، بدلاً من أن يكون موضعًا للنزاع والمعارضة.

على سبيل المثال، أعاد المتحف الكندي للتاريخ في الآونة الأخيرة تطوير معرضه المركزي عن تاريخ كندا.⁹ ويبعد هذا المعرض، كما كان الحال مع سابقه، بتاريخ كندا القديم. في الماضي، كان هذا يتألف من معلومات عن وصول "رجل" إلى أمريكا الشمالية بناءً على سجل الآثار. وهذه نسخة من الماضي تستند إلى طريقة معينة في المعرفة، من خلال العلوم الغربية. ومع ذلك، ليست هذه هي الطريقة الوحيدة لمعرفة الماضي. لدى السكان الأصليين المحليين قصة نشوة تقدم روایة مختلفة عن كيف جاء الناس للعيش في ما يعرف الآن باسم كندا. وهكذا، في قاعة التاريخ الجديدة هذه، بدلاً من تفضيل تفسير واحد للماضي على تفسير آخر من بين هذه التفسيرات، يبدأ المعرض بهاتين الفصتين اللتين تشاركان في مساحة واحدة.

لقياس النجاح، لا يمكن أن تسترشد بها قرارات الإدارة فحسب، بل يمكن استخدامها أيضاً لتحديد الأماكن التي سيكون فيها الدعم الإضافي أكثر فائدة. يمكن أن تكون المعايير مرنّة وستعتمد على طبيعة أهداف المؤسسة أو البرنامج، مثل عدد الزائرين شخصياً أو على الإنترنت، أو الأثر الاقتصادي، أو حالة الحفاظ على الممتلكات الثقافية. وتعد أنظمة القياس والتتبع ومراجعة الأداء وفق تلك القياسات ضرورية جداً.

في حين أن نظام حفظ التراث في كل بلد يحتاج إلى تكييفه مع الظروف السياسية والثقافية الخاصة به، هناك بعض العناصر الأساسية التي هي عالمية: أنظمة لتحديد أماكن التراث أو تعينها، والقطع التراثية والممارسات أو الأنشطة، والتشريعات لحماية بعض تلك الأماكن أو القطع التراثية أو الممارسات على الأقل، والحاواز المالية والبرامج الرسمية للتبرع أو الحفاظ أو العرض أو الممارسات؛ والتدريب المهني للعمال؛ وإدخال موضوع التراث في نظم التعليم الرسمي؛ وطرق تقدير استخدام موارد التراث ومؤسساته وأدواتها وتأثيرها من أجل تشجيع التفكير والتجدد. ليس ثمة نظام مثالي أبداً ولا بيئة ثابتة، وأكبر تحدي للقيادة في مجتمع التراث هو ضمان أن النظم الموجودة اليوم تتتطور من أجل مواصلة تحقيق نتائج فعالة غداً.

التحديات والفرص في مجال التراث

عندما ينظر المرء إلى التراث على منطقة واسعة جغرافياً مثل العالم العربي (أو حتى كندا في الواقع)، نجد فيها تنوعاً - تنوع في الناس واللغات والمعتقدات والمناخ، وهكذا. غالباً ما يكون التنوع مصدر مرونة. وغالباً ما يؤدي تعدد وجهات النظر والمناهج إلى حلول جديدة أو حلول أفضل أو أكثر قوّة للمشاكل. غير أنه في سياق التراث يمكن أن يكون ذلك أيضاً تحدياً. على وجه الخصوص، يمكن لتنوع وجهات النظر أو الكلام الواسع تحدي تفسير مهمٍّ عامةً. هذا هو التحدي الذي تواجهه مؤسسات التراث - ليس فقط لعبر عن الروايات السائدة تاريخياً ولكن أيضاً لإفساح المجال وإتاحة الفرصة لمجموعة متنوعة من الأصوات

⁹ <https://www.historymuseum.ca/history-hall>

عنها وتؤخذ بعين الاعتبار في إدارة الموقع. وسوف تسترشد بها قرارات الحفاظ وكذلك القرارات المتعلقة بوضع البرامج العامة وغيرها من الأنشطة. بمرور الوقت، تكتسب هذه القيم الثانوية في بعض الأحيان أهمية متزايدة، وفي بعض الحالات، تضاف إلى الأسباب الرئيسية لتعيين بعض الموقع. إن الاعتراف بوجود مجموعة متنوعة من القيم لم تُعرف تعرضاً واضحاً في مرحلة ما من الماضي هو شرط سابق هام لممارسة التراث التي يمكن تكييفها.

في هذه البيئة المتنوعة، يعد تحقيق التوازن بين وجهات النظر المتباينة في ما يكون التراث وكيفية العناية به تحدياً رئيسياً للممارسة المعاصرة. إن منح المجتمعات المهمشة صوتاً والمشاركة في وضع القرارات في مجال الحفاظ قد أثرى النهج الذي يركز على المواد. إن زيادة الاحساس بطبيعة قيمة التراث وتوسيع نطاق أصحاب المصلحة المشاركين في القرارات قد عزز فهم التراث، ليس من حيث ما يخبرنا به عن الماضي ولكن من حيث كيفية إسهامه في بناء غد أفضل.

فهم لا تتنافسان؛ بل تُعرضان على أنهما روايات صحيحة على قدم المساواة عن الماضي ليأخذها الزوار في عين الاعتبار. فهما لا تتنافسان؛ بل تُعرضان على أنهما روايات صحيحة على قدم المساواة عن الماضي ليأخذها الزوار في عين الاعتبار.

وبالمثل، عند تحديد قيمة التراث في الواقع، لا تتطلب أفضل الممارسات التعبير فقط عن القيمة أو القيم السائدة. غالباً ما تكون هذه القيم هي الأسباب التي دفعت سلطة ما إلى تحديد مكان معين باعتباره هاماً، مثل أسباب التسجيل في قائمة موقع التراث العالمي أو باعتباره موقعاً تاريخياً ووطنياً. وما وراء هذه القيم، غالباً، إن لم يكن دائماً، ما توجد قيم إضافية، مثل القيم التي تتعلق بفترات أخرى في تاريخ الموقع، أو استخدامه لأغراض أخرى أو من مجموعات أخرى، والقيم المرتبطة بالمهن السابقة التي نجدها الآن في الآثار المدفونة فقط، أو القيم المتعلقة بالممارسات التي لم تترك أي أثر مادي.¹⁰ تحتاج هذه المجموعة الكاملة من القيم إلى أن يعبر

¹⁰ For more on this see, for example, the discussion on p. 10 of the Canadian Register of Historic Places, Writing Statements of Significance, http://www.historicplaces.ca/media/21054/sos_guide_final_e_new_design.pdf

9. تأثير الاستشراق والإستعمار على مفهوم التراث الثقافي والممارسات الحالية لحفظه عليه

د. حسام مهدى

مقدمة

التقديس. بينما لا يرون أي انتقاد من كرامة المرأة الأوروبية عندما تفقد اسم عائلتها بالزواج لتنسب باسم عائلة زوجها.

ليس سراً أن بداية اهتمام المستشرقين بالتراث الثقافي العربي المادي كان من خلال سرقة الكنوز والتحف، ونهب القبور والصروح والماواقع الأثرية بهدف بيع ما نصل إليه أيديهم إلى جامعي التحف في أوروبا، أو المتحف الإمبريالي الذي كانت تهدف إلى إختطاف الحضارات القديمة ونسبها إليها واعتبار الثقافة الأوروبية الحديثة متذداً للحضارات الفرعونية، والبابلية، والآشورية، والفينيقية، والرومانية (Clayton 1998). إلا أن الكثير من متلقى العرب يتفهم هذا التاريخ المخزي ويتسامح معه، ويرى مبرراته ضمن سياقاته التاريخية والسياسية والاقتصادية (عنان 1998)، بينما لا يرى مبرراً واحداً للمجتمعات المحلية في بلادنا العربية والتي تحت ضغط الفقر والظلم السياسي والتهميش الاقتصادي قد تذهب الآثار المدفونة تحت بيوتها. وبدلًا من فهم السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومواجهة المشاكل الحقيقة والدعوة لرفع الظلم عن هذه المجتمعات، نراهم يتهمون بالجهل والتخلف، بل ويدعى البعض أن التقاليد أو الدين أو غير ذلك من قيم هذه المجتمعات هي السبب في ذلك التعدي على الآثار، متناسين أن هذه الآثار هي التراث الثقافي لهذه المجتمعات. ويكون رد الفعل الرسمي هو تهجير المجتمعات إلى أماكن بعيدة عن الآثار، دون أدنى اهتمام بأرائهم ومشاعرهم وحقهم في البقاء في مواطنهم، دون اهتمام حقيقي بما إذا كانت هذه المجتمعات ستجد مصادر الرزق والخدمات الأساسية في الواقع الجديد التي نقلوا إليها، ثم إذا زاد التعدي على الآثار، نتعجب كيف يدمر المجتمع تراثه الثقافي بأيدي أبنائه. والحقيقة أن هذه الممارسات الرسمية التي تحقر المجتمعات المحلية في بلادنا ولا تحترم حقوقها، وتنهى بالحجر أكثر من البشر هي الاستمرار الأعمى لممارسات الاستعمار في فترات ما قبل الاستقلال. فهل فعلاً نحافظ على تراثنا الثقافي من أجل أبناءنا أم لإرضاء "خواجة" وهمي أبيض البشرة أزرق العينين رحل عن بلادنا منذ عقود وما زلنا نسعى لإرضائه؟ (Mahdy 2011).

بالرغم من أن الحفاظ على التراث الثقافي هو أحد أهم أعمدة الهوية، فإن مشاريع الاستقلال الوطني، والحداثة، والتنمية في الوطن العربي لم تتمكن حتى الآن من تجاوز تأثير الاستشراق والإستعمار في هذا المجال، أحدهما أو كلاهما. ويتناول هذا البحث طبيعة تأثير الاستشراق أو الإستعمار على مفهوم التراث الثقافي، والتحديات التي يسببها الإرث الاستشرافي والإستعماري في الوطن العربي. ثم يخلص البحث إلى مقترنات للتخلص من "عقدة الخواجة" في مجال التراث الثقافي والحفاظ عليه في الوطن العربي.

طبيعة تأثير الاستشراق والإستعمار على مفهوم التراث الثقافي

نظر المستشرقون للتراث الثقافي في الوطن العربي على أنه تراث الآخر، وبحثوا فيه عن كل ما هو غرائبي ومدهش، وأهملوا كل ما هو عقلي ومتحضر وراق، إما بدوافع غير واعية إنطلاقاً من منظور عنصري إستعلائي، أو بدوافع واعية لتشويه الهوية الوطنية لتمكين الاعتداء والنهب اللذين مارستهما دولهم في حق الشعوب العربية وتراثها وتبريرهما. وكما ذكر إدوارد سعيد، ومن قبله مئات المفكرين العرب والمسلمين، فقد أنشأ المستشرقون صرحاً عظيماً من الدراسات والتحليلات والنظريات والفنون حتى أنهم أوجدوا شرقاً موازياً في المقالات والصالونات والمكتبات أكثر حضوراً من الشرق في الواقع، واكتسبت رؤاهم ثقلاً علمياً وثقافياً أصبح من المستحيل تجاهله، ومن الصعوبة بمكان معارضته مهما جانب الصواب، أو خالف الحقيقة الواضحة على أرض الواقع (Said 2003). وعلى الرغم من ثبوت الكثير من أخطاء الاستشراق ومحاولة أجيال جديدة من المستشرقين تقاضي أخطاء الاستشراق التاريخية، فإن أثر هذه الأخطاء مازال واضحاً في الكثير من المفاهيم في حياتنا الثقافية المعاصرة. فعلى سبيل المثال، مازال الكثيرون من متلقى العرب يرون في صفة "حريم" إهانة للنساء، بالرغم من إشتراك هذه الصفة مع مكة والمدينة والقدس وكل ما هو مقدس في وجдан العرب والمسلمين في الحرمة بمعنى الاحترام والصون اللذين يقتربان من

تحمي التراث الثقافي والمؤسسات التي أنشئت للحفاظ عليه سواء بالتعليم والتدريب، أو بالإدارة والحفظ والتقييم والشرح والتوعية.

التحديات التي يسببها الإرث الإستشاري والإستعماري

والناظر لأوضاعنا اليوم يرى أننا نتعامل مع التراث الثقافي ونمارس الحفاظ عليه، كأن ذلك طقوس دين مُنزل لا يعارضه إلا جاهل أو متطرف، بالرغم من تقدم العالم وتغير المفاهيم وتطورها والاهتمام بإدماج الحفاظ بالتنمية، والتراث الثقافي مع الطبيعي، والتراث المادي وغير المادي. فما زلت نتعامل مع تراثنا الثقافي على أنه من الثوابت غير المطروحة للنقاش، وأصبحنا ملكين أكثر من الملك، وأصبحنا نتعامل مع المجتمعات المحلية ومع القيم اللامادية للتراث المادي وكأنها خزعبلات ومشاكل يجب تجنبها أو القضاء عليها.

يقول دونالد ماكولم ريد تعليقاً على مصطلحات مثل "علم المصريات"، و"المتحف المصري"، والتي يقصد بها التراث الثقافي الفرعوني ويتساءل، لماذا إذا دخلت "المتحف المصري" لا تجد سوى التراث الثقافي الفرعوني؟ وماذا عن التراث الثقافي لكل الحقبات السابقة والتالية؟ أم أن مصر لم تعد مصر بعد إنقضاء العصر الفرعوني؟ ونفس الشيء يشمل علم المصريات، والذي يقصد به دراسة تاريخ العصر الفرعوني في مصر وفونه وأثاره. وكما هو معروف فإن الجذور التاريخية لهذا الإشكال المنطقي يعود إلى فترة الاستعمار وإنهيار المستشرقين بالآثار الفرعونية، وعدم اهتمامهم بالقدر نفسه بالتراث الثقافي للعصور التاريخية الأخرى التي مرت بها مصر (Reid 2002:7-8).

وكما يعتبر التراث الثقافي الفرعوني علمًا قائماً بذاته، فكذلك التراث الثقافي الإغريقي والروماني، والتراث الثقافي القبطي، والتراث الثقافي الإسلامي. وكل منهم مخصوصه. وبناء على هذا التقسيم يكون ترتيب التراث الثقافي في الجامعات المصرية، وتتوزع القطع الأثرية على المتاحف: المصري في ميدان التحرير، والإغريقي الروماني في الإسكندرية،

فلماذا يحافظ العرب على السياسات الاستعمارية بعد أن رحل الاستعمار؟ يقول البعض: بل هي السياسات الحديثة، بينما أراها ما سماه حسن فتحي "أوتو كولونيايزشن auto-colonization" وسماه مالك بن نبي "القابلية للاستعمار". فبدلاً من العمل على إنشاء مشروع حداطي عربي، لجأنا إلى استتساخ المشروع الحداثي الأوروبي متجلهين بالاختلاف الجوهرى بين المنظور الغربي الحداثي والمنظور العربي الإسلامي فيما يخص العالم والحياة دور الإنسان في هذه الحياة، وكما تقول رضوى عاشور، "ذلك الملمح الممتد في الثقافة العربية من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، وأعني به النظرة الاستشرافية للذات، نظرة ترى في الاعتراف بانحطاط الأنماط وتخلفها شرطاً أساساً من شروط حداثة تغيرها علاجاً روحياً وعلياً، ثم المفارقة العجيبة في السعي إلى التحرر والنهوض عبر هذه الحادثة رغم كونها هي نفسها ركيزة من ركائز الهيئة الكولونيالية" (عاشور 2009: 10).

وهنا يمكن خطر أكبر وأعمق بكثير من خطر الاستشراق والاستعمار الفج المباشر؛ إذ تختلط الأوراق وتتضيع القيم والمفاهيم وسط جدل عقيم بين الأصالة والمعاصرة، والعقل والنقل، والقدمية والرجعية، وغير ذلك من الجدل الذي لا يؤثر في صناعة القرار أو تغيير الواقع (مهدي 2016). فالاليوم وبعد أن رحل الاستعمار الغربي المباشر عن أغلب الأراضي العربية، مازال العرب يرون تراثهم الثقافي بعيون غريبة، وليتها كانت عيوناً غريبة حديثة تأخذ في الاعتبار تطورات الفكر العالمي في مجال التراث الثقافي والحفظ عليه، وإنما هي عيون مستشرق في القرن التاسع عشر، وبظهور ذلك في مفاهيم التراث الثقافي وممارسات الحفاظ عليه؛ حيث لا وجود لفلسفة عربية أو إسلامية، وإنما متفرقات من نسخ رديئة لكتابات مستشرقى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

ويعود السبب في هذا الجمود إلى استمرار الآليات والوسائل التي ورثتها النخبة الوطنية العربية عن الاستعمار الأوروبي ففيضت عليها بقوة، ورفضت التمازن عنها، حتى بعد أن تخلص منها الغرب في بلاده، وأقصد بذلك القوانين والتشريعات التي

قطارات، ولا حماية للمناظر الطبيعية، وغير ذلك من موارد التراث الثقافي التي لا تخضع لتعريف "الاثر" في قوانين الآثار الوطنية، ولا تخضع للدراسة في كليات الآثار بالجامعات العربية، وليس لها إدارات تسجيلها وإدارتها وحمايتها في الوزارات والهيئات والإدارات الوطنية المعنية بالحافظ على التراث الثقافي وإدارته.

وحتى الموارد التراثية التي تخضع للمعايير القديمة لتعريف "الاثر"، فيتعامل معها تعاملًا إستعلائياً غير شفاف، يقصي المجتمع المحلي، ولا يشركه. ويتعامل مع الأثر على أنه أهم من الإنسان؛ فنجد الملايين تصرف لحماية مقبرة أو معبد أثري بينما المجتمع المحلي في أشد الحاجة للخدمات الأساسية من مياه شرب نظيفة ونظام صرف صحي وخدمات تعليمية وصحية، ف تكون الأولوية القصوى التي يوليها أصحاب القرار للآثار والحفاظ عليها وحمايتها، وفي بعض الأحيان عزلها عن المجتمعات المحلية وعدم السماح لهذه المجتمعات بالاقتراب من الآثار. بل بلغ الأمر أن يُمنع المواطنين من زيارة الآثار في بعض الأيام لكي لا يفسدوا على السياح الأجانب زيارتهم كما حدث في مصر من منع المصريين من زيارة أهرام الجيزة في أيام معينة وقصر هذه الأيام على زيارات الأجانب، ومن فرض سعر يفوق الدخل السنوي لموظف مصرى لتذكرة الدخول لمدة عشر دقائق لمقبرة نفرتاري في وادي الملوك بالأقصر.

ويظهر مدى تخلف منظومة الحفاظ على التراث الثقافي في مصر عن الحراك الدولي في هذا المجال في الفرق بين مشروعين أحدهما قامت به وزارة الآثار المصرية للحفاظ على سور القاهرة الشمالي، والأخر لسور القاهرة الشرقي قامت به بعثة أجنبية وهي مؤسسة أغاخان للثقافة؛ إذ هدم مشروع وزارة الثقافة المصرية، للحفاظ على سور القاهرة الشمالي، المباني السكنية في حرم الأثر بالرغم من كونها ذات قيم تراثية واجتماعية رفيعة، بينما أدمج مشروع البعثة الأجنبية للحفاظ على سور الشرقي مشاريع لتنمية المجتمع والارتفاع بالبيوت داخل حرم الأثر ضمن مشروع الحفاظ (Mahdy 2017).

والقبطي في مصر القديمة، والإسلامي في باب الخلق. وتتبع إدارت وزارة الآثار المصرية التقسيم ذاته، وهو التقسيم الذي كان يرى به المستشرقون مصر وتراثها الثقافي باعتبارها موقعًا أثريًا كبيراً ينهل منه كل حسب ما يهمه، وليس بلداً وشعباً له تاريخ متكملاً ومستمراً عبر العصور.

ويعكس قانون الآثار في مصر مفاهيمًا تعود لل الفكر الأوروبي في القرن التاسع عشر؛ إذ تركز على عمر المبنى شرطًا لتسجيله باعتبارها أثراً وبالتالي حمايته، مع الاهتمام بالصروح والمباني ذات القيم التذكارية الرمزية بغض النظر عن سياقاتها البيئية والمعمارية والاجتماعية، بل إنها تقطعها من سياقها بفرض "حرم الأثر" فيتم إخلاء هذا الحرث من المباني والإشغالات كحماية للأثر. وبالطبع فإن جذور هذا المدخل تعود إلى عصور الاستعمار عندما كان المستشرقون يهتمون بالآثار التاريخية بينما يحتقرن المجتمعات المحلية التي تحيط بها، ويزرون ضرورة عزل الأثر عن محیطه الاجتماعي والبيئي بالأسوار والحرس.

ومازال نفس المدخل القديم سارياً في مصر وأغلب الدول العربية بينما تطور الفكر الأوروبي وتخلص من هذه الرؤية ليرى الآثر ضمن سياقه، وليس فهم أهميته القيمة المختلفة وليس فقط القيم الأثرية والتاريخية والجمالية، وإنما أيضًا قيمةً اجتماعية، ودينية واقتصادية وأية قيمة أخرى يتبعها المجتمع، مع إشراك المجتمعات المحلية في تقييم التراث الثقافي وإدارته والحفاظ عليه.

وبينما يتتطور الحراك الفكري في العرب والعالم أجمع، بقى العرب "ملكيون أكثر من الملك"، واستمروا حتى اليوم في التعامل مع التراث الثقافي على أنه الآثار ذات القيمة الأثرية-الأركيولوجية، أو القيمة الجمالية، وعلى أنه "تحفة" يجب حمايتها بعزلها عن محیطها، فضاع الكثير من موراد التراث الثقافي في الوطن العربي نتيجة لأنها لا تخضع لهذه المعايير. فعلى سبيل المثال لا توجد حماية للتراث المبني الدارج من مباني ريفية وبدوية بسيطة، ولا حماية للتراث الصناعي من معامل ومصانع ومشاغل وسلاك حديد ومحطات

ووضوحه ودقة وثباته في اللغة التي يتحدث بها ويكتبها ويقرأ بها أصحاب تلك الثقافة. فمن ناحية، لابد للأفكار والأمور المتطرفة أن تبني على مصطلحات دقيقة وواضحة، ومن ناحية أخرى إذا غابت المصطلحات أو تضاربت في لغة ما، فمن الصعب أن ينضج فكر مهم أو أن يطور أساليب وتصورات كبيرة وعميقة؛ إذ أن الوحدات الأساسية لبناء ونسج هذه الأفكار والتصورات والأساليب تكون ضعيفة أو غائبة. ولذلك نجد أن اللغة التي أنتجت فكراً فلسفياً هاماً قد احتوت على مصطلحات في غاية الدقة والأهمية في مجال هذا الفكر حتى أنه في بعض الأحيان يصعب ترجمة هذا الفكر إلى لغة أخرى بسبب غياب المصطلحات المستخدمة في اللغة المراد الترجمة إليها أو عدم دقتها. فنجد أن اللغات التي بقيت شفافية وغير مكتوبة، إلا في حدود صيغة، لا تعرف مصطلحات العلوم البحثية، وكذلك لا نجد أي نتاج علمي في العلوم البحثية بهذه اللغات. وإن نبغ أحد أبناء لغة غير مكتوبة في أحد العلوم البحثية، فسيكون ذلك لأنه درس واستغل بلغة أخرى، وكذلك سنجد أن نتاجه الفكري والعلمي استخدم اللغة التي درس بها، وليس لغته الأم.

إن علينا أيضاً أن نهتم بالفلسفة والتنظير، فلنطرح الكلفوري جانباً ولنسأل الأسئلة الجوهرية ونبحث عن إجابات لها. فإن لم يتخد التراث الثقافي مكانه ومعناه ضمن منظومتنا الثقافية، فسنبقى نلهث وراء فتات الفكر الغربي، وسنبقى من دون رؤية حقيقة لدور التراث الثقافي وكيفية الحفاظ عليه. وكما يقول مالك بن نبي "... ففي القرن التاسع عشر كانت العلاقات بين الأمم والشعوب علاقات قوة، وكان مركز الأمة يقدر بعدد مصانعها ومدافعتها وأساطيلها البحرية ورصيدها من الذهب. ولكن القرن العشرين سجل في هذا الصدد تطوراً معلوماً، هو أنه قد أعلى من الفكرة باعتبارها قيمة قومية ودولية. هذا التطور لم تشعر به كثيراً البلدان المختلفة، لأن عقدة تخلفها ذاتها قد نصبت في طريقها ضرباً من العرام السقim بمقاييس القوة، أي بمقاييس القائمة على (الأشياء)." (بن نبي 2013: 14) وبالرغم من دخولنا العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، فما زلنا في الوطن العربي مغرمين بمقاييس القوة، وبالأشياء، وبالتاليولوجيا، وليس بالأفكار. فلاحظت في مجال

إنه إرثنا الاستعماري، ولا أقصد هنا المفاهيم الاستشرافية، رغم استمرار هذه المفاهيم كما وضحت سابقاً، ولكنه إرثنا الاستعماري بسبب تبنيها، طوعاً لا كرهاً، للرؤية الغربية للعالم وللحياة، ولدور الإنسان، ومكانة الثقافة والتراث الثقافي ضمن منظومة الحداثة.

هي المنهجيات التي ورثناها عن الاستعمار من اهتمام بالحجر دون البشر، وبالتعامل مع آثار الحضارة الحية على أنها حضارة ميتة، فرمي المساجد ونضع حولها أسواراً وحرساً كما نفعل مع معابد آمون وبعل! ونتعامل مع المجتمعات المحلية على أنها خطر على الآثار وليس صاحبة هذه الآثار والمؤمنة عليها والتي لها الحق في نفس الوقت، بل وقبل الحفاظ على الآثار، في حياة حرة كريمة.

والنتيجة أن مفهومنا للتراث الثقافي، وممارساتنا في الحفاظ عليه، أصبحت غير متواكبة مع الحراك الإنساني العالمي، وما زالت جامعاتنا تخراج متخصصين يمارسون الحفاظ كما كان يمارسه المستعمر في إستعلاء وانعزاز عن مفاهيم البشر وقيمهم واحتياجاتهم. وبالطبع فقد بادلت المجتمعات المحلية المتخصصين عداءً بداء، وتجاهلاً بتجاهلاً.

والنتيجة أننا انعزلنا عن الحراك العالمي، وكذلك انعزلنا عن الحراك الشعبي، وإن كان السبب هو الإرث الاستشرافي الاستعماري، فإننا نحفظ هذا الإرث بارادتنا بعد أن غادر المستعمر، وبعد أن اعترف المستشرقون الجدد بقصور رؤاهم وعدم إمامتها بالشرق، إن كان هناك حقاً ما يمكن تسميته بالشرق.

كيف نتخلص من "عقدة الخواجة"؟!

أعتقد أن التخلص من إرثنا الاستعماري الاستشرافي يبدأ بضبط اللغة والمفاهيم والمصطلحات التي يمكن أن نستخدمها في الفكر وال الحوار، فكيف يمكن أن نحافظ على أنا لا نتفق لغته؟ وكيف نحفظه بلغة أجنبية عليه؟ وكما يقول هاشم صالح "هناك نقطة واحدة ينبغي ألا نساوم عليها: هي لغة الثقافة العربية." (صالح 2010: 27). فثمة علاقة قوية بين نظر الفكر في مجال معين لأصحاب ثقافة معينة ونضج ذلك الفكر، وبين تطور مصطلحات ذلك التخصص

اكتساب اللغة العربية، فإن لم يتقدوها لأنها ليست لغتهم القومية فإنهم في أضعف الإيمان ينادونها ويحتمون بنمودجها". ومثال ذلك الحضور العربي في الهيئات والمنظمات الدولية؛ فكيف يمكن مواطنيني المغارب العربي المتحدثين بالفرنسية التوابل، ناهيك عن التنسيق والتكميل، مع مواطنين المشرق العربي الذين درسوا وأجرروا أبحاثاً علمية في تخصصاتهم بالإنجليزية في أروقة منظمة اليونسكو على سبيل المثال؟ وإذا لم يجر التنسيق في المواقف فلن يتعدى نقل أية دولة وزنها السياسي في الوقت الذي يمكن أن يصبح العرب مجتمعين كتلة لا يستهان بها عند التصويت وإتخاذ القرارات على المستويات الدولية والإقليمية. وكذلك فإن الانتاج الفكري والعلمي العربي يبقى ضعيفاً وهزيلياً في كل بلد إذا كان باللهجات المحلية، أو قد يضيف إلى النتاج الفكري الغربي إذا كان بلغة أوروبية. في حين أن النتاج الفكري والعلمي باللغة العربية الفصحى يمكن أن يؤثر ويتأثر بالفكر وجهود البحث العلمي في جميع البلاد العربية مما يتيح فرصاً أكبر لأن تكون موجدين على الساحة الدولية والتأثير في الحضارة الإنسانية المعاصرة. وبخلافاً من أن يتواصل أبناء كل بلد عربي مع المستعمرين الذي زرع لغته وثقافته في أوطاننا قبل أن يرحل، يجب أن ننسى لأن يتواصل أبناء البلاد العربية المختلفة ويساهمون في إبداع عربي يمكن أن يطمح لأن يكون له موضع قدم في حركة الحضارة الإنسانية.

الخلاصة

ما زال مفهوم التراث الثقافي العربي يخضع للكثير من المفاهيم الخاطئة التي نشرها المستشرون، وما زالت ممارسات الحفاظ على التراث الثقافي تعاني من عيوب كبيرة ناتجة عن استمرار المنظومة التي أسسها الاستعمار قبل رحيله عن بلادنا. وإن كانت هذه الإشكاليات هي جزء من إشكاليات مشروع الحداثة العربي، فإن للتراث الثقافي وممارساته الحفاظ عليه ثقلاً خاصاً بسبب محوريته فيما يخص الهوية الثقافية. وللتخلص من تأثير الاستشراق والاستعمار في مجال التراث الثقافي تقترح هذه الورقة الاهتمام باللغة العربية، والاهتمام بالتنظير والفلسفه والأفكار، وأخيراً الاهتمام بالتواصل والتعاون العربي – العربي.

الحفاظ على التراث الثقافي اهتمام المتخصصين العرب بتقنيات الترميم والتقوية والتنظيم والصيانة وغيرها من التقنيات، وإهمالهم للأفكار والتنظير والفلسفه، فتكون النتيجة أن يتحول المتخصص العربي إلى الفقي الذي ينفذ أفكار المتخصصين الغربيين ويحقق أهدافهم من الحفاظ ويكرس المعنى والأهمية للتراث الثقافي العربي من وجهة النظر الغربية، باعتبارها ثوابت غير قابلة للنقاش، دون الانتباه إلى الكثير من الإشكاليات الجوهرية التي قد تنتج عن اختلاف رؤيتنا للحياة عن الرؤى الغربية، وخصوصية منظومة القيم الخاصة بنا، أو إلى خصوصيتنا الثقافية.

وقد تأثر الفكر العالمي في مجال الحفاظ على التراث الثقافي في العصر الحديث بمبادرات من بلد مختلفة لمراعاة خصوصياتها الثقافية، ونتج عن ذلك (وثيقة نار للأصالة) الذي حرر مفهوم الأصالة من السياق التاريخي والثقافي الأوروبي، و(ميثاق بورا)، الذي أوجد اعتباراً لرؤى سكان أستراليا الأصليين للتراث الثقافي، فحرره من ضيق الصرuro والمعلم المادية الضخمة إلى "المكان" الذي قد يكتسب أهميته من أبعاد روحية أو رمزية خاصة بثقافة معينة، بينما يبقى المتخصص العربي تابعاً يطبق الفكر الغربي على تراثه الثقافي دون محاولة جادة لعرض هذا الفكر على رؤيتنا للعالم وللحياة، ولا على منظومة القيم لدينا أو ذاتفتنا الثقافية، فيما عدا جهود فردية لم تترك أثراً يذكر.

وعلينا أن نتوصل عربياً، فمن دون الحوار والتعاون العربي – العربي، سنبقى نتعامل مع التراث الثقافي من ثقب الباب، دون رؤية ترتبط بمجتمعاتنا المحلية، وبالحرراك الإنساني العالمي. والتواصل بين العرب هو سبب آخر مهم للإصرار على العربية لغة للتواصل والإبداع، فالعربية تتيح لأبناء الوطن العربي التواصل وتبادل الأفكار والخبرات، وكذلك تنسيق الجهود للحفاظ على تراثنا المشترك وتحقيق الأهداف التي نلتقي عليها. فاللسان العربي، كما يقول المفكر التونسي عبدالسلام المسدي، "هو اللغة القومية لنحو 330 مليوناً (وفق إحصاء 2008)"، وهو يمثل إلى جانب ذلك مرجعية اعتبارية لأكثر من 950 مليون مسلم غير عربي كلهم يتوقفون إلى

المراجع

المراجع العربية:

- بن نبي، مالك. 2013. مشكلة الثقافة، (ترجمة عبد الصبور شاهين). الجزائر: دار الوعي.
- صالح، هاشم. 2010. الانسداد التاريخي. لماذا فشل مشروع التدوير في العالم العربي؟ بيروت: دار الساق.
- عاشر، رضوى. 2009. الحداثة الممكنة. الشدياق والسوق على السوق. الرواية الأولى في الأدب العربي الحديث. القاهرة: دار الشروق.
- عنان، ليلى. 1998. الحملة الفرنسية، تدوير أم تزوير؟ (جزئين). القاهرة: دار الهلال.
- المسيدي، عبدالسلام. 2010. نحو وعي ثقافي جديد، كتاب دبي الثقافي: دبي.
- مهدي، حسام. 2016. "الجوانب الثقافية – الإجتماعية للحفظ: ملاحظات حول تأثير التحديث في المنطقة العربية" في حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية. في قضايا حفظ الواقع التراثية وإدارته، سلسلة قراءات مختارة من أيكروم الشارقة - 1 ، ص 43 – 45.
https://www.iccrom.org/sites/default/files/2017-12/selected_readings_1_ar.pdf

المراجع الأجنبية:

- Clayton, P.A. 1998. "A Pioneer Egyptologist: Giovanni Battista Belzoni, 1778-1823" in *Travellers in Egypt*, (eds. Starkey, P. & Starkey, J.), London, I.B.Tauris Publishers, pp. 41-50.
- Mahdy, H. 2008. *Glossary of Arabic Terms of Conservation for Cultural Heritage*, Rome, ICCROM.
https://www.iccrom.org/sites/default/files/2017-12/iccrom_glossary_en-ar.pdf
- _____ 2011. "Raising Awareness of the Value of Earthen Architecture for Living and Working in the Nile Valley, Egypt" in *Terra 2008: The 10th International Conference on the Study and Conservation of Earthen Architectural Heritage*, Los Angeles, The Getty Conservation Institute, pp. 80-84.
- _____ 2017. *Approaches to the conservation of Islamic cities: The case of Cairo*, Rome, ICCROM. https://www.iccrom.org/sites/default/files/2017-12/web-email_hussam_book_17112017.pdf
- Reid, D.M. 2002. *Whose Pharaohs? Archaeology, Museums, and Egyptian National Identity from Napoleon to World War I*, Cairo, American University Press.
- Said, E.W. 2003. *Orientalism*, London, Penguin Books.



الفصل الثالث

كيف نحافظ على التراث الثقافي؟



10. دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي

د. سليمان إبراهيم العسكري

في مجال دمج التراث الثقافي في التعليم، وتبيّن الفجوة بين هذه الجهود وواقعنا العربي بكشف أبعاد العلاقة بين التراث الثقافي والتعليم في العالم العربي والإسكلالات التي تتطوّي عليها. ويعقب ذلك عرض للأساليب السائدة حاليًا في دمج التراث الثقافي في التعليم، وتختم المقالة بتسليط الضوء على بعض النشاطات التعليمية التي يمكن تنفيذها لتفعيل دور الطلبة في الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته.

مفهوم التراث الثقافي

التراث الثقافي هو ذاكرة الشعوب، والأثر المعبّر عن هويتها التاريخية، والرافد الذي يضفي المعنى على حاضرها، ومصدر الإلهام الذي ينشئ أمالها في المستقبل. وقد "اقتصرت تعريف التراث الثقافي في بدأه الأمر على بعد محدد يتصل بالقايا الأثرية أو المادية التي خلفها الإنسان عبر العصور، غير أن معانيه ودلولاته تطورت تدريجيًّاً وتشعبت لتشمل التراث غير المادي الذي ينطوي على المخزون الذهني للشعوب والمجتمعات الحية، وما أنتجه من تراث ينتقل بالتواتر من جيل إلى جيل عبر شبكة الشفاهة أو الممارسة أو غيرها. فقد اتسع مفهوم التراث الثقافي في وقتنا الحاضر ليتناول الثقافات البدائية والحياة منها على السواء، سواء ما كان يتصل بآثارها، ومواعقها التاريخية، ومخلفاتها المادية الأخرى، أو ما يدور منها في فلك روحانيات الشعوب وذاكرتها" (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2015، صفحة 4). ويشير مفهوم التراث الثقافي، كما تعرّفه منظمة اليونسكو، إلى "ميراث المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظللت باقية حتى الوقت الحاضر ووُهبت للأجيال المقبلة" (UNESCO 2017).

وفي ما يتعلّق بأنمط التراث الثقافي التي تستدعي الصون والحماية، فقد عمل المختصون بالتراث والمنظمات الدولية كاليونسكو على وضع تصنيفات لهذه الأنماط الثقافية، والتي وضعت في فئتين كبيرتين هما: التراث الثقافي المادي، والتراث الثقافي غير المادي. ويشمل التراث الثقافي المادي تحديداً المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف وغيرها، التي تكون جديرة بحمايتها والحفاظ عليها على النحو الأمثل لأجيال المستقبل.

مقدمة

تشير الثقافة بمعناها الواسع إلى كل ما أنتجه الإنسان على مرّ مسيرة الحضارة. وبهذا المعنى تشمل الثقافة نتاجات عديدة بدءاً من أنماط العمارة، والأدوات التي يستخدمها الإنسان، وأساليب المأكل، والملابس، ومخالف أشكال العادات والتقاليد، والمؤسسات الاجتماعية، وانتهاءً بنتائج العلوم والفنون والأدب. ولذلك فالثقافة هي التي تعبر عن هويتنا، وهي التي تصنّعها في الوقت ذاته. فالناس يمارسون الثقافة في حياتهم اليومية، وبتلك الممارسة تُصاغ شخصياتهم، ومعتقداتهم، وقيمهم، وسلوكياتهم، وعاداتهم، ونظرتهم لذواتهم وللآخرين من حولهم. ولأن الثقافة ميراث تتناقله الأجيال، فإنها تُعد بمثابة الروح التي تسرى في جسد الحضارة، فترتبط ماضيها بحاضرها، وحاضرها بمستقبلها.

والتراث الثقافي هو ارثنا من الماضي، الذي نعيش معه في الحاضر، والذي نقله إلى الأجيال القادمة على مرّ التاريخ، ويعبر عن أصالته الماضي، وينقل إلينا ميراث أجدادنا ونتاج حضارتهم. وينطوي التراث الثقافي أيضاً على قيمة علمية وتاريخية لا يمكن تغيبها؛ فهو سبيلنا الوحيد لفهم الماضي، واستكشاف الجذور التي انطلقت منها حضارات العالم، ومعرفة المراحل المختلفة لتطور البشرية في شتى الميادين. فكل فكرة تؤمن بها في عصرنا الحالي لها تاريخ من التطور يمكن تتبعه في ثقافات الماضي وتراث الأقدمين. ومن هنا تتبع أهمية الحفاظ على تراثنا الثقافي الذي يعكس هويتنا التاريخية، ويساعدنا على فهم واقعنا المعاصر.

وهذه المقالة هي محاولة لتسليط الضوء على دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي. فجهود حماية التراث لا يمكن أن يكتب لها النجاح من دون سياسة تعليمية تستهدف نشر الوعي بقيمة التراث وأهميته، وتقدم للأجيال الجديدة المعارف اللازمة التي تساعدهم على فهم تراث أجدادهم ومعرفته، وتكتسبهم القيم والاتجاهات التي تبني لديهم دوافع إيجابية نحو حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه. وتبدأ المقالة بتعريف مفهوم التراث الثقافي، وتوضيح أهمية الحفاظ عليه، ثم تسلط الضوء على الجهود العالمية

إن لكل شعب من الشعوب إسهاماته المميزة في صنع ثقافة العالم. ومن هنا تأتي أهمية الحفاظ على التراث الثقافي لكل الشعوب، بالقوانين الوطنية، والمعاهدات الدولية، وقبل ذلك بنشر الوعي بين المواطنين في كل الدول بأهمية الحفاظ على تراثهم الثقافي، واحترام التراث الثقافي للشعوب الأخرى. إن الفحاظ على التراث الثقافي، ونشره، والكشف عن دلالته وأبعاده لدى شعب أو مجتمع ما، يساعد في بناء الجسور بين الحضارات والثقافات المختلفة؛ فالتراث الثقافي والتواصل الحضاري وجهين لعملة واحدة، ولا يمكن فهم الآخر وتقبّله والتواصل معه من دون التعرف على تراثه الثقافي والحضاري.

وفقاً لمنظمة اليونسكو "إننا نعيش اليوم في عالم مترابط الأجزاء أثبتت فيه الثقافة قدرتها على تحويل المجتمعات. فالتجليات المتعددة للثقافة - بدءاً بالآثار التاريخية والمتاحف التي نعتز بها، وانتهاءً بالمارسات التقليدية والأشكال المعاصرة للفن - تشي里 حياتنا اليومية بطرائق لا تُعد ولا تُحصى. وفي حين يمثل التراث مصدراً للهوية والتسلّك في المجتمعات التي تواجه تحولات مُربكة وتعاني من انعدام الاستقرار الاقتصادي، يسهم الإبداع في بناء مجتمعات منفتحة وجامعة ومتعددة. ويساعد كل من التراث والإبداع على إرساء الأسس اللازمة لنشوء مجتمعات معرفة مفعمة بالحياة ترثي بأوجه الابتكار والإزدهار" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2017).

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح ينظر إلى الثقافة بوصفها عنصراً مهماً من عناصر التنمية المستدامة. ولذلك فقد أصبح الاهتمام بحفظ التراث الثقافي وحمايته جزءاً لا يتجزأ من سعي المجتمعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فوفقاً لمنظمة اليونسكو، تسهم الثقافة في الحد من الفقر وتهدى الطريق للتنمية شاملة ومنصفة تركز على الإنسان. ولا يمكن لأي تنمية أن تكون مستدامة من دونها. ووضع الثقافة في صلب سياسات التنمية يشكل استثماراً أساسياً في مستقبل العالم وشرطًا لا يُستغنى عنه لعمليات العولمة الناجحة التي تأخذ مبدأ التنوع الثقافي في الحسبان.

ومن أشكال التراث الثقافي المادي موقع التراث الثقافي، والمدن التاريخية، والمناظر (أو المشاهد) التراثية، والمتاحف، والتراث الثقافي المنقول، والتراث الوثائقي، والتراث الثقافي المادي المغمور بالمياه.

أما التراث الثقافي غير المادي فمختلف، ومتعدد الجوانب، ويتصل بأبعاد ثقافية إنسانية لا متناهية، لأنها تتناول الروح الثقافية غير الملموسة للإنسان، وليس ما ينتجه مادةً. وقد جاء تعريف اليونسكو لهذا النطام من التراث شاملًا في اتفاقية "حماية التراث الثقافي غير المادي" الصادرة عام 2003؛ إذ عرفت التراث غير المادي بأنه يشير إلى "المارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوازن جيلاً بعد جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمّي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام النوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2003، صفحة 2). وغالباً ما ينطوي التراث غير المادي على عناصر مادية مرتبطة به (كالأماكن والمباني والقطع والمواد والأزياء والآلات) تماماً كما ترتبط غالبية التراث المادي قيم ومارسات غير مادية.

أهمية الحفاظ على التراث الثقافي

يتمثل التراث الثقافي، بشقيه المادي وغير المادي، قيمة كبيرة بمعايير علوم الآثار والتاريخ والهندسة المعمارية الأنثروبولوجيا والأداب والفنون، وغير ذلك من العلوم والتخصصات ذات الصلة بالإنسان وتاريخه وثقافته. ويمثل التراث الثقافي أهمية كبيرة لدراسة تاريخ البشرية وفهم تطورها عبر العصور، ويدل الحفاظ عليه على اعتراف ضمني بأهمية الماضي، ودوره في فهم الحاضر والتطلع بالمستقبل. فالتراث الثقافي لشعب ما أو حضارة ما هو السبيل الوحيد المتاح أمامنا للتواصل مع الماضي الخاص بهذا الشعب أو تلك الحضارة.

وتمثلت أهداف هذا المشروع في تطوير مناهج تربوية جديدة تسعى إلى دعم حفظ التراث العالمي، من خلال تمكين الطلبة من تعلم المزيد عن المواقع الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالمية الاستثنائية، المدرجة على قائمة التراث العالمي، ومساعدتهم على اكتساب المهارات الالزامية للمشاركة في حفظ هذه المواقع وحمايتها، وبناء اتجاهات جديدة لدى الطلبة تعزز من التراث بصون تراثهم المحلي، إلى جانب أداء دور فعال في الحفاظ على التنوع الثقافي وال الطبيعي الهائل في العالم، وذلك عن طريق التعاون الدولي. ومن خلال نهج متعدد التخصصات، سعى المشروع إلى إشراك الطلبة في نشاطات تعليم التراث وحفظه، سواء كان ذلك في مدارسهم، أو في مواقع التراث المحلية والوطنية، بالتعاون مع جميع الجهات المختصة من مسؤولي المتاحف ومديري المواقع الأثرية ومسؤولي المجتمعات المحلية.

وكان من بين أهم إنجازات هذا المشروع إصدار ملف مصادر تربوية للمعلمين بعنوان "التراث العالمي بين أيدي شابة" (خواجكي، وبافليك، ونيتشن، 2009). وقد أصبح هذا الملف أداة مفيدة ومهمة في يد المعلمين لإثارة إحساس الشباب بأهمية حفظ تراثهم الثقافي المحلي، والاهتمام بالتراث الثقافي العالمي، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الالزامية للقيام بذلك، وغرس هذا الاتجاه في نفوسهم مدى الحياة. وقد انطوى مشروع تعليم الشباب موضوع التراث العالمي على فوائد جمدة؛ فإلى جانب تنمية وعي الشباب بأهمية التراث الثقافي والمشاركة الفعالة في الجهود الرامية إلى حفظه وحمايته، أكد المشروع على بعض القيم الثقافية المهمة مثل الاعتزاز بالهوية، والحوار، واحترام الآخر، وقبول التنوع، والتضامن، والتفاعل الإيجابي بين ثقافات العالم.

واستمراراً لهذا التوجه العالمي الرامي إلى توظيف التعليم في حماية التراث الثقافي، تم التأكيد على أهمية الثقافة في تحقيق غایيات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الخاص بالتعليم؛ إذ تنص الغایة 7-4 على أنه: "بحلول عام 2030، ضمان اكتساب كافة المتعلمين للمعارف والمهارات المطلوبة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك،

ويشكل جدول أعمال التنمية المستدامة حتى عام 2030، الذي أجمع عليه دول العالم عبر الأمم المتحدة، خطوة أساسية باتجاه التنمية المستدامة في عدد كبير من المجالات، وب خاصة الثقافة، بوصفها المرة الأولى التي يشير فيها جدول الأعمال الدولي للتنمية إلى الثقافة في إطار أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي، والبيئة، والنمو الاقتصادي، والاستهلاك المستدام ونماذج الإنتاج، والمجتمعات السلمية والشاملة. وهذا الاعتراف غير المسبوق لا يستجيب لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات الإدارية في اليونسكو فحسب، بل يلبي أيضاً طلب الدول الأعضاء على الصعيد القطري.

الجهود العالمية في مجال دعم التراث الثقافي في التعليم

تنص المادة (27) من اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي وال الطبيعي، الصادرة عام 1972، على أن "تعمل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، بكل الوسائل المناسبة، خاصة بمناهج التربية والإعلام، على تعزيز احترام وتعلق شعوبها بالتراث الثقافي وال الطبيعي ... وتنعهد بإعلام شعوبها، إعلاماً مستفيضاً، عن الأخطار الجائمة على هذا التراث وعن أوجه النشاط التي تتم تفيذاً لهذه الاتفاقية" (اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي وال الطبيعي، 1972، صفحة 13).

واستجابة لهذه الاتفاقية، أقام مركز اليونسكو للتراث العالمي، في عام 1994، مشروعًا تعليمياً في مجال التراث العالمي بعنوان "مشاركة الشباب في صون التراث العالمي وتعزيزه" من خلال شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو. وقد أتاح هذا المشروع للشباب فرصة للتعبير عن شواغلهم وللمشاركة في حماية التراث الطبيعي والثقافي. وكان هذا المشروع من أولى المبادرات لإدماج التراث الثقافي العالمي في المناهج الدراسية للمدارس الثانوية؛ إذ تلقى الطلبة تعليماً خاصاً بمواقع التراث العالمي، وتاريخ الثقافات الأخرى وتقاليدها، إضافة إلى تعليم في مجال البيئة وأهمية حماية التنوع البيولوجي. (World Heritage Education Project, 2017)

الثقافي في العالم العربي مازالت ملتبسة ويفحصها كثير من الغموض. ففي مرحلة من المراحل كانت عناصر التراث الثقافي (ذات الطابع الديني) هي التي تشكل محتوى التعليم، وبخاصة في العصور التي سيطر فيها التعليم الديني على المجتمعات العربية. وفي هذه المرحلة سعت المؤسسات الدينية إلى إعادة إنتاج التراث الثقافي الديني من خلال التعليم، فكان التعليم لصيقاً بالتراث، ولكن كان ذلك يتم عبر آليات النقل، مع التركيز الشديد على ثقافة الذات وفهمها ثقافة الآخر.

وعندما افتتحت البلدان العربية على الحداثة الغربية في القرن التاسع عشر، كان ذلك بمثابة نقطة تحول جوهيرية في التعليم الذي بدأ يتخذ طابعاً حديثاً، مبتعداً بعض الشيء عن التراث، وركزاً تركيزاً أكبر على تعليم المعارف الحديثة التي أفرزتها الثقافة الغربية. ولكن لم يحدث هذا التحول قطعاً فاصلاً مع التراث الثقافي، بقدر ما أحدث نوعاً من الازدواجية في نظام التعليم بين عناصر التراث الذي يمثل الذات الثقافية من جهة، وعناصر الحداثة الغربية التي تمثل الآخر الثقافي من جهة ثانية. ومن ثم أصبح التعليم ساحة للصراع الثقافي بين القديم والجديد، بين أنصار التحديث والمدافعين عن الثقافة الحديثة من جانب، وأنصار التراث المدافعين عن الثقافة العربية والإسلامية من جانب آخر.

ويعود جزء من المشكلة إلى تراثنا الثقافي ذاته وطريقتنا في التعامل معه. ففي حين نجح كثير من شعوب العالم في تنظيم علاقتها بتراثها الثقافي، فسعت لفهمه في سياقه التاريخي، وسخرت الجهد للحفاظ على آثاره المادية، وإحياء مدلولاته المعنوية، والاهتمام ببارز منتجاته الأدبية والفنية، وتعميمها للأجيال الجديدة، من دون أن يكون ذلك عائقاً أمام التقدم، والاستفادة من منجزات العصر وأدوات الثقافة الحديثة، تعاملت فئات كثيرة من شعوبنا العربية مع التراث بوصفه بديلاً للحداثة ومناضلاً لها، ووظفت بعض العناصر الرجعية هذا التراث لعرقلة التقدم، ووقف مسيرة التحديث. ولذلك فشلت أنظمتنا التعليمية في وضع سياسة واضحة للتعامل مع تراثنا الثقافي لأننا لم نحسن

على سبيل المثال لا الحصر التعليم الشامل من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة".

وتشملت الاستراتيجيات الإرشادية لإعلان (إتشيون) وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة (التعليم 2030) بالتأكيد على "ضمان اعتراف التعليم بالدور الهام للثقافة في تحقيق الاستدامة، مع مراعاة الظروف والثقافة المحلية والتوعية بشأن أنواع التعبير الثقافي والتراث وتنوعها، والتشديد في الوقت ذاته على أهمية احترام حقوق الإنسان" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2015، صفحة 50).

العلاقة بين التراث الثقافي والتعليم في العالم العربي

عندما أطلقت منظمة اليونسكو دعوات متكررة، منذ السبعينيات من القرن الماضي، لتعزيز العلاقة بين التراث الثقافي والتعليم، كان ذلك إدراكاً منها لأهمية الدور الذي يؤديه التعليم في المحافظة على التراث الثقافي من التهديدات التي يتعرض لها. وهذه الدعوة لحماية التراث الثقافي بالتعليم تعبّر عن سياسة للتعاريش والتسامح والتفاعل بين الثقافات المتعددة، وأيضاً بين الماضي والحاضر، باعتبارها السبيل الوحيد للعبور نحو مستقبل أفضل. وقد وجدت هذه الدعوة صداقها الواسع في كثير من المجتمعات الغربية، وطرحـتـ بشـأنـهاـ مشـروعـاتـ وـبرـامـجـ وـمبـارـاتـ مـتـنوـعةـ عـلـىـ جـادـولـ العـلـمـ التـقـاـفيـ وـالـتـنـموـيـ لـلـحـكـومـاتـ الغـربـيـةـ. غيرـ أنـ هـذـهـ الدـعـوـةـ تـواجهـ تـعـثـراـ شـدـيدـاـ فـيـ قـبـولـهاـ وـالـتـفـاعـلـ الإـيجـابـيـ معـهاـ مـعـ جـانـبـ كـثـيرـ مـنـ الدـوـلـ النـاـمـيـةـ، وـبـصـفـةـ خـاصـةـ الـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ الـتـيـ تـواجهـ تـحـديـاتـ مـرـبـطـةـ بـالـتـنـوـعـ التـقـاـفيـ (المـصـرىـ، 2013ـ).

إن عدم وجود سياسة واضحة لإدماج التراث الثقافي في التعليم في العالم العربي يعود إلى أسباب بعضها يتصل بالواقع التعليمي، وبعضها الآخر يتصل بالواقع الثقافي. فالعلاقة بين التعليم والتراث



الحماية للتراث في المتاحف. فالمعرفة بالتراث الثقافي، وبناء وعي جيد به، هي أمور مهمة لضمان الحفاظ على هذا التراث واحترامه من جانب الأطفال والشباب (المصري، 2013).

وهناك محاولات جيدة لتطوير سياسة تعليم التراث من منظور تنموي، مثل تجربة الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية؛ إذ يُوظف التراث في برامج تعليمية غير نظامية بهدف تحقيق أهداف التنمية والحفاظ على التراث في الوقت ذاته. فقد تتبه القائمون على التنمية إلى أهمية تعليم السكان، وتوعيتهم بمفاهيم التنمية، بتوظيف بعض عناصر التراث الثقافي، مثل الأغاني الشعبية، والفنون التشكيلية، والرقص، والموسيقى الشعبية. فقد أثبتت تجارب تعليم هذا التراث الثقافي ناجها في توصيل رسائل تنموية مهمة للجماهير، تتعلق بتمكين المرأة وحقوق الإنسان وأهمية الحفاظ على البيئة والديمقراطية والحكم الرشيد (المصري، 2013).

وبرغم أهمية أسلوب تعليم التراث في تعريف الأطفال بالتراث الثقافي وتشجيعهم على حمايته، إلا أنه يواجه مشكلة التحيز عند انتقاء عناصر التراث الثقافي المراد دمجه في التعليم. فالتراث الثقافي ليس شيئاً متجانساً، بل هو طبقات مختلفة من المنتجات والعناصر الثقافية التي تراكمت على مر العصور، والتي تعود إلى فترات تاريخية لها مرجعيات ثقافية مختلفة؛ فأي من هذه العناصر والطبقات هوالأجرد بالحماية من منظور الفنات الاجتماعية المختلفة؟ ومن ثم، أي منها ينبغي الاهتمام به في سياسة تعليم التراث؟

وتتعقد هذه المشكلة على نحو أكبر في المجتمعات التي تشهد انقساماً تقافياً وطائفياً، مثل كثير من مجتمعاتنا العربية في الوقت الراهن. وال Shawahid على ذلك من واقعنا المعاصر كثيرة؛ من أبرزها ما شهدته التراث الثقافي المادي في العراق وسوريا من تدمير على يد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد سيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي التي تضم موقع أثرية ومتحف تحوي تراثاً لا يقدر بثمن.

بعد، على المستوى الثقافي، موقع هذا التراث من حياتنا المعاصرة، وكيفية التعامل معه تعاملأً ناجحاً كما فعلت الشعوب الأخرى.

إضافة إلى ما سبق، تواجه مجتمعاتنا العربية في الوقت الراهن تحدياً كبيراً فيما يتعلق بقضية احترام التنوع الثقافي. فالانقسامات والصراعات الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية تضرب كثيراً من هذه المجتمعات، على نحو يؤثر كثيراً على وحدتها، بل وبهد أسس وجودها، ويضع مستقبلها في خطر عظيم. ويتبنى كل طرف من أطراف هذه الصراعات الدينية والمذهبية مرجعية ثقافية معينة، يُعلّى من شأنها على حساب المرجعيات الثقافية الأخرى، ويُوظفها في معركته المصيرية. وهكذا أصبحت الثقافة، بما تتطوّر عليه من تاريخ وآثار مادية ومعنوية، مادةً للصراع، وسيباً للخلاف، ووقفاً للنطرف والإرهاب، بدلاً من أن تكون أداة للتواصل وال الحوار والتفاهم مع الآخر. فكيف يمكن في ظل هذا الواقع الثقافي المأزوم أن نتصور إمكانية إيجاد سياسة تعليمية لحفظ على التراث الثقافي؟!

أساليب دمج التراث الثقافي في التعليم

تشير البحوث إلى وجود منهجين أساسيين لسياسات إدماج التراث الثقافي في التعليم هما: تعليم التراث، وبناء المواطننة من خلال التراث.

1- تعليم التراث الثقافي

تنجح بعض الجهود في التجارب الدولية إلى الاعتماد على الوظيفة المعرفية للتعليم أساساً لإدماج عناصر التراث الثقافي في منظومة التعليم، وهو ما يعني التعامل مع التراث الثقافي بوصفه محتوىً معرفياً ومعلوماتاً تصاغ في المقررات والبرامج التعليمية بصفة عامة، بما أصبح يعرف بـ تعليم التراث. وفي هذا الأسلوب، لا يقتصر التعليم فقط على المعارف الحديثة، وإنما أيضاً المعارف الخاصة بالتراث الثقافي. والهدف من ذلك يتمثل في حماية التراث الثقافي بإدماجه في التعليم، فيكون حياً في حياة الأطفال والنشء والشباب، وفي متناول الكثير منهم، بدلاً من الاقتصار على جهود الأكاديميين في جمع عناصر التراث الثقافي وتحليلها، وكذلك جهود

يتجاوز الفروق الثقافية القائمة على الدين أو العرق أو المنطقة الجغرافية. ومن أمثلة هذه القيم الإنسانية العامة: التسامح، والاحترام، والمسؤولية، والانضباط، والتعاون، والعدل الاجتماعي، والنزاهة، والحرية، إلخ (المصري، 2013).

ولا شك في أن ترسيخ الثقافة المدنية يؤدي دوراً مهماً في محاصرة الانغلاق الثقافي والجمود الفكري، ويسعى على الانفتاح على الآخر وقبول الثقافات المختلفة، وهو أمر مهم للحفاظ على التراث الثقافي وحمايته. كذلك فإن التعليم القائم على قيم التربية المدنية هو الأكثر ملائمة لتبني سياسات دمج التراث الثقافي في المناهج التربوية، على نحو لا يتعارض مع روح العصر وقيم الحداثة، وبما يسمح للأجيال الجديدة بالتعرف بموضوعية على تراث الأجداد، بغض النظر عن أصولهم الثقافية، والعمل على حماية هذا التراث من الاندثار.

نشاطات تعليمية مقترنة للحفاظ على التراث الثقافي:

لدى المتعلم ثلاثة جوانب ينبغي أن تتطرق إليها النشاطات التعليمية الهدفة إلى حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، وتتمثل هذه الجوانب في الآتي:

أولاً: الجانب المعرفي

تستهدف النشاطات التعليمية في هذا الجانب تنميةوعي المتعلم بأهمية التراث الثقافي، بتزويده بالمعلومات الضرورية عن هذا التراث. فالطالب لا بد له من أن يتعرف على الأنواع المختلفة للترااث الثقافي الخاص بمجتمعه، ويعلم بالمعلومات الأساسية عن طبيعة هذا التراث وخصائصه، وما يميزه عن تراث الشعوب والحضارات الأخرى. وإشباع هذا الجانب المعرفي يُعد شرطاً أساسياً لتفعيل دور الفرد في حماية تراثه الثقافي. فالإنسان لن يسعى لحماية شيء لا يعرفه ولا يقدر قيمته. ويمكن القول إن من الأسباب الأساسية لحالة اللامبالاة السائدة تجاه المخاطر التي يتعرض لها تراثنا الثقافي، هو أن أغلب الأفراد في مجتمعنا العربي قد لا يملكون الحد الأدنى من المعرفة الخاصة بالترااث، بل إن قضياباً الترااث والثقافة ربما تكون خارج دائرة

وفي هذه الحالة، لا بديل عن تأكيد ثلاثة مبادئ مهمة حتى تنجح سياسة تعليم التراث الثقافي في تحقيق أهدافها في حماية التراث:

أولاً: مبدأ التنوع الثقافي، والنظر إلى المنتجات الثقافية لمختلف العصور ومختلف الفئات الاجتماعية، نظرة متساوية، تعلي من قيمتها جميعاً، في مناخ ثقافي عام يقوم على قبول الآخر، واحترام تراثه الثقافي، والحرص على حمايته.

ثانياً: مبدأ احترام البيئة، سواء البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو الإنسانية؛ فالتراث الثقافي هو جزء لا يتجزأ من البيئة الإنسانية، ومن ثم فإن حماية التراث ينبغي أن تكون من منطلق الحفاظ على البيئة بعناصرها المختلفة. ولذلك، قد يكون من بين الأسباب الأساسية لعرقلة جهود حماية التراث الثقافي المادي في عالمنا العربي هو ضعف ثقافة حماية البيئة بين الجماهير، وهي نقطة الضعف التي ينبغي معالجتها بالتعليم.

ثالثاً: مبدأ تشجيع مشاركة المجتمع في جهود حماية التراث الثقافي؛ وهذه المشاركة تتوقف على درجة وعي الجماهير بقيمة التراث الثقافي، وأهمية الحفاظ عليه، وبأن هذا التراث هو ملك لهم، وصونه يُعد صوناً لهويتهم التاريخية. ولذلك ينبغي أن تهتم سياسة تعليم التراث الثقافي بغرس الاتجاهات الإيجابية نحو التراث الثقافي في نفوس الأطفال والشباب، وتشجيعهم على أداء دور إيجابي في حمايته والمحافظة عليه، في إطار مشاركة المجتمع الواسعة.

2- بناء المواطنة من خلال التراث

يعتمد بناء المواطنة على نمط من التعليم، يعرف بالتربيبة المدنية (civic education)، لا يقتصر على تعليم المعارف والعلوم فحسب، وإنما العمل على إكساب الطلبة سمات ومهارات تؤهلهم لأن يكونوا مواطنين صالحين وقدرين على التفاعل مع الثقافة المدنية الديمقراطية التي تميز عصرنا الحديث. ويستهدف هذا النوع من التعليم بناء سمات شخصية محددة لدى الأطفال والشباب، تقوم على قيم واتجاهات ذات طابع إنساني، بما

2- النشاطات الفنية والإبداعية: وفيها يُطلب من المتعلمين القيام بنشاطات فنية أو إبداعية، مثل الرسم أو التصوير أو كتابة موضوعات التعبير، عن أحد أشكال التراث الثقافي. ومن خلال هذه النشاطات يكتسب المتعلمون قيمًا واتجاهات إيجابية نحو التراث الثقافي، إلى جانب تنمية مهاراتهم الفنية والجمالية.

3- زيارة المتاحف والمواقع الأثرية: إن تنظيم الرحلات التي تتيح للطلبة فرصة مشاهدة التراث الثقافي المادي، سواء في المتاحف أو في الموقع الأثري، هو أفضل ما يمكن أن تتعمله المدرسة لتنشئة الأجيال الجديدة على تقدير قيمة التراث وأهمية الحفاظ عليه. فعند التخطيط لهذه الرحلات، والإعداد لها اعداداً جيداً، فإنها تحقق فائدة قصوى، وتتقىش في وعي الطلبة خبرات لا تتتسى، وتترك في نفوسهم أثراً عميقاً تجاه تقدير تراثهم الثقافي والعمل على صونه وحمايته.

4- المناقشات الصحفية: يمكن إجراء مناقشات في صف الدراسة بعد كل نشاط من النشاطات السابقة، بهدف إتاحة الفرصة أمام الطلبة للتعبير عن آرائهم بشأن القضايا ذات الصلة بالتراث الثقافي وسبل حمايته، وتبادل الأفكار والمعلومات عن أشكال التراث الثقافي التي تم دراستها.

5- التمثيل ولعب الأدوار: يؤدي الطلبة مسرحيات يمثلون فيها أدوار بعض الشخصيات التاريخية، ولتجسيد المواقف التي تعكس جانباً من جوانب تراثنا الثقافي. ومن خلال التمثيل ولعب الأدوار، يصل الطلبة إلى فهم أفضل للموضوعات التاريخية، ويكتسبون اتجاهات إيجابية نحو التراث الثقافي.

اهتمامهم أساساً. ولا شك في أن التعليم يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية في هذا الشأن.

ثانياً: الجانب الوج다

تستهدف الأنشطة التعليمية، على الصعيد الوجدا، غرس الاتجاهات الإيجابية في نفوس الطلبة نحو تراثهم الثقافي، وإكسابهم قيم الحفاظ على التراث، واحترام التنوع الثقافي. فاكتساب الفرد لقيم والاتجاهات الإيجابية نحو التراث أمر مهم لتفعيل مشاركته الإيجابية في نشاطات حماية التراث.

ثالثاً: الجانب السلوكي

في هذا الجانب، تهيئ الأنشطة التعليمية للطلبة فرصاً للمشاركة الفاعلة في النشاطات العملية التي تستهدف معرفة التراث الثقافي وحمايته. فمن خلال النشاطات العملية يتعرف الطالب على تراث أجداده عن قرب، ويكتسب خبرات عملية ترسخ لديه ما تعلمه من معارف لغوية كلامية، وشعور بقيم بالتراث.

وفيمما يلي نقدم نماذج لنشاطات تعليمية، تأخذ في اعتبارها الجوانب الثلاثة السابقة، بغية تنمية وعي الطلبة بأهمية التراث الثقافي، وإكسابهم القيم والاتجاهات الإيجابية التي تدفعهم لمحافظة عليه وحمايته:

1- مشروعات البحث: يُجري الطلبة أبحاثاً جماعية في أحد الموضوعات ذات الصلة بالتراث الثقافي، ومن خلال هذا النشاط يجمع الطلبة المعلومات الضرورية من مصادر المعرفة المختلفة عن هذا الموضوع، ويعكفون على تحليلها وتنظيمها وصياغتها، والخروج بنتائج تقدم وجهة نظرهم بشأن قيمة التراث الثقافي وسبل حمايته.



المراجع

المراجع العربية:

- خواجكي، إليزابيث و بافليك، بريدا و نيتشن، سارة. 2009. التراث العالمي بين أيد شابة: لنعرف ونهتم ونعمل. عمان: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
- المصري، سعيد. 2013. سياسات إدماج التراث الثقافي في التعليم. المأثورات الشعبية (84).
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. 1972. اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: باريس.
2003. اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي. موقع منظمة اليونسكو على الإنترنت: <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001325/132540a.pdf>
2015. إعلان إنشيون وإكار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم 2030). باريس: اليونسكو.
2015. تقرير تقني لسلسلة الدورات التدريبية لبناء القدرات العربية في مجال التراث الثقافي غير المادي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
2017. حماية تراثنا وتشجيع الإبداع. موقع منظمة اليونسكو على الإنترنت: <https://ar.unesco.org/themes/protecting-our-heritage-and-fostering-creativity>

المراجع الأجنبية:

- UNESCO. 2017. Tangible Cultural Heritage. Retrieved from UNESCO Web Site: <http://www.unesco.org/new/en/cairo/culture/tangible-culturalheritage/>
2017. World Heritage Education Project. Retrieved from UNESCO: <http://www.unesco.org/new/en/education/networks/globalnetworks/aspenet/flagship-projects/world-heritage-education/>

دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتعليم في مجال حفظ التراث

سمو الأميرة دانا فراس

الثقافي والأثري والبيئي لمدينة البتراء والمناطق المحيطة بها.

نفذت الجمعية 29 مشروع صيانة وترميم لحماية البتراء باعتبارها موقع تراث عالمي والمحافظة عليه. وإدراج المحافظة على التراث على سلم الأولويات التنموية المحلية والدولية.

فنذ عام 2010 أطلقت الجمعية برنامج التعليم والتوعية للأطفال والشباب والياقين، وبدأت بتطبيقه في البتراء، وبعد ستة أعوام من النتائج الملموسة، نقلت هذه التجربة إلى سائر محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ولدينا الآن في مرحلة التطوير برامج ومناهج معدّة خصيصاً لدول الإقليم.

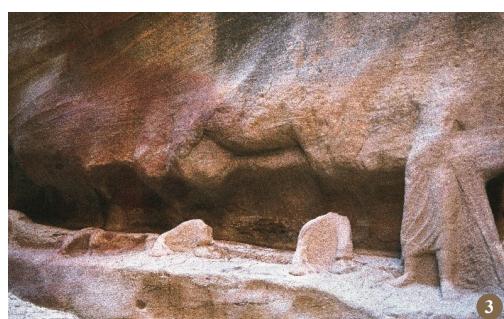
إن النزاعات والحروب والتلف والتدمر الطبيعي، وتوسيع الأنشطة البشرية مثل الزحف العمراني والاستثمارات السياحية والتنموية، والإهمال وسوء إدارة الواقع هي أخطر التهديدات لأنها يومية، وفي بعض الأحيان مؤسّية، ولا ثافت الأنطر إلى ذلك على نحو ملحوظ.

للتصدي لبعض هذه الأخطار، وضعفت الجمعية الوطنية للمحافظة على البتراء برامج لتعزيز الوعي بأهمية التراث الثقافي والوصول إلى المحافظة عليه بتغيير المفاهيم والسلوكيات.

تأسست الجمعية عام 1989 كجمعية غير حكومية، غير ربحية تعنى بالمحافظة على التراث



2



3



1



4

(1) طريق خلفي لإعادة زوار البتراء بالسيارات أيا كانت مواصفاتها إلى مركز الزوار

(2) آلية تقليدة في موقع التراث العالمي (البتراء)

(3) قافلة الجمال التي أظهرها أحد مشاريع الجمعية، والمنفذة بمنطقة السيق

(4) عمل مسح للجدارية باستخدام التصوير متعدد الأطيف Multispectral imaging



نراةة الموقع وقيمه التي أدرج من أجلها على قائمة التراث العالمي.

4- الموروث الحي: تعاني دراسة القيم الحالية للموقع وتتطورها ضعفاً على مر الزمن؛ فلا نتمكن من تحديد التغيرات في الأولويات والترااث المحلي، ووضع البرامج التي تعبّر عن هذه التطورات لضمان صلتها بالمجتمع المحلي.

بناء على الأبحاث التي دلت على هذه العوامل السياسية والإقتصادية والمجتمعية، رأت الجمعية أن أي برنامج للمحافظة على التراث لن يكون مستداماً أو ناجحاً بما تطمح إليه مالم يؤثر نوعياً في هذه العوامل. فكان منهج العمل مبني على هذه الدراسات، واستعينا بخبراء محليين ودوليين في مجالات علم الإنسان وعلم الاجتماع والتعليم لإبتكار حلول لهذه التحديات. وبعد اجتماعات عدّة

كذلك ما وابثقت البرامج لتعزيز دور المجتمعات المحلية في المحافظة على الآثار والتراث؛ ففي ظل غياب الوعي الشامل بأهمية المحافظة عليه تكون بعض الممارسات من أفراد المجتمعات المحلية جزءاً من المشكلة. ومع تزايد أعداد السواح والزوار إلى الموقع ينبع ضغط لزيادة الخدمات المقدمة لهم.

التجربة في البتراء أكبر مثال على ذلك، وتمثل بالعدد المتزايد للأكشاك والمطاعم والنشاطات الإقتصادية داخل المحمية، والمشاريع التنموية في الأماكن المحظورة: مثل المشاريع المقترحة في منطقة النطاق العازل، والتي لها أثر مباشر على الآثار ونراةة الموقع.

وبناء على بعض الدراسات، تبيّن أن التطورات التي أدت إلى تدني مستوى الوعي عند المجتمعات المحلية، والتي غيرت العلاقة بين الفرد والموقع هي:
1- التطورات السياسية: إنّقلالية اتخاذ القرار ومركزه من الموقع إلى مقر الحكومة مما أدى إلى انفصال المجتمع المحلي عن دوره السياسي في الموقع.

2- التطورات الإقتصادية: أضفت السياحة والقيم الناتجة عنها صفة اقتصادية بحتة على الموقع، ونتج عن ذلك تطور اقتصادات المناطق المجاورة للموقع لتنواعه مع هذه المعطيات. وأثر ذلك على تسلسل أهمية القيم؛ فأصبحت القيمة الأساسية للموقع هي القيمة الإقتصادية المرتبطة بالسياحة.

3- التطورات المجتمعية: تغيير الارتباط بالموقع وبالتراث الآثري مع تغيير تعريف "التقدم" و"الحضارة" وأهمية مواكبة التكنولوجيا. فاتجهت المفاهيم غرباً وارتبطت بالقيم المنقولة عبر الشاشات المختلفة والثقافات الغربية؛ حتى أن التعريف بالبتراء في بعض الأحيان أصبح من خلال الأفلام السينمائية - المصورة في الموقع مثل *Transformers* و *Indiana Jones*.

وحتى أن بعض الفعاليات الرسمية المقامة في الموقع: مثل الحفلات الموسيقية والماراثون، ترتبط بهذه القيمة المصطنعة والتي تؤثر سلبياً على



5



6

(5) سباق ماراثون (6) احدى الحفلات الموسيقية



وقد أطلقت الجمعية عام 2010 برنامج الجوالة الصغار ليكون أول برنامج توعية. وفي عام 2013 أطلقنا برنامج إشراك الشباب وتحفيزهم، وبرنامج تدريب المعلمين وقام البرنامج على النهج التالي:

- 1- التعلم القائم على الاستكشاف Inquiry-based learning
- 2- تشجيع الممارسة والنقاش والتفكير النقدي في المواضيع المتعلقة بالتراث الثقافي والطبيعي.
- 3- التعمق في القيم التاريخية والثقافية والطبيعية والإقتصادية لمدينة البتراء الأثرية.
- 4- تشجيع السلوكات المدنية المسؤولة وتتميّتها: مثل المواطنة الصالحة وحل النزاعات والعمل معًا فريقًا واحدًا واحترام قيم البيئة والمساواة بين الجنسين.

على مرّ السنوات السبع الماضية، وضعنا المناهج وطورناها لتضم ورشات الجوالة الصغار والجوالة الشباب للفئات العمرية من 7-18 سنة، وقد التزمنا بتقديم نوعية مميزة وممتازة من البرامج وفقاً لأحسن المعايير المبنية على أحدث الأساليب التربوية والتعليمية دولياً:

1- ورشات الجوالة الصغار والجوالة الشباب

وهي ورشات عمل مكثفة لجميع الفئات العمرية من 7-18 سنة، مدتها 5 أيام تُعقد خلال العطل المدرسية الصيفية والشتوية.

2- ورشات إشراك الشباب وتحفيزهم

وهي ورشات عمل مدتها يوم واحد تُعقد أيام السبت في عطلة نهاية الأسبوع، هدفها تحقيق الإستمرارية والعمل على جذب العدد الأكبر من الشباب والشابات. ولأن مدة هذا البرنامج يوم واحد، يكون التركيز على موضوع واحد فقط متعلق بالقيم الأساسية للبتراء ويتم التعمق بهذا الموضوع وربطه مباشرة بالحياة اليومية للمجتمع المحلي والطلاب المشاركين. ومن بعض المواضيع التي تُقدم هي نهب الآثار، وعمالة الأطفال، والفن، والموسيقى. ومن خلال هذا البرنامج يكون التركيز أيضًا على المشاركة المدنية والبحث على الممارسات المسؤولة في الحياة اليومية،

ونقاشات مطولة، بدأنا العمل على وضع مناهج علمية مدققة، ووفقاً لأحدث التطورات والممارسات التعليمية، هدفها الرئيسي إشراك المجتمع المحلي كلّه في عملية المحافظة على الموقع من خلال:

- 1- بناء جيل واعٍ تماماً بقيم البتراء.
- 2- ربط الهوية بالتراث وغرس الشعور بالفخر والإعتزاز بالتراث والتاريخ.
- 3- العمل على ربط خصوصية المكان بخصوصية المجتمع المحلي، وهو العامل الأساس لجذب السياحة وتوسيع قاعدة الإقتصاد المحلي على نحو مسؤول وباحساس.
- 4- الوصول إلى القناعة عند المجتمعات المحلية بأن الأهداف المرجوة إقتصاديًّا وإجتماعيًّا تتحقق من خلال المحافظة على الإرث الثقافي وصونه.



7



8



٩



١٠

(9) برنامج إشراك الشباب وتحفيزهم (10) برنامج تدريب المعلمين

هذا المنطلق أيضاً، وبما أن فلسفتنا مبنية على ربط التراث بالهوية والحياة اليومية، فكان لابد من أن ننظر شمالاً إلى الكارثة الإنسانية التي تشهدها اليوم والنزوح ولجوء المواطنين السوريين والتممير المؤلم لعدد من الواقع الأثري الهامة في منطقتنا. فقد وضعنا برامج بدعم من الصندوق البريطاني للثقافة لتقديم برنامج التعليم والتوعية لهذه الفئات. ونعمل الآن على عقد ورشات عمل للأطفال، بالإضافة إلى تدريب فئة الشباب على عملية نحت الحجر وإعادة الترميم. ويكون التركيز في هذه البرامج على تعزيز الشعور بالفخر بالتراث والهوية، وإيجاد فرص العمل في قطاع البناء وأيضاً في المشاريع القائمة على المحافظة على التراث وإعادة بناء الواقع المدمرة.

والعناية بالبيئة الطبيعية والتفكير النقدي والعمل معًا فريقاً واحداً والإبداع، وحل المشكلات والنزاعات، والمساواة بين الجنسين.

ويكون التركيز كذلك على القيم الاقتصادية لأهميتها اليومية؛ فتُطرح مواضيع القيم الاقتصادية للموقع وإستغلال الموارد الإقتصادية على نحو مسؤول ومستدام، وطرح المواضيع الآنية مثل خلق فرص العمل وريادة الأعمال. وتتمثل هذه المواضيع أيضاً حافزاً لتشجيع المشاركة الأوسع للشباب.

3 - برنامج تدريب المعلمين

يهدف البرنامج إلى تدريب كادر من معلمي وزارة التربية والتعليم، فيكون المعلم واعياً بأهمية التراث، وقدراً على أن يسرّ أحدث أساليب التدريس لنقل هذه التجربة إلى صفوف المدارس الحكومية عموماً، وتوسيع قاعدة التأثير المحلي، ونقل ملكية البرنامج إلى المجتمع المحلي وتحقيق الاستدامة، وأخيراً خلق فرص عمل إضافية لبعض المعلمين وتشجيع التعاون بين المؤسسات وروح التطوع والعطاء في المجتمع.

في عام 2016، وبعد العمل على مدى سنتين في إقليم البتراء والقرى الست الموجودة في الإقليم، وصلنا إلى قناعة بأن المحافظة على أي من المعالم الأثرية والتراث الثقافي في أي منطقة في الأردن مبنية على الوعي الثقافي لدى طلاب المدارس في جميع أنحاء المملكة، هذا بالإضافة إلى الوعي الثقافي عند أصحاب القرار والسياسات في المستقبل. ولذلك قررت الجمعية توسيع نطاق عملها في التعليم والتوعية إلى سائر محافظات المملكة. وأسست نوادي التراث في عدد من المدارس الحكومية التابعة لمبادرة "مدرستي"، وهي مبادرة أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبد الله لإحداث تغيير نوعي في التعليم المقدم في المناطق الأقل حظاً. ومن خلال هذه التجربة، وصلنا إلى خمس محافظات إضافية: إربد وعمان والكرك والبلقاء ومعان والمفرق.

إيماناً من الجمعية بتحقيق المساواة بين الجميع ونشر الوعي الثقافي بين جميع فئات المجتمع. ومن



(11) تدريب فئة الشباب على عملية نحت الحجر وإعادة الترميم (12) برنامج دمج الأشخاص ذوي الإعاقة

420 طالباً مشاركاً في نوادي التراث.

وعلى مراحل السنوات السبع الماضية، عملت الجمعية على تقييم الأثر المبدئي لكل ورشة، وفي نهاية الورشة يملا المشاركون نموذج إستطلاع لتقييم الأثر المباشر للبرامج وورشات العمل. وتعقد الجمعية أيضاً مقبالات مع المشاركين والمتدربين. وقد تبين أن للبرنامج أثراً إيجابياً وبالتحديد على الأصعدة التالية:

1. حماس ملموس من المشاركين ورغبتهم في المشاركة مستقبلاً.
2. الفدرة على تقييم معلومات عن أهمية البتراء تارياً وتقنياً وبيئياً وإقتصادياً على نحو مختلف تماماً مما هو قبل الالتحاق بالورشة.

ونحن الآن في صدد نقل هذه التجربة على المستوى الإقليمي باعتبارها تجربة ناجحة يُحذى بها في المحافظة على التراث الثقافي ونشر الوعي بأهميته في مجتمعاتنا.

في عام 2017، ركزت الجمعية على تقييم أثر برامجها التعليمية ونتائجها. وفي نهاية ذلك العام بلغ عدد المستفيدن من البرامج أكثر من 2700 طالب ومتدرب ومعلم: منهم 426 طالباً في برنامج الجوالة الصغار في إقليم البتراء، و1478 في برنامج إشراك الشباب وتحفيزهم، إضافة إلى 247 ضمن برنامج إشراك ذوي الإعاقة (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الجمعية للتعليم والتوعية) (و158 معلماً من برنامج تدريب المعلمين، وأيضاً



1. المحافظة على التراث والهوية الوطنية.
 2. المواطن الفاعلة ومبادئها: من تفكير ناقد بناء، والعمل بروح الجماعة، وحل المشكلات.
 3. القدرة على التعرف على السلوكيات التي تهدف إلى المحافظة على البتراء والتقدّم بها.
 4. التعارف والإخلاط بالشباب من مجتمعات مختلفة في إقليم البتراء. الأمر الذي لم يكن يتيسّر لعدد كبير من الطلاب.
- وقد أوصى التقرير بأهمية تطوير برنامج تدريب المعلمين.

وقد كانت الجمعية بصدّد دراسة توسيع برنامج تدريب المعلمين، والذي سوف يكون التركيز عليه في المرحلة القادمة. وتضم خطط الجمعية مستقبلاً أيضاً توسيع برامج التعليم والتوعية لتضم كل الطلاب في إقليم البتراء والعدد الأكبر من مدارس وزارة التربية والتعليم وطلابها، ونقل التجربة على مستوى الوطن العربي ووضع برامج للتعليم والتوعية والتنقيف قوية ومتينة، لبناء جيل قيادي واعٍ مرتبط بتراثه، يحافظ عليه، وقدر على بناء مستقبله على نحو مسؤول.

تقدم تجربة الجمعية الوطنية للمحافظة على البتراء نموذجاً فريداً وفعالاً يبيّن أهمية إشراك المجتمعات المحلية، بأطفالها وشبابها ومعلميها، في المحافظة على التراث، وأهمية رفع مستوى الوعي الثقافي والتراصي على الصعيد الوطني، من خلال برامج تعليمية قائمة على أسس علمية تفاعلية تهدف إلى ربط الهوية بالتراث، وتعزيز الشعور بالفخر بالتاريخ، والسعى وراء فرص للتنمية الاقتصادية المستدامة والمسؤولية.

ولقد كانت نتائج التقييم الأولي لورشات تدريب المعلمين إيجابية أيضاً وتمثل في:

1. تقدير الأساليب والمناهج التفاعلية المتبعة.
2. تقدير منهجية التعليم المدرورة والمهنية التي تقوم عليها كل الورشات والبرامج.
3. التفاعل الإيجابي بين فريق الجمعية والمشاركين.
4. فرصة التعرف على زملائهم من المجتمعات المختلفة في الإقليم.
5. تغيير في السلوكيات تجاه المشاركة في الورشات.

وإنْ كانت هذه النتائج مشجعة، فإنها لم تكن مبنية على دراسات علمية شاملة وطويلة الأمد، فقدّمت الجمعية طلباً للإتحاد الأوروبي لإجراء تقييم للبرنامج في عام 2016. وبناءً على ذلك، درست معاهد الاتحاد الأوروبي للثقافة (EUNIC) البرامج على مدى عام وقيمتها، وقدمت تقريراً إلى الجمعية في صيف 2017. وكان أبرز النتائج تنص على أن "البرامج التي تعدها الجمعية الوطنية للمحافظة على البتراء لها التأثير الأكبر والأكثر استدامة في محافظة معان، وتتأثرها على الشباب المشاركين والمعلمين هو تأثير إيجابي واضح وطويل الأمد في ما يتعلق بالمفاهيم التالية وتطبيقاتها عملياً":

12. البحث الأكاديمي في خدمة الحفاظ على التراث

د. هينة المغاربي

الحفظ والتنمية والاستفادة من قوته الكامنة التي تبرز بتحقيق الذات والاعتزاز بالماضي، وهو تعبير عن الهوية. فالتراث يتجاوز الماضي الذي غاب وانقضى لينطق بالمستقبل. فلا بد من صونه والنهوض به حفاظاً على هويتنا الثقافية، ولا بد من أن يكون في حاله المشرقة، أساساً ومنطلقاً لبناء ثقافة مغربية حديثة ومعاصرة، فاعلة في المشهد الثقافي العالمي.

التراث المغربي تراث غني متعدد

يتميز التراث المغربي بتنوع روافده، فهو تراث إفريقي متواسطي أمازيغي موري قديم طعمت جوانب منه بالمساهمات الفينيقية والقرطاجية والرومانية، ثم امترز منذ نهاية القرن السابع بالتراث العربي الإسلامي ثم انبثق منه التراث الأندلسي، وكذلك تأثر بالحضارة الأوروبية إبان الاحتلالين الفرنسي والإسباني. وهو بذلك تراث ساهمت في تكوينه مجموعات بشرية متعددة الأعراق. ويتجذر من نص الدستور المغربي لسنة 2011 هذا التنوع الذي يشكل الهوية المغربية الموسومة بالتنوع والتعدد.

وفيما يلي مقتطف من هذا الدستور:

"المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبّثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانته تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية الغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية ... في ظل تشتت الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح وال الحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جماعة. ...العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتبعه بالتزام ما تقتضيه مواقفها .."

ونشهد الموضع المدرجة على لائحة التراث العالمي على هذا التنوع. وهي مواقع تغذت وتلونت خلال سنوات طوال بصمات مجموعات بشرية متعددة الأعراق والأصول.

يكتسي التراث وقضاياها بأهمية بالغة نظراً لما يضطلع به من وظائف متعددة كبناء الذاكرة وحفظ الهوية، مما يجعل من واجبنا بذل الجهد من أجل حمايتها وصونه وخاصةً في أيامنا هذه التي تعرف اجتياحاً لا مثيل له للعولمة.

ويمكن تنزيل عملية حماية التراث والحفاظ عليه بتدابير مختلفة نستحضر منها دور البحث العلمي في الجامعات، الذي يبقى بمثابة المحرك الأساس لمختلف الآليات القانونية والمؤسسية.

في هذا البحث، نتطرق، من خلال بعض النماذج المختارة، للمناهج العلمية المعتمدة لبناء معرفة علمية للتراث المغربي الموسوم بالتنوع، ونسناعل أيضاً عن مدى أهمية البحث العلمي في الكشف عن الرصيد الأثري وإبراز حقائقه التاريخية؟ وما هو دور الجامعة ومراكز البحث في دفع حركة الدراسات وفقاً للمناهج العلمية المعتمدة في هذا التخصص. وما هي سبل اطلاع المسؤولين المحليين والباحثين على الإمكانيات التي يزخر بها التراث؟

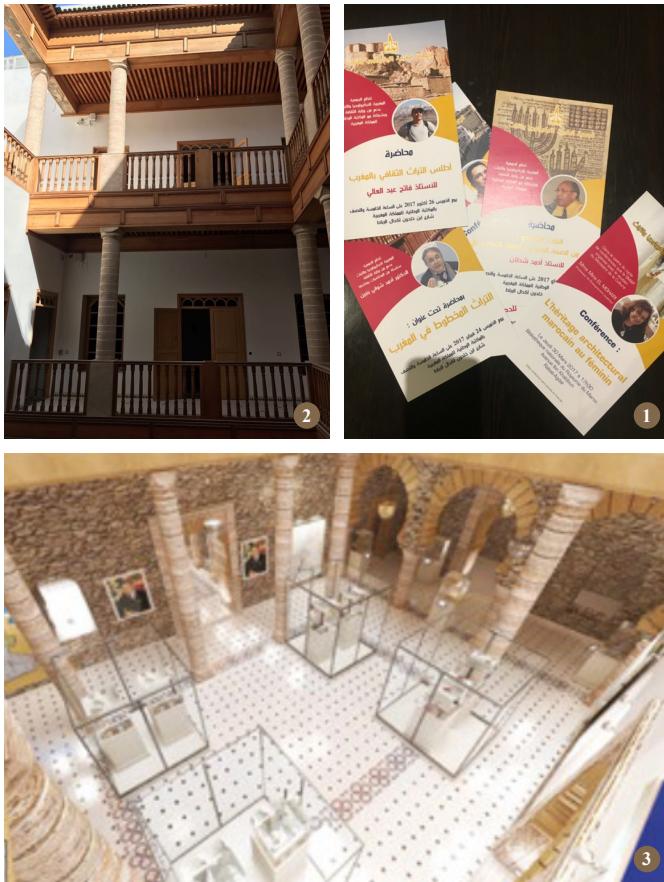
وقد انكب اهتمامنا، بصفتي أستاذة باحثة في الجامعة وفاعلة مجتمعية، خلال سنوات طوال، أساساً على التراث المادي الذي حاولنا تناوله ودراسة جوانب منه. وحاولنا الوقوف عند معانيه على مرّ التاريخ المغربي الطويل. وعلى الرغم من الاهتمام المتواصل بقضايا التراث، يتضح أن المكترين بهذا الحقل المعرفي لم يستطعوا بعد الاتفاق على تعريف واحد موحد. فاختلاف المهوتون والمتخصصون في تعريفه والألمام بكل موصافاته، وتنازع عوه وفقاً للتخصصات على اختلاف أساليبها ومناهجها. وأضحي للتراث تعريفات كثيرة تتعدد بتنوع المجالات التي تستعمل فيه. والتراث مقترن بماضي الأمم يتلوون بتأثيرات تختلف بتتنوع من سهر على وجودها.

وتجرد الإشارة هنا إلى أنه يجب التمييز بين الموروث المادي والتراث. فال الأول هو ما خلفه الأجداد من صروح معمارية وبقايا أثرية ومهارات و المعارف، بينما يقترب التراث بمفهوم



التجربة الأولى: صون الذاكرة من خلال فضاءات علمية بيادغوجية

مشروع بيت الذاكرة بمدينة الصويرة، مشروع طموح تأسس في الآونة الأخيرة بمدينة الصويرة، وهو الأول من نوعه على مستوى العالم الإسلامي. يهدف المشروع إلى الحفاظ في آن واحد على التراث المادي واللامادي الذي خلفه السكان اليهود للمدينة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكما هو معلوم، فإن مدينة الصويرة، المرسدة على لانحة التراث العالمي منذ 2001، شكلت منذ نشأتها ملتقى ومسكناً فريداً من نوعه لمجموعة من التجار المغاربة اليهود. فقد توافدت على المرسى السلطاني لسيدي محمد بن عبد الله (1790-1757) مجموعات من التجار اليهود والمسلمين من مختلف المدن المغربية. وقد أضفى هذا الاستقرار على الصويرة طابعاً خاصاً.



(1) المحاضرات العلمية في قضايا التراث (2) الدار التي تحضرن بيت الذاكرة بالصويرة (3) بيت الذاكرة، قاعة العرض

لقد انخرطت الجامعة المغربية في حقل التراث بتشجيعها للدراسات وتسخير الوسائل التقنية اللازمة من أجل الإمام بهذا التراث المتنوع، والبحث في سبل الاحتفاظ بأهم مكوناته. وقد استطاعت مجموعة من الدراسات الجامعية في هذا الميدان في السنوات الأخيرة أن تكشف عن ما تزخر به مدن المغرب ومناطقه المختلفة من موروث ثقافي غني ومتنوع، يمكن أن يجعل من بعض تجلياته تراثاً وطنياً، أو بحث في تصنيفه ضمن التراث ذي بعد العالمي.

وموروث المعماري هو أحد الركائز الأساسية للموروث المادي المغربي الذي يشمل فترات زمنية قديمة وإسلامية، ويكون ثروة حضارية أصلية ومتينة تجسد المستوى الإبداعي والجمالي الذي وصل إليه الإنسان المغربي على مر مختلف العصور والحقب التاريخية المتعاقبة. وعلى الرغم من ما تزخر به ربوع المملكة من صروح دينية (المساجد، والجوامع، والمدارس، والزوايا)، وأبنية مدنية (الدور، والقصور، والحمامات، والسباقيات، والمنشآت التجارية، وقنطر الماء)، وقلاع حربية (الرباطات، والقصبات، والأسوار)، فما زال الكثير من هذا التراث مهدد بالزوال والاندثار، وهو بحاجة ماسة لمن يسهر على تصنيفه والتعرف على أنماطه، وعلى عناصره المعمارية ونقوشه الزخرفية والكتابية التي تتعدد وتختلف وفقاً لفترات و الجهات على السواء. أمام هذا الغنى، انخرطت جامعة محمد الخامس بالرباط في مشاريع كبيرة هدفها الأساسي التعرف على تراث المغرب والتعريف به من أجل توثيق تفاصيله كتابة و تصويراً لحفظه عليه ونقله إلى الأجيال القادمة.

وفي أحضان هذه الجامعة العتيقة، تأسست وحدات دراسية ومجموعات بحث انصب اهتمامها أساساً على جوانب من التراث المغربي مازالت ملامحه غير واضحة، سواء لدى العموم أو المتخصصين.

وسأقدم في هذا الملتقى تجربتين أكاديميتين هامتين احتضنتهما الجامعة:



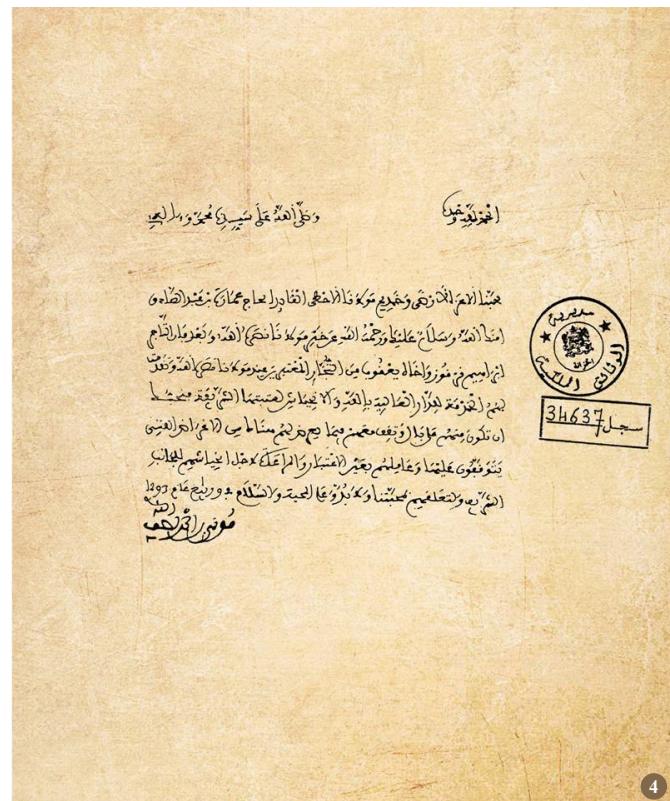
2. متحف لعرض أهم مظاهر التراث العربي بالمدينة.

استغرق المشروع زمناً طويلاً؛ إذ أنجزت دراسات متالية اهتمت بكل التفاصيل التاريخية التي تلقي الضوء على العيش المشترك بين سكان المدينة من مختلف الديانات، وكان التركيز على التاريخ اليهودي الإسلامي. وقد نجت فرق البحث في ذلك منهج الدراسات المتعددة التخصصات، بناءً على الوثائق المادية والمكتوبة والمخطوطية على السواء، من أجل توفير معلومات علمية موضوعية. واتبعت الفرق رؤية مستقبلية بعيدة المدى بهدف توعية السكان وفتات الشباب بذواتها وتاريخها الغني، وتحقيق التواصل بين ثمار البحث العلمي وبين مختلف المعنيين في شؤون التراث لجعل الفضاء المعرفي يتسم بملمسة تعليمية بيادغوجية. وقد فتحت هذه التجربة آفاقاً واسعة للبحث، وهي تدخل في روح البيان العلمي لمنظمة اليونسكو الذي ينص على "احترام تنوع الثقافات، والتسامح، والحوار والتعاون، في جو من الثقة والتفاهم المتبادلين"، وهو من أهم الضمانات لاستباب السلام والأمن في العالم".

التجربة الثانية: معلم حسان: تثمين التراث والحفاظ عليه بالتصنيف والرقمنة

تمثل التجربة الثانية هذه في مشروع ضخم ما زال مستمراً عنوانه "آثار بثلاثة أبعاد" ATHAR 3D. ويهدف المشروع إلى تثمين التراث والحفاظ عليه بالتصنيف له والرقمنة. وقد انطلق المشروع سنة 2015 على يد باحثين متعددي التخصصات من جامعتين إثنتين: الأولى فرنسية (جامعة بيكاردي) والثانية مغربية (جامعة محمد الخامس). وهو برنامج علمي يهدف إلى توثيق التراث المعماري الإلكترونياً باستخدام الرقمنة ثلاثة الأبعاد. وقد ظهرت النتائج الأولية للمشروع في مجلة علمية خريف سنة 2017 (Achakir et al. 2017).

إن هذه المبادرة العلمية عملية متكاملة وهي طريقة جديدة لتعزيز معرفة تراث معماري معين من أجل حمايته وتمريره للأجيال القادمة.



4) نموذج من الوثائق التي ستعرض ببيت الذاكرة.
رسالة الحاجب السلطاني موسى بن أحمد إلى القائد عمارة بن عبد الصادق يوصيه خيراً بالناجر الذي إبراهيم قرقوز وأخوه يعقوب والوقوف معهما في قضاء أغراضهما لأنحياشهما إلى الجناب الشريف)

وتحتضن المدينة إلى اليوم موروثاً غنياً ي Finch عن التعامل المحترم بين سكانها من مختلف الديانات.

ولما لم تزل المدينة تحافظ بعدد من الدور الفاخرة، التي كانت ملكاً لتجار السلطان وتشهد على هذه الحقبة التاريخية المتميزة، فقد اختيرت إحدى هذه الدور الكبرى. وبعد دراسة مستوفية لتفاصيلها المعمارية وتشخيص لحالتها أجري لها ترميم من لدن وزارة الثقافة والاتصال فأصبحت المعلم الذي يجمع في الوقت ذاته بين:

1. مركز للدراسات والأبحاث متخصص من جهة في دراسة العلاقات بين اليهود والمسلمين، ومن جهة أخرى يهتم بال מורوث التراثي العربي المغربي في أهم مظاهره.

و هذا الموقع الأثري يذكّرنا بحاضرة الإمبراطورية الموحدية العظيمة التي خطّطت على منوال مدينة الإسكندرية المتوسطية.

لم تصلنا كل التفاصيل المعمارية والزخرفية لهذا الجامع العظيم، إذ تعرضت لعوادي الزمن ولحقها الضرر على أيدي البشر. فكان من الضرورة ومن الواجب الحفاظ على ما تبقى منها. فكان التوثيق العلمي المستند على الأساليب العلمية الحديثة الرفيعة لبناء أساس للحفاظ على أهم المميزات المعمارية للمعلم. وهو يوفر أيضاً للمهندسين المعماريين مادة غنية تساعده على "تشخيص التراث المعماري" وتسمح بالتدخل على نحو فعال لاستعيد المعلم بعضاً من أصالته.

يتضح مما سبق أن للبحث العلمي، تقنياً كان أم مبنياً على العلوم الإنسانية، دوراً فعالاً في الحفاظ على التراث. وكذلك نؤكّد على أن من شأن مثل هذه المبادرات الأكademie ربط الأجيال الناشئة بتلك التي أسست تراثها. فهي عمليات تكاملية تساهم في غرس قيم الأصالة وتعزيز المعارف بالجوانب الحضارية والتاريخ الأصيل؛ فهي توفر أدق التفاصيل علمياً وتطبيقياً، لتنقل الأجيال الناشئة مرجعية متينة تحفظ بها تراثها وذاكرتها وتعتز بهويتها.

وقد اختار فريق البحث لهذا المشروع معلماً جاماً حسان لقيمه الرمزية والتاريخية التي حددت أولويات الترميم والصيانة. وتتجذر الإشارة إلى أن الموقع قد أثرى مرتين اثنتين:

- المرة الأولى: في بداية القرن الماضي، عندما قام فريق من الباحثين الفرنسيين، بتوجيهات من المقيم العام الجنرال ليوطى، وأحاطوا بقايا الجامع الموحد الكبير بالعناية ودرسوه تاريخياً وفنرياً. فغداً المعلم بعد تنظيفه وترتيبه بقاياه وصيانته على بقايا أعمدة بيت الصلاة.
- المرة الثانية: في السنتينيات من القرن 20، لما بني به ضريح المغفور له الملك محمد الخامس.

وبهذا يشكل موقع حسان تراثاً معمارياً هاماً يؤثث المظهر المرئي لمدينة الرباط؛ فهو بارز للعيان نظراً لأبعاده الهائلة، ومميز لما يحتضنه من ثراء تاريخي وحضاري. وهو اليوم أكثر المعالم زيارة في الرباط، سواء تعلق الأمر بالسياح المحليين أو بالوافدين على المدينة. وهو يحمل أيضاً ذكرة وطنية؛ ففي المكان نفسه يرقد جثمان المغفور له محمد الخامس، محرر البلاد من الاستعمار الفرنسي. ويحاكي الضريح في جزئياته المعمارية الفن المغربي الذي تجتمع فيه مميزات فنية وموحدية ومرئية وسعدية وعلوية.



5) موقع حسان، صورة جوية تمثل الموقع الأثري للجامع ومبني الضريح المطل عليهها 6) صورة رقمية لمعلم جامع حسان.
7) ؤنقت كل التفاصيل الزخرفية للصومنعة رقمياً لتكون سجلاً لأهم الزخارف الموحدية 8) مقطع افتراضي لمعلم حسان لو كان قد بُني.

المراجع

Achakir, F., Descilligny, M.P., El Fkihi, S., El Mghari, M., Ettarid, M., Mouaddib, E. and Radgui, A. 2017. The Hassan mosque at the digital era. *Frontiers in Science and Engineering*, 7:1. 45-58.

13. توجيهات من أجل قانون ملائم في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه

د. رضا فراوة

حتى أن بعضها شرع في مراجعة نقاط من قانونه المتعلقة بحماية التراث الثقافي وتعزيزه. إلا أن هذه المراجعات لم تهدف إلى تغيير النماذج واقتراح أساليب جديدة، بل كانت تتحصّر مثلاً في تشديد العقوبات الجزائية، فتفوي بذلك الطابع القمعي للقانون.

يهدف هذا البحث إلى تقديم توجيهات، على الصعيدين الشكلي والمادي، تستطيع أن تساهِم في إصلاح قوانين الدول العربية المتعلقة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه.

II. المنهج

يجب أن يخضع إصلاح القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه لعدد من القواعد الشكلية والمادية، وأن يسبقها تقدّر عميق في مفهوم الإصلاح، وأهدافه، ومضمونه، ومداه، والنتائج المتوقعة منه.

1. الجوانب الشكلية

لا يمكن إطلاق أي عملية قانونية بخفة، وكذلك يجب أن تتطابق هذه العملية مع رؤية موضوعة سابقاً، ومع إجراءات شكلية تضمن قانونية الإصلاح القانوني وشفافيته وصفته التمثيلية ومشروعيته.

أ. الاستراتيجية الكلية

إضافة نوع من التماسک والفعالية على الإجراءات المتعلقة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، المطبقة على درجات مختلفة من التراتبية الإدارية، من المهم أن تتطابق مع نظرة عامة للأهداف والأولويات التي وضعتها السلطة الإدارية الموكلة بتطبيق هذه الإجراءات القانونية. وهكذا، تشكّل صياغة استراتيجية عامة تتعلق بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه هدفاً أساسياً ومرحلة مصيرية تتحكم في مراجعة القانون، وأيضاً في جعله ساري المفعول وفي تطبيقه.

إضافة إلى ذلك، يجب أن تدرج الاستراتيجية الكلية ضمن إطار السياسة الثقافية العامة لوزارة

I. مقدمة

معظم قوانين الدول العربية في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه قديمة بعض الشيء، لا بل محافظه، تمنح السلطات العامة الدور الأكبر في هذا القطاع، وتحول التراث الثقافي إلى مجال مخصص للدولة. وتربط هذه القوانين عموماً التراث الثقافي بالحقل العام، وتحدد من الملكية الخاصة للمنتلكات الثقافية وتنمنع المتأخرة بها، وتشدد في مراقبة حركة تصديرها، وغالباً ما تفرض عقوبات قاسية، إدارية وجزائية، في حال خرق أحكامها. وعلاوة على ذلك، يخضع نطاق تطبيقها للأنظمة القانونية الهدف إلى حماية الآثار، فنجد فيها طبعاً إجراءات إدارة الآثار، ولكنها إجراءات قليلة العدد وغير مفصلة بالقدر الكافي على وجه العموم. أما إجراءات تعزيز الآثار، فهي غائبة تماماً عن هذه القوانين. لكن هذا لا يعني أن الآثار ليست موضع تقدير في الدول العربية، لا بل ثمة حتماً إجراءات لإبراز قيمتها، ولكنها تدخل ضمن هامش القانون المطبق في هذا المجال وتحتفظ ضمن هذا الهاشم.

يمكننا القول، بعد تقييم تأثير عدد من هذه القوانين على الأرض، إن أسلوب القمع والتوجيه هذا لم يعط النتائج المرجوة بتاتاً، بل ساهم في تردي حالة حفظ التراث الثقافي وحمايته. ولا يعود سبب هذا الفشل فقط إلى انتقاء الموارد المالية وغياب الموظفين المؤهلين أو عدم تطبيق الإطار القانوني، ولكن، خاصةً، إلى عدم ملاءمة أساليب المؤسسات والإدارات والإجراءات القانونية القائمة.

وبالتالي، نعتقد أن من المهم تغيير الأسلوب واعتماد منهج أحدث وأكثر ديناميكية يعيد وضع التراث الثقافي ضمن إطار الاجتماعي والثقافي والإقتصادي، ويحدّ من تدخل الدولة إلا في حالة الضرورة القصوى. بتعبير آخر، يجب إعادة النظر في دور الدولة في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه على ضوء تطور المجتمع والإمكانات المالية والإدارية المتوفّرة لدى السلطات العامة. وقد اعترف العديد من الدول العربية بضرورة إجراء إصلاح قانوني،



بـ. الإجراءات التشريعية

غنىً عن القول أن إطلاق مشروع إصلاح القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه يجب أن يخضع لقواعد الإجراءات التشريعية الشكلية المطبقة في البلد المعنى، على أن تكون مثل هذه القواعد موجودة طبعاً.

بالإضافة إلى هذه القواعد الشكلية الخاصة بكل بلد، نعتقد أن من المهم النظر لبعض المبادئ العامة الأخرى أيضاً بعين الإعتبار، وهي المبادئ التي ترتبط أكثر بالأنماط الإدارية في التعامل مع مشاريع الإصلاح القانوني وإدارتها.

يجب أن لا تقوم السلطة الإدارية الموكلة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه بمشروع الإصلاح القانوني منفردة، بل الأرجى أن تنشأ لجنة مشتركة بين الوزارات لهذه الغاية، وأن تردد بهيئة تحرير تتالف من ثلاثة أشخاص حداً أقصى. وينبغي أن تتمثل ضمن هذه اللجنة، بالإضافة إلى السلطة المذكورة أعلاه وزارة الوصاية (وزارة الثقافة عامة)، الوزارات التالية: وزارة العدل، ووزارة البيئة، ووزارة الداخلية، ووزارة السياحة، ووزارة المالية، ووزارة الأوقاف، ووزارة الاقتصاد ووزارة الإسكان والبناء. وكذلك يمكن أن يشارك في هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات مثلثاً: عن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية التراث الثقافي وتعزيزه، وعن الأوساط الجامعية. ولكي تستطيع هذه اللجنة المشتركة العمل بفعالية، من المهم أن تتألف من أقل عدد ممكن من الأعضاء²، وأن يكون اختيار هؤلاء الأعضاء أولًا وفقاً لكتفاهاتهم المهنية، ولاستعدادهم للعمل ضمن فريق، وللوقت المتاح لهم لهذا العمل. ولكي لا تستغرق أعمال اللجنة المشتركة وقتاً أطول من اللازم وتنعدم، يجب أن تُحدد سلفاً الأهداف المنشودة، وطريقة العمل، والجدول الزمني الذي يجب الالتزام به. وقد يجدي نفعاً أيضاً تحديد بعض القواعد الإجرائية، لا سيما تلك المتعلقة بالنصاب وبالاقتراع.

الوصاية، وذلك باعتبارها سياسة قطاعية. فليست حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه فطلياً إلا أجزاء من الفسيفساء الكبيرة التي تولفها سياسة الحكومة الثقافية.

فضلاً عن ذلك، يجب أن لا تكون هذه الاستراتيجية، برأينا، منحوة أو مفروضة من على، لا بل على العكس، يجب أن تبع من القاعدة، أي من موظفي السلطة الإدارية المختصة الذين يعرفون أكثر من سواهم ثغرات القانون المرعي للإجراءات، والمشاكل التي يواجهونها في إطار نشاطاتهم اليومية المتعلقة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. فينبغي أن تسهم كل الإدارات والأقسام الإدارية الأخرى في وضع الاستراتيجية المذكورة. لكن حتماً، هذا لا يمنع المدير العام من تعين مجموعة صغيرة تتألف من ممثلين عن كل الإدارات، وتُكلف باقتراح مشروع استراتيجية عامة في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. ويجب أن يُناقش هذا المشروع داخل السلطة الإدارية المختصة، وعند الإقتضاء، أن يعدل أو يكمل وفقاً لنتائج المناقشة، قبل أن يوافق عليه المدير العام. وبعد ذلك، يجري هذا الأخير بعملية استشارية خارجية واسعة النطاق تشمل السلطات المنطقية والمحلية والمؤسسات المعنية. وبعد تقييم نتائج عملية الاستشارة، يعتمد مشروع الاستراتيجية، ويُخضع لوزارة الوصاية لكي تقرّه.

يمكن اعتبار هذه الإجراءات الشكلية بطيئة جداً ومعقدة. إلا أنها تتمتع بميزة محددة، وهي أنها تشرك أكبر عدد من السلطات الإدارية في صياغة الاستراتيجية الكلية، ما من شأنه تعزيز مصداقيتها ومشروعيتها. أما تصديق وزارة الوصاية على هذه الاستراتيجية، فليس له مبدئياً مدى قانوني، إلا أنه يمثل عملاً يلزم هذه الوزارة سياسياً وينح الاستراتيجية الكلية المتعلقة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه بعداً أهم.¹

¹ تغير وفقاً للبلدان، فقد تكون وزارة الثقافة أو وزارة السياحة والآثار.

² إن أمكن، لا أكثر من 9 أشخاص. ولكن اللجنة تستطيع، إن دعت الحاجة، أن تدعو خبراء من وزارات أخرى لغايات محددة.

خيارات سياسية. ويوجب عليه أيضاً الإمتثال عن فرض آرائه الشخصية وحلوله³، لأن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى السلطات المحلية في تحديد حاجاتها، وتعيين الإتجاهات التي يجب اتباعها.

قد يبدو النهج الموصى به بطيئاً ومعقداً، إلا أنه ينطوي على ميزات عديدة، فهو يُجبر كل الفاعلين في هذا المجال على التحاور والتعاون والكشف عن المصالح التي يدافعون عنها على نحو شفاف ودقيق. وهو يسمح كذلك بإقامة ثقافة الحوار والتشاور في الأوساط الحكومية والإدارية، وأيضاً في ما بين هذه الأخيرة ومختلف مكونات المجتمع المدني. وهو يسهل التنسيق بين مختلف السلطات الإدارية والمؤسسات العامة والخاصة المعنية. ويشجع أيضاً في النهاية، على اعتماد حلول متوازنة تنظر بعين الإعتبار المصالح المطروحة، فيسهل بذلك تحديد العدد الأكبر من الأشخاص الماديين والمعنوين المعنيين بهذه الحلول. ويجب ألا يُقلل من أهمية عملية التحديد هذه، لما لها من تأثيرات إيجابية على تطبيق الإجراءات التشريعية المنصوص عليها، وفي نهاية المطاف، على احترام التراث الثقافي وسلامته.

2. الجوانب المادية

أما ما يتعلق بمضمون القانون الجديد، فيجب أن يعكس أولاً الاستراتيجية العامة الموضوعة سابقاً، وأن يترجم بلغة قانونية التوجهات الجديدة في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. أما في ما يخص هذه التوجهات الجديدة، فيجب أن تقود، برأينا، إلى تغيير المعايير في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه بالتشديد على اعتماد نهج متكامل وتشجيعي ولا مركزي وإشرافي في هذا المجال.

أ. الاستراتيجية الكلية

يجب أن تقوم صياغة الاستراتيجية العامة أولاً على دراسة تقديرية استعادية للوضع القانوني

أما منهجة العمل، فيجب على الهيئة المشتركة بين الوزارات، في مرحلة أولى، وضع بنية عامة لمشروع مراجعة القانون انطلاقاً من مضمون الاستراتيجية العامة الموضوعة آنفاً. وبعد اعتماد هذه البنية، توكل اللجنة هيئة التحرير بصياغة مختلف أحكام مشروع القانون. ومع تقدم العمل، تعرض الهيئة ما توصلت إليه على اللجنة، وتتكلف أيضاً بإجراء التعديلات التي تقررها الأخيرة.

عند اختتام أعمال اللجنة، من الأفضل أن تُطلق عملية استشارية واسعة النطاق، من أجل إتاحة الفرصة أمام مختلف الأوساط العامة والخاصة المعنية بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه لإبداء رأيها في مضمون مشروع القانون. فمن شأن عملية بهذه تصحيح هذا المشروع وإنعامه على ضوء الآراء المعبر عنها، وبالتالي تعزيز قاعدته الشعبية ومشروعيته الديمقراطية.

وإذ نأخذ بعين الإعتبار الواقع في عديد من الدول العربية، والقدرات الإدارية التي تتمتع بها هذه الدول، والكفاءات الموجودة فيها، لا يبدو لنا من الضرورة أو من الحكمة توكيلاً تنفيذ مشروع الإصلاح القانوني إلى خبير أجنبي أو أكثر. فكثير من السلطات في الدول العربية تملك، ضمن إدارتها وفي القطاعين الأكاديمي والخاص، القدرات والمؤهلات المطلوبة من أجل تنفيذ هذا المشروع تنفيذاً صحيحاً. ويستطيع خبير دولي أن يرافق هذا الإجراء التشعيعي، في حال رغبت هذه السلطات في ذلك أو اعتبرت هذا الأمر مناسباً لها. فيؤدي دوره على وجه الخصوص في مساعدة الهيئة المشتركة بين الوزارات وتقديم النصح لها، لا سيما الحرص على تواافق النظام القانوني المعتمد مع المعايير الدولية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي. لكن يجب أن يبرهن هذا الخبر الدولي عن اعدال، وأن يتتجنب المشاركة شخصياً في النقاشات المادية، وبخاصة تلك التي تنتج عنها

³ دراسة مقضية تتلخص بمنهج عمل المستشار وأبياته، راجع مقالة "كارولي كريستيان كوب" Károly Christian Köpe بعنوان Consulting as Contribution to Cooperation in Archaeology (الإستشارة باعتبارها مساهمة في التعاون في علم الآثار) في Partnership in Archeology, Perspectives of a Cross-Cultural Dialogue, الندوة الرابعة عشر للأكاديمية السويسرية للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، 1997، فريبورغ، ص. 155 – 172.



- أي حدود قانونية يجب رسمها في ما يتعلق بنقل ملكية الممتلكات الثقافية؟
- أي سياسة ينبغي اعتمادها حيال أصحاب المجموعات الخاصة المؤلفة من الممتلكات الثقافية؟
- أي سياسة يجب اعتمادها حيال التداول الدولي للممتلكات الثقافية؟
- أي استراتيجية لإنشاء المتاحف، ما يجب أن يكون وضعها و بم تكلّف؟
- كيف التشجيع على تمكين الناس من معاينة الممتلكات الثقافية؟
- كيف التوفيق بين النمو الاجتماعي والإقتصادي من جهة، وحماية التراث الثقافي من جهة ثانية؟
- كيف التوفيق بين نمو السياحة الثقافية من جهة والترويج الملائم للتراث الثقافي من جهة ثانية؟
- أي وسائل لإدارة التراث الثقافي ولتعزيزه؟
- أي دور للمديريات وللبلديات في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه؟
- هل يجب اعتماد تطبيق لامركزي للسياسة التي ينبغي تحديدها، يشمل على نحو خاص المديريات والبلديات؟
- كيف يؤمّن التنسيق بين السياسة التي يجب تحديدها وسياسات أخرى تتعلق بالقطاعات القرية؟
- ما هي أنساب البنى الإدارية القادرة على ضمان تنفيذ متماسّك ومتناصّ للسياسة التي يجب تحديدها؟
- أي موقف رسمي يجب أن تتخذه الحكومة حيال الاتفاقيات الدولية التي لم يُصدق عليها بعد في البلد؟
- ما يجب أن تكون أهداف وأولويات التعاون الثنائي والمتحدة للأطراف في مجال حماية التراث الثقافي؟
- الأساسي. وينبغي أن يكون هدف هذا التقييم معرفة إن كانت الظروف العامة المطلوبة لإتمام المهام المنصوص عليها لا تزال قائمة، وإن كان القانون المعنى يحقق الأهداف المحددة⁴. وحدها دراسة مقيدة كهذه تسمح فعلاً باتخاذ إجراءات تصحيحية بعد معرفة تامة بالواقع.
- ثم، يبدو لنا من الضرورة أن يحمل جوهر هذه الاستراتيجية نفسه إجابات على الأسئلة التالية، من دون أن يكون استقصائياً:
- أي مضمون يجب منحه لمفهوم التراث الثقافي المادي؟
 - أي دور يتحتم على السلطات العامة أن تؤديه في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه؟
 - أي دور يجب أن يؤديه المجتمع المدني عامّة والمنظمات غير الحكومية خاصة؟
 - في مجال حماية التراث الثقافي، هل ينبغي اعتماد إجراءات قمعية أو تشجيعية؟
 - على أي نوع من إجراءات الحماية يجب التشدد؟
 - هل يجب منح إجراءات التسجيل الأولوية؟
 - هل يجب الإكتفاء بتسجيل الممتلكات الثقافية العامة أو شمل الممتلكات الثقافية الخاصة أيضاً؟
 - هل يجب حصر عمل الدولة بحفائر الإنقاذ الطارئة وبالحفائر الوقائية أو السماح لها بإجراء حفائر أخرى؟
 - أي سياسة يجب على السلطات الوطنية والمناطقية والمحلية أن تتبعها في مجال حفظ المعالم التاريخية والواقع الأثري؟
 - وفقاً لأي معايير يجب العمل، عند الإقتضاء، بالإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي والضرائب الهدف إلى الحث على ترميم المعالم التاريخية والواقع الأثري وحفظها؟

⁴ وظيفة التقييم الاستعادي هي تحديد إجراءات الدولة وتقييم أثرها الفعلي (التنفيذ بالإجراءات لدى تنفيذها) وفعاليتها وقدرتها. من أجل القيام بذلك كهذا يمكن اللجوء عادة إلى طرائق جمع المعلومات وتفسيرها الخاصة بالعلوم الإنسانية. راجع:

- لوزيوس مادر Luzius Mader في كتابه 1985 Pour une analyse empirique des effets de la législation, Lausanne,

- ويرنر بوسمان Werner Bussmann في كتابه:

Accompagner et mettre à profit avec succès les évaluations des mesures étatiques, guide de réflexion Genève, 1995.

- بيتر ه. روسي وهوارد إي فريمان في الكتاب المعون:

Evaluation: a systematic Approach, 6th edition. Newbury Park, 1999.

واسعاً، وإدراج هموم حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه ضمن سياسات الدولة المتعددة، واختيار أدوات للتنسيق القانوني والإداري، واعتماد بنى إدارية على أساس هذا النهج.

في ما يتعلق ب نطاق التطبيق المادي للقانون، من المهم اعتماد أوسع تحديد ممكن لمفهوم التراث الثقافي يتضمن المحيط الطبيعي والبيئي والإجتماعي للممتلكات الثقافية المنقولة وغير المنقولة، ويتتطابق مع الإنقليات الدولية المطبقة في هذا المجال. فحصر نطاق تطبيق القانون في الآثار العقارية وغير العقارية لم يعد يلبي، عملياً، تطور التراث الثقافي، ولا ينظر بعين الإعتبار تنوعه، ولا يسمح بشمول كل مكوناته، وهو لا يتطابق كذلك مع الإنقليات الدولية المنظمة لحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه التي تنص كلها على تحديد واسع للتراث الثقافي لا يتضمن الآثار فقط، ولكن أيضاً أنواعاً أخرى من الممتلكات الثقافية، مثل الممتلكات الإثنية والمخطوطات واللوحات والرسومات والكتب القديمة⁵ والمناظر الثقافية و"كل جوانب البيئة المتأتية عن تفاعل في الزمان بين الأشخاص والأرض".⁶

فقد تلحق الدولة ومؤسساتها ضرراً بسلامة التراث الثقافي، وتهدد قيمه الذاتية عند إتمامها لمهامها المختلفة. فالدولة تُعد مشاريع، وتشيد أبنية وطرق وسكاكاً حديديّة، وتمنح إمتيازات وتراخيص لتشييد واستثمار إنشاءات المواصلات والاتصالات، وأبنية ومنشآت لنقل الطاقة والسوائل أو الغاز. وتوافق الدولة أيضاً على خطط لتتنظيم الأراضي وتنحى إعانات مالية في مختلف الميادين. ولكن كل هذه النشاطات العامة، حتى ولو أوكلت بها هيئات وأشخاص معنيون من أصحاب الحق العام أو الخاص، من شأنها ان تؤثر في التراث الثقافي. فمن الحكمة، وبالتالي، أن تفرض على كل السلطات الوطنية والمناطقية والمحليّة، وعلى الهيئات والعمامة،

قد تبدو الإجابات على عدد من هذه الأسئلة سهلة نسبياً للوهلة الأولى، لكنها تستحق أن تكون موضوع مناقشة معمقة تأخذ بعين الإعتبار الآراء المتعددة والمصالح المختلفة المطروحة. فوحده حوار كهذا يسمح، في الحقيقة، بدراسة مختلف أوجه الموضعية، وبتقدير المصالح المطروحة وبوضع استراتيجية تعكس عملية تفكير، لا عوارض أو خيارات عشوائية، وتأتي نتيجة التوفيق بين مختلف المصالح المتضاربة.

ب. النهج المتكامل

نظراً لوظائف التراث الثقافي المتغيرة دائماً، ليس على الصعيد الثقافي وحسب بل في مجالات أخرى أيضاً (المجال الإجتماعي، التربوي، الاقتصادي، البيئي، البيئي، الخ)، من المهم أن تكون حماية هذا التراث وإدارته وتعزيزه وفقاً لنهج متكامل، أي نظرة كلية تدرج المبادئ العامة الملازمة لحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه ضمن سياسات تنظيم الأراضي والتنظيم المدني والسياسات الأخرى الثقافية والبيئية والزراعية والإجتماعية والاقتصادية، وضمن غيرها من السياسات التي من شأنها أن تؤثر، على نحو مباشر أو غير مباشر، على التراث الثقافي. فالنظرية المختزلة التي تحصر في دراسة التراث ضمن محيطه الثقافي لم تعد قادرة على تأمين حماية هذا التراث وإدارته وتعزيزه على النحو المناسب. وبالتالي، يفرض النهج المتكامل أن يتمتع التراث بالحماية ويدار ويعزز ضمن محيطه الثقافي وال الطبيعي والبيئي والإجتماعي والإconomicي، وهذا يفترض سلفاً بحثاً دائماً عن توازن معين بين مختلف السياسات المؤثرة في التراث الثقافي، ولكن أيضاً عملاً متعدد الإختصاصات على جميع مستويات البني الإدارية.

على الصعيد القانوني، يعني النهج المتكامل في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه إعطاء مفهوم الممتلك الثقافي تحديداً قانونياً

⁵ توصي بهذا النهج صراحة الإنقاقية الصادرة عن المجلس الأوروبي في 27 أكتوبر 2005، والمتعلق بقيمة التراث الثقافي عند المجتمع، راجع المادة 5 والمادة 8 والمادة 11. كما تكرسها الإنقاقية الأوروبية للمناظر الطبيعية التي تحمل تاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2000، راجع المادة 5.

⁶ راجع المادة 1 من إنقاقية اليونسكو لسنة 1970 المتعلقة بالإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل منع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها، وملحق إنقاقية "يونيدرو" UNIDROIT بتاريخ 1995 المتعلق بالمتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة على نحو غير مشروع.

⁷ راجع المادة 2 من الإنقاقية الصادرة عن المجلس الأوروبي سنة 2005 والمتعلق بقيمة التراث الثقافي عند المجتمع.

خاص مدى هذه الإجراءات، وشروطها، وأنماطها ومفاعيلها القانونية. ولتعزيز هذه الإجراءات، يستطيع القانون أن يعلن بُطْلَان القرارات المتخذة من دون مشاوراة شكلية، أو أن يمنح الهيئات الإدارية، التي لم تستطع أن تبدي رأيها في صحة القرار المطروح للبحث، أو تلك التي استثنىت من المشاورة، حقاً في الطعن أمام المحاكم. مثل هذه الوسيلة القضائية فعالة، وتسمح للسلطة الموكلة بحماية التراث الثقافي بالطعن مثلاً في تراخيص البناء الصادرة عن البلدية أو فرارات الموافقة على خطط التنظيم. ومن الممكن إنشاء وسيلة أخرى للتعاون الإداري تتمثل بوضع إجراءات تهدف إلى دراسة تأثير الأعمال على التراث الثقافي⁸، وهنا أيضاً يجب تحديد المدى، والظروف، والأنماط والمفاعيل القانونية لهذا الإجراء على حماية التراث وإدارته وتعزيزه. فدراسة التأثير على التراث الثقافي تستطيع أن تضمن إدارة مستدامة لهذا التراث، والحد من الأضرار وتقادي الأضرار المباشرة اللاحقة بقيمه الذاتية. أما التنسيق القانوني، فهو يهدف إلى تأمين التطابق والتجانس بين الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القوانين التي قد يؤثر نطاق تطبيقها على التراث الثقافي. فالقانون المتعلق بالتنظيم المدني أو قانون البناء، لكي لا نأخذ أمثلة أخرى، يجب أن لا ينطوي على إجراءات معاكسة لضرورات حماية التراث الثقافي أو إجراءات تلحق نتائجها أضراراً بهذا التراث. ومع ذلك، لم يعد ممكناً تأمين تنسيق كهذا وفق بند تقليدي يتضمن ابطالاً عاماً للأحكام المعاكسة لقانون المساسة للمسألة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، لأن تحديد الأحكام المعاكسة لقانون المذكور ليست بالمسألة السهلة دوماً. فمبادئ الشفافية والأمان القانوني توصي بتحديد دائرة القرارات القانونية والأحكام التي يجب إلغاؤها، وبتعديل القوانين المعنية وفقاً لذلك. هذا هو الأسلوب القانوني الوحيد الذي يسمح بتطبيق منكامل للاستراتيجية الكلية المتعلقة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، وبتفاعل متنسق بين مختلف السياسات التي قد تؤثر على هذا التراث.

وعلى كل الأجهزة التي تمارس وظيفة عامة واجب أن تنتظر بعين الإعتبار أهداف حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، ومراعاة هذا التراث والحفاظ على سلامته عندما تفرض ذلك مصلحة عامة مرّجة. ويجب هذا الأمر الهيئات ذات الوظائف العامة على أن تنتظر بعين الإعتبار الطابع الخاص للتراث الثقافي ومصالحه في تنفيذ مهماتها، ويحthem على موازنة المصالح كل مرة. في عدد من الدول، يتمتع الإلتزام المماثل بمدى دستوري بما أنه يرد في الدستور⁹، واحترامه هو موضوع مراقبة قضائية.

لم تعد مهام حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه منوطبة اليوم بسلطة واحدة، وهي تتطلب تعابوناً وثيقاً بين مختلف الفاعلين في القطاعين الخاص والعام، سواء على الصعيد الوطني أو المناطقي أو المحلي. وتعدد الفاعلين والأعمال يجعل من الضروري اعتماد استراتيجية تدخل كلية، وبخاصة وسائل للتيسير بين مختلف هؤلاء الفاعلين في كل القطاعات وعلى كل المستويات. ويجب أن يكون هذا التعاون على المستوى الإداري كما على المستوى القانوني. ويمكن تأمين التعاون بين مختلف البنى الإدارية بفضل أداة التشاور، فكل القرارات الإدارية في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، وكل القرارات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في التراث يجب أن تخضع إلى مشاورات واسعة بين مختلف الهيئات المعنية. وحده إجراء كهذا يسمح باقامة حوار دائم بين هذه الهيئات وموازنة المصالح في كل حالة من الحالات. فالقرارات المتعلقة بالتنظيم المدني وتنظيم الأرضي وبالبناء وباقامة منشآت ضخمة وطرق وبرتريم معالم تاريخية الخ. لا يمكن أن تتفوت بها سلطة واحدة وفقاً لمعاييرها ومصالحها الخاصة، بل يجب أن تكون موضع مشاورات واسعة يمكن في خلالها التمسك بمصالح ومعايير أخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالتراث الثقافي، والدفاع عنها. ولكي تكون إجراءات التشاور ملزمة، يجب أن تحدد تحديداً واضحاً في القانون، وينبغي أن يحدد على نحو

⁸ راجع المادة 78 من الدستور الفدرالي للكونفدرالية السويسرية بتاريخ 18 أبريل 1999.

⁹ ينادي بدراسة بهذه مشروع الاتفاقية الصادرة عن المجلس الأوروبي بتاريخ 2005 بشأن قيمة التراث الثقافي بالنسبة إلى المجتمع.

ووضع جردة لها وتوثيقها وترميمها، أو في تمكين الناس من معاينتها؛ في الإجراءات الهدف إلى الحث على إنشاء المؤسسات والمراكم الخاصة الراغبة في المساهمة في حماية التراث الثقافي وفي تعزيزه؛ وفي الإجراءات التشجيعية الخاصة بالتدريب المهني الأساسي، وبالتدريب المهني المستمر على الوظائف المتعلقة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه.

إن النهج التشجيعي يفرض نفسه بنفسه على المشرع، إذا اعتبرنا عامة الناس شريك في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، لا عنصراً مشاغباً من المهم إبعاده عن هذه المهمة المحصورة بالسلطات العامة. وفي النهاية، يحتم هذا النهج التشجيعي على المشرع إثبات قدرته على الإبتكار لإيجاد الإجراءات التشجيعية الأكثر قدرة على توجيه سلوك عامة الناس، بدل اللجوء إلى الإجراءات القمعية ذاتها المعتمدة في دول أخرى والتي أثبتت عدم فعاليتها منذ زمن بعيد.

د. النهج الامركزي

هل يجب فعلاً أن نشير إلى أن التراث الثقافي، وفقاً لطبيعته وتتنوعه، لا ينحصر في منطقة واحدة محددة بوضوح من أراضي الوطن، وأنه يكون موجوداً عامةً على مجمل أراضيه؟ أقل ما يقال في هذا الواقع إنه يصعب أي تنفيذ لإجراءات حماية هذا التراث وإدارته وتعزيزه انطلاقاً من مركزية إدارية تقع عموماً في العاصمة. فالمسافات تشكل فعلاً عائقاً لا يُستهان به يحول دون العمليات السريعة التي تُجرى بمعرفة تامة بالظروف السائدة ضمن الموقع. وهكذا، يُعتبر معيارقرب عنصراً استرالياً لا يجب إغفاله إذا أردنا ضمان حماية وإدارة وتعزيزاً فاعلاً وملائماً للتراث الثقافي. فيجب على المشرع، إذن، أن ينظر بعين الاعتبار هذا المعيار باعتماد توزيع لامركزي للسلطات المختصة في مجال حماية التراث وإدارته وتعزيزه. إلا أن الامركزية لا تعني مضاعفة عدد المكاتب المنطقية والمحلية التابعة للسلطة المركزية، فلن يؤدي ذلك إلا إلى إنقال الجهاز الإداري وزيادة البيروقراطية. وعلى أي حال، لا تتمتع الدول الغنية بالتراث الثقافي بالإمكانات الكفيلة برعاية

ختاماً، يفرض تطبيق النهج المتكامل في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه إصلاحات مؤسساتية؛ إذ لا يمكن تحقيق هذا النهج ببني إدارية تقليدية تقوم على نظرة مختزلة للتراث الثقافي ولدوره ولوظائفه، وتركز على إدارة تقليدية لهذا التراث. فمن المهم إذن تكيف هذه البنى وفقاً لرؤية متكاملة وديناميكية، وعلى ضوء هذه المهام الجديدة التي يجب إتمامها، لا سيما في مجال تعزيز هذا التراث لغايات سياحية واقتصادية. ويفرض ذلك أيضاً تحديد مواصفات جديدة للموظفين الضروريين لإتمام هذه المهام وإعادة صياغة دفاتر مهام هؤلاء الموظفين.

ج. النهج التشجيعي

لم تعد الإعلانات وأوامر المنع والاستملاكات والإجراءات القمعية قادرة على توفير حماية وإدارة فعالتين وملائمتين للتراث الثقافي، فمن المهم إيجاد وسائل أخرى أكثر فعالية لتحقيق هذه الأهداف. لهذا تم اللجوء إلى نهج تشجيعي يهدف إلى توجيه سلوك المواطن في الإتجاه الذي يرجوه المشرع، وذلك بفضل إجراءات تشجيعية. وممكن أن تكون الإجراءات التشجيعية ذات طبيعة مالية، مثل إعطاء المنح من أجل ترميم معلم تاريخي، وصيانة موقع وتنظيمه، وإدارة مجموعة مخطوطات، وإجراء بحث تاريخي أو تنظيم معرض. كذلك يمكنها أن تتضمن منح جوائز، لا سيما لمكافأة أعمال ترميم تميزت بنجاحها، أو لمكافأة اكتشاف تقنيات جديدة تميزت بفعاليتها في مجال حفظ التراث. ويمكن أيضاً أن تكون الإجراءات التشجيعية ذات طبيعة ضريبية؛ فمن الممكن، مثلاً، أن يستفيد أصحاب معلم تاريخي من إعفاءات ضريبية عندما يتذمرون إجراءات مناسبة تتشدد حماية ممتلكاتهم، وعندما يتخلون عنها المصلحة مجموعات عامة، أو يمكن أن الباحثين، أو حتى عامة الناس، من معاينتها. وكذلك تستطيع إجراءات تشجيعية أخرى أن تترك أثراً إيجابياً على حماية التراث الثقافي، حتى ولو لم تؤد إلى إلتزامات مالية مباشرة تترتب على الدولة. نفك على وجه الخصوص في أعمال الدعم التي تقدمها السلطات العامة من أجل توفير المساعدة والنصائح مجاناً لأصحاب الممتلكات الثقافية المنقولة أو غير المنقولة الراغبين في معاينة ممتلكاتهم

٥. النهج الإشرافي

- ينتج النهج الإشرافي عن الإعتبارات التالية:
- يحق لكل شخص الإستفادة من التراث الثقافي والمساهمة في غناه. إن هذا الحق ملازم لحق المشاركة في الحياة الثقافية كما حدده الإعلان الدولي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة العام 1948، وتضمنه الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية الصادر بتاريخ 1966^{١٠}.
 - إن ممارسة الحق في التراث الثقافي يخضع فقط للقيود الضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لحماية المصلحة العامة والحقوق وحرمات الآخرين^{١١}.
 - ما يلزمه الحق الفردي في التراث الثقافي هو الواجب الفردي الذي يتقتضي احترام سلامة هذا التراث.
 - إن المسؤولية حيال التراث الثقافي يتقاسمها الفرد والمجموعة.

انطلاقاً من هذه الإعتبارات، يعود إلى المشرع أن يعترف ويثبت، في الوقت ذاته، الحق والواجب الخاصين بالأفراد وبالمنظمات غير الحكومية وبالمجتمع المدني في مجلمه في التمتع بالتراث الثقافي والمساهمة في المحافظة عليه وإبرازه. ولم يعد ممكناً اعتبار التراث الثقافي مجالاً خاصاً بالسلطات العامة، بل يجب تأمين حماية هذا التراث وإدارته وتعزيزه، اليوم، بمساعدة المجتمع المدني ولمصلحة هذا المجتمع المدني. فمن المهم إذن تطوير أدوات في هذا الإتجاه تسمح بعمل متسق ومخطط، تتفذ السلطات العامة، والخبراء، والملاكون، والمستثمرون، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. كذلك من المهم جداً أيضاً وضع آليات مبكرة لممارسة التعاون بين القطاعين العام والخاص وتشجيع المبادرات الخاصة التي تكمل أعمال السلطات العامة. فقد آن الأوان لإظهار الإحترام وكل التقدير للدور الذي تؤديه المنظمات التطوعية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. ويجب أن يكرس القانون هذا الدور في أوسع طريقة ممكنة لكي يتضمن،

مثل هذه البنى الإدارية. وحتى الدول التي اعتمدت حلولاً كهذا، مثل لبنان أو سوريا، لم تستطع تزويد هذه المكاتب المناطقية والمحلية بالبنية التحتية الضرورية، وبالموازنة المناسبة، وبالموظفين المؤهلين، وبالعدد الكافي من هؤلاء الموظفين.

يعني النهج الامركي استخدام البنى الإدارية المحلية الموجودة، أي البلديات بالدرجة الأولى، وذلك من أجل منها عدداً من الصلاحيات في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. ويجب أن توكّل إلى البلديات خاصةً المهام والصلاحيات المتعلقة بالقرب التي تقترض سلامة حضوراً مباشراً ودائماً على الأرض، ومعرفة تامة بالظروف وبالعادات المحلية. ونظراً إلى ذلك، من المهم العمل على نحو تدريجي، آخذين بعين الإعتبار القدرات والوسائل التي تملّكتها السلطات المحلية من أجل إتمام المهام الموكّلة إليها. وقد يؤدي التصرف تصرفاً مغايراً إلى إبطال همة الموظفين المحليين الذين يجدون أنفسهم في وضع صعب لا يسعهم فيه إلا الفشل في تنفيذ مهماتهم. في مرحلة أولى، يستطيع المشرع أن يحصر التوكيل بمهام مراقبة الواقع الأثريّة وصيانتها، ومراقبة أعمال الحفائر أو ترميم المعالم التاريخية، وتنفيذ حملات توعية الرأي العام وإرهاق حسه. وبوسعه في ما بعد، إذا ما سمحت بذلك القدرات المالية والموارد البشرية التي تتمتع بها البلديات، توكييل هذه الأخرى بإدارة مجلّم المعالم والواقع، وحتى يمنح تراخيص لترميم المعالم التاريخية ولاستخدام الواقع لغایات الترويج الثقافي أو السياحي أو تراخيص إجراء الحفائر الأثرية.

وفي حال منحت السلطات المحلية صلاحيات واسعة، يجب على المشرع، إزاماً، تزويد السلطة المركزية بوسائل مراقبة مناسبة تسمح لها بمراقبة تنفيذ المهام الموكّلة إليها، وبالحرص على إبقاء الإجراءات المقررة على الصعيد المحلي ضمن إطار الاستراتيجية الكلية المصاغة على المستوى الوطني.

^{١٠} راجع المادة 15 من الميثاق.

^{١١} راجع المادة 15 من الميثاق.

بحفيتها، بل يجب اعتمادها وفقاً للظروف السياسية والقانونية والإقتصادية والإدارية والمالية لكل دولة.

من جهة أخرى، يجب على هذا الإصلاح القانوني حتماً أن يأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية في هذا المجال، وأن ينقل الاتفاقيات الدولية المصدقة. فالإنضمام إلى الاتفاقيات الدولية في مجال حماية التراث الثقافي غير كافٍ، في الواقع، إذا لم يقترن بإجراءات قانونية داخلية لتطبيق هذه الاتفاقيات. ووهدنا إجراءات تنفيذية كهذه تسمح للدول الأطراف بالإستفادة من آليات التعاون والمساعدة الدولية.

ومن البديهي أن كل قانون، مهما كان كاملاً، يبقى حبراً على ورق إذا لم يُطبق ولم يُحترم. ولكن من أجل تشجيع تطبيق القانون، الذي لا يمكن إلا أن يضم مبادئ عامة تتعلق بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، من المهم تجسيد هذه المبادئ على الصعيد التنظيمي باعتماد المراسيم التنفيذية الضرورية، والتوجيهات، والتعليمات الموجهة إلى السلطات الموكلة بتطبيق القانون التي يمكن هدفها الأول في ضمان قيام ممارسة متماشة ومتسلقة في هذا المجال.

لكن تطبيق الخطوط التوجيهية المرسومة على صفحات هذا البحث بهدف اعتماد قانون جديد في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه ليس كافياً، ويجب أن يترافق إلزاماً مع تغيير في الذهنيات على مستوى الموظفين الموكلين بتطبيق القانون. فمن غير الواقعي الإعتقد بأن حماية التراث الثقافي هي هدف أساس يتقوّق على كل أهداف الدولة الأخرى. وكل هذه الأهداف تجد نفسها، فعلاً، في علاقة صراع بعضها مع البعض الآخر على أرض الواقع. وبالتالي، يجب على السلطات المختصة الإنطلاق من موازنة المصالح المطروحة بغية إيجاد الحلول الأكثر ملائمة مع المصلحة العامة والأكثر تتناسقاً. ومن الطبيعي أن يكون تقييم المصالح المعنية من دون الحدود التي ترسمها القوانين ذات الصلة.

ليس فقط عمليات دعم الإجراءات الحكومية، ولكن أيضاً إجراءات مراقبة هذه الأعمال، والإعتراض عليها عند الإقتضاء. فلا يمكن حصر مساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في دور مؤيد لأعمال السلطات العامة، بل يجب، إذا ما دعت الحاجة، أن ينقد أيضاً السياسات العامة الهدفية إلى حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه.

هكذا يُعد النهج الإشتراكي المجتمع المدني شريكاً في السلطات العامة، ويفرض حتى على المشرع أن يسهل له معاينة التراث الثقافي، وأن يوكّله ببعض مهام التتنفيذ والمراقبة في مجال حماية هذا التراث وإدارته وتعزيزه. ويجب على المشرع أن يشجع إنشاء منظمات غير حكومية متخصصة في حماية التراث الثقافي أو إدارته أو تعزيزه، وأن ينص على مشاركة الدولة في تمويل نشاطاتها، وأن يمنحها حق مراقبة تطبيق السياسات العامة في هذا المجال. ويجب أن تشمل سلطة المراقبة هذه، برأينا، حتى القدرة على الإعتراف للمنظمات غير الحكومية، التي تتمتع بأهمية وطنية، بحقها في الطعن ببعض قرارات السلطات العامة التي من شأنها أن تؤثر تأثيراً دائمًا في التراث الثقافي. وإذا ما تم الإعتراف عاماً بحق الطعن هذا في مجال حماية البيئة، فثمة اتجاه متزايد للإعتراف به في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه.

III. الخلاصة

إن مقارنة القوانين العديد من الدول العربية في مجال حماية الآثار بالتوجيهات الهدفية إلى إعادة التوجيه القانونية المعروضة أعلاه، تُظهر ضرورة إصلاح هذه القوانين، وتبين الطريق الذي لا يزال علينا اجتيازه من أجل ترجمة هذه الخطوط الرئيسية إلى قواعد قانونية، وتزويد السلطات الموكلة بحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه بالبني الإدارية المناسبة وبالموظفيين الملائمين.

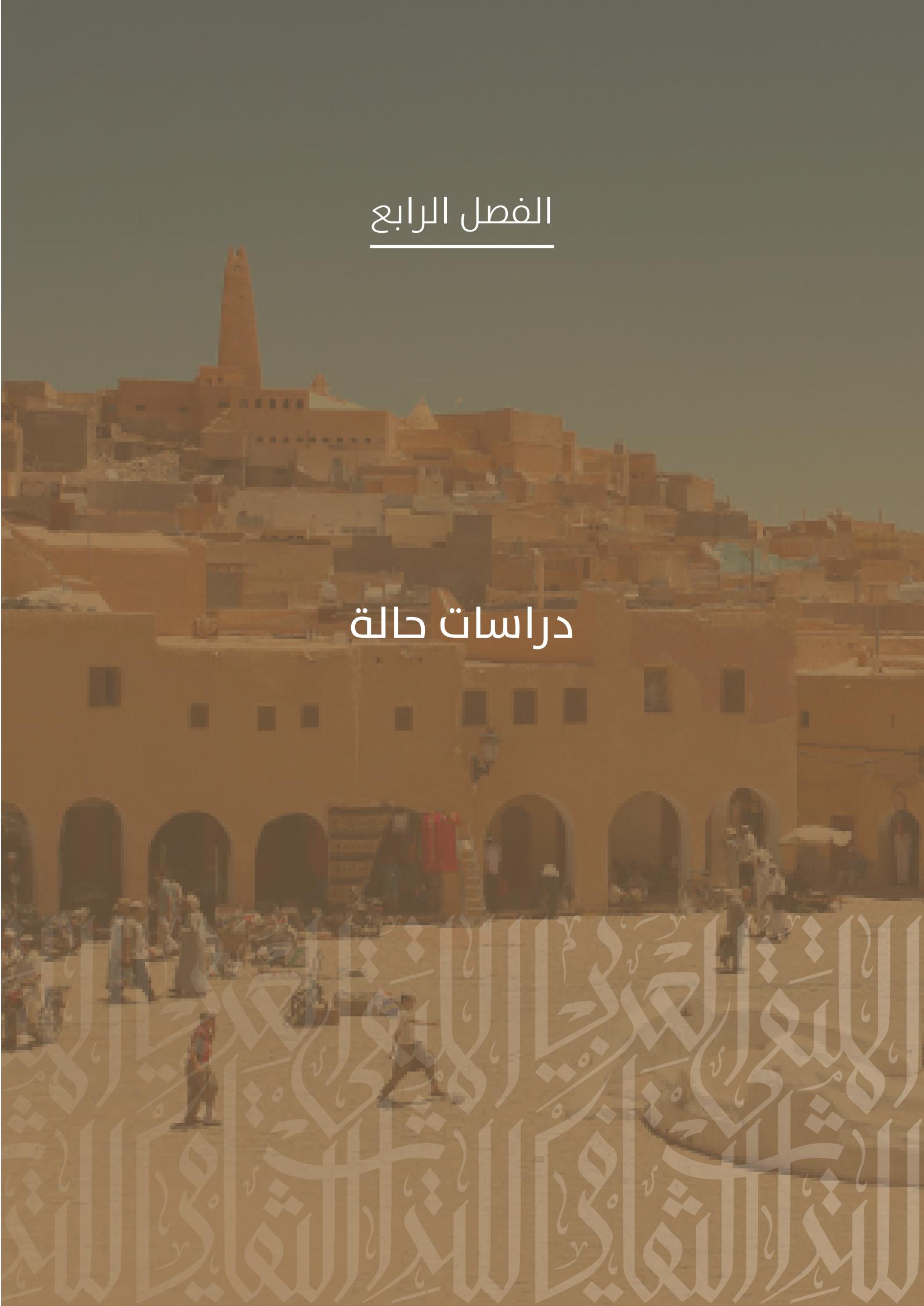
غنى عن القول أن هذه التوجيهات، كما يوحى إسمها، هدفها توجيه المشرع ولا يمكن أخذها

سوها- تتضمن أخطاراً على التراث الثقافي. إلا أن هذه الأخطار محسوبة ويمكن تقليلها بفضل سياسة انفتاح حذر وتدرجى.

في النهاية، لا نجهل أن لامركزية مهامات حماية التراث وإدارته وتعزيزه، وإشراك المجتمع المدني في تنفيذ هذه المهامات، أو الحدّ من تدخلات الدولة في هذا القطاع- نكتفي بهذه الأمثلة كي لا نذكر

الفصل الرابع

دراسات حالة



14. تنوع التراث الثقافي في فلسطين

د. حمدان طه

للامة، وصمام أمان لوحنتها، وضمان لاستقرارها ونموها، ولكي لا يتحول التنوع إلى مصدر للتوتر، ومبرر لتغذية النزعات الانفصالية والدينية والعرقية والمناطقية والاجتماعية. لقد ثبتت تجربة ما بعد التحرر من الاستعمار في المنطقة العربية أن فرض نمطية ثقافية قومية واحدة على جميع المكونات المجتمعية أمر غير مجدٍ، وكان مصيره الفشل الذريع، لعدم اقراره بالحقوق الثقافية البديهية للمجموعات المختلفة التي تعيش بين ظهرانيها. وقد أدت هذه السياسات الثقافية في كثير من الاحوال إلى كوارث في العلاقات الداخلية ما بين مكونات الأمة التي تعيش على مدار آلاف السنين. إن تأسيس المجتمعات العربية على قيم التنوع ليس مأساً بالثقافة السائدة كالعربية والإسلامية بل ستجنيها، وكذلك فإن هذه الصيغة لا تهدد هذه الثقافة بل ستتحميها. لذلك فإن الاعتراف بقيمة التنوع الثقافي، يستدعي وعيًا جيداً بهذه العلاقة وتكريس علاقات الاحترام والتقدير لكل المكونات الثقافية للمجتمعات العربية دون تمييز، ومن ثم تكثيف منظومة القيم والتعليم والقانون لحماية التنوع الثقافي وتوفير مناخ الفاعل الإيجابي بينها.

سأعرض في هذا البحث تجربة فلسطين في الحفاظ على التراث الثقافي ودوره في مجرى الصراع الدائر، وهي قضايا تصل بتاريخ البحث والاستشراف والاحتلال دور التراث الثقافي في الحفاظ على الهوية الثقافية، وهو تطوير لبعض الأفكار التي وردت في دراساتي السابقة.

التراث الثقافي والاستشراف

حظيت فلسطين، لأهميتها الحضارية والسياسية والدينية، باهتمام خاص من المستكشفين والباحثين، وكانت على الدوام محطة أنظار الحجاج المسيحيين، والمسلمين، واليهود قبل بداية البحث الأثري المنظم في فلسطين. ومنذ بداية القرن التاسع عشر، بدأ نوع من الاستقصاء المنظم لجغرافية فلسطين التاريخية وتاريخها وأثارها وعاداتها أهلها. وتندل أبحاث أولريك سيتزن وإنوارد روبنسون وإيلي سميث وفان دير فلدة وأبل وغورين وغيرهم على الجهد الكبير لإعادة استكشاف الأرضي المقدس (صورة 2).

مقدمة

يعرف التراث الثقافي عموماً بأنه التعبير الخلاق لنشاط الإنسان في الماضي والحاضر، ويضم التراث المادي، كالمواقع الأثرية والمدن التاريخية والمشهد الثقافي والطبيعي والمنحوتات والمسكوكات والفالخار وسائر أنواع المصنوعات، والتراث غير المادي كاللغات والتقاليد والعادات. والتراث الثقافي هو مزيج من كافة العوامل المكونة لنا أفراداً وجماعات، وفي النطاق الأوسع أمةً ومجتمعاً.

إن الحفاظ على التنوع الثقافي في البلدان العربية، وعلاقة ارتباط التراث بالشعوب والمجموعات والأقوام المختلفة التي تعيش على الأرض العربية سيحول الحقل الواحد إلى حديقة مزهرة تزدهر بكل الألوان (صورة 1). فالبلدان العربية تقع ضمن العالم القديم الذي يزعم فيه حضارات ما قبل التاريخ على مفترق القارات الثلاث، وهي مهد الأديان، وفيه ظهرت الديانات التوحيدية وما قبل التوحيدية، وعاشت وتعيشت فيه الأقوام المختلفة، والتكتونيات الاجتماعية من بدو وفلاحين وحضر. إن التنوع الثقافي الذي ينعكس في الانتماء القومي ولون البشرة والدين والمعتقد واللغة واللهجة والزي والموسيقى والتقاليد والأكلات، هو مصدر ثراء



(1) رسم ليثوغراف لديفيد روبرتس، مخيم حجاج قرب أريحا 1839



(2) لوحة فسيفسائية من القصر الاموي في أريحا، القرن الثامن الميلادي

في التراجع لصالح مفهوم "أرض التوراة"، ومن ثم "أرض إسرائيل"، والذي أخذ تعبيره السياسي المبكر في مشروع "الدولة اليهودية" لهيرتزل. وفي ربط مباشر ما بين الدراسات التوراتية والمشروع الصهيوني في فلسطين، اختيرت المواقع الأثرية بسمياتها الجغرافية التوراتية بعناية لخدمة هذا الهدف. وتميزت أبحاث الفترة الأولى بهيمنة الدراسات اللاهوتية على البحث الأثري والتاريخي. وكانت تعبرأً مزدوجاً عن الضحالة المنهجية التي حاولت إخضاع الإيمان الديني لمناهج وضعية وغياب واضح للأسس الاستدللولوجية للمناهج التاريخية، بما جعل البحث التاريخي يعتمد على الرواية التوراتية اعتماداً كاملاً تقريباً.

اتخذ البحث الأثري في مراحله الأولى شعار الكشف عن أرض التوراة، بما أضافى على علم الآثار طابع قداسة زائف. ويعتبر مشروع (مسح غرب فلسطين) 1871-1878، الذي قام به صندوق استكشاف فلسطين تحت إدارة الضابطين البريطانيين كوندر وكينشنر، حجر الزاوية لهذا النشاط الكبير. وبدأت كذلك أعمال التنقيب الأولى في المواقع ذات الأهمية التوراتية. وكان الحصول على اللقى الأثرية جل اهتمام بعض البعثات الأولى. وكانت البعثات الأثرية تمولها المتاحف الأوروبيّة الكبيرة مقابل

وقد ارتبطت بدايات البحث التاريخي والأثري في فلسطين بجهود المستشرقين الأوائل أمثل كارستن نيبور وريتشارد لبسوس وهايبريش بروغش وبيركاردت وادوارد روبينسون وفان دير فلدة وأخرين، من الذين دشّنوا بداية مرحلة جديدة من الاستكشاف العلمي الواقعي للشرق. وفي سنة 1803، كتب المستشرق الألماني ألریخ غاسبر سیتزن، الذي اتخذ اسم موسى الكليم في محطةه الاولى في حلب ضمن جولته لاستكشاف البحر الميت، "بان الشرقيين يشر مثلنا تماماً". وهو اكتشاف يعبر عن حالة العزلة التي خيمت على العلاقة ما بين الشرق والغرب.

ولا شك في أن النشاط الصهيوني مثل أحد أوجه الاستشراق في فلسطين. وابلغ دليل على ذلك ما كتبه الروائي الأمريكي مارك توين عن مشاهداته في الأرض المقدسة سنة 1878، والتي وصفها بأنها بلد موحشة وفقرة وأن حجمها الصغير لا يتاسب مع عظمتها. وهي شهادة معتمدة من العقل الاستشرافي. واستغلت شهادة توين الحركة الصهيونية في تبرير وعد بلفور لتكون حجة على صواب الدعاية الصهيونية عن الشرق المختلف والاستعمار المتنور. وفي ذات السياق، فإن المستشرق الفرنسي كليرمونت غانو قارن بين سكان فلسطين الأوائل وسكان فلسطين الحاليين. وفي سنة 2003، وضع فيليب بالدنز بيرغر كتابه بعنوان (الشرق الجامد)، ويفصّل فيه سكان فلسطين وعادات أهلها باعتبار ذلك حالة ثابتة.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، انتهت حالة الصمت الجائمة على التلال الأثرية الغافية من آلاف السنين في فلسطين والدول المجاورة. وأرسّت هذه المرحلة منطقات البحث الأثري المعاصر في فلسطين، بالتوافق مع تأسيس صندوق استكشاف فلسطين سنة 1865 في بريطانيا. وترافق هذا الاهتمام مع بداية تطلعات بريطانيا الاستعمارية نحو المنطقة. وشهدت هذه الفترة اقامة العلاقات الفصلية بين فلسطين والعديد من الدول الأوروپية، واحتلّت في هذه الأونة الدوافع العلمية مع الأهداف الاستعمارية البريطانية والصهيونية الصاعدة. وببدأ مفهوم "الأراضي المقدسة" الذي حمله المؤمنون الأوائل



المشروع الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين. وشاركت مشاركة فاعلة في عملية التلفيق التاريخي. ولم يغير من هذا الواقع ظهور بعض الاتجاهات النقدية انطلاقاً من أرضية توراتية، والتي تحفظت على الرابط العفوبي بين الروايات التوراتية ونتائج التتفقيات الأثرية.

التراث الثقافي والاحتلال

ترك حرب عام 1948، وتشتت الشعب الفلسطيني من أرضه، وفيما دولة إسرائيل على الجزء الأعظم من فلسطين، أثاراً بعيدة المدى على العمل الأثري في فلسطين. وعلى أنقاض دائرة الآثار الفلسطينية، أقيمت دائرة الآثار الإسرائيلية، وتوقفت فصلية دائرة الآثار والمنشورات الأخرى عن الصدور، بما في ذلك مجلة جمعية الاستكشاف الفلسطينية. وكان ذلك جزءاً من عملية طمس الهوية الحضارية للشعب الفلسطيني. ودخل علم الآثار الفلسطيني، بالمعنى القومي، غياب النسيان وتفرق علماء الآثار في المنافي متقلين بهموم حياتهم الجديدة. وكان الحدث الدرامي الأكبر الذي ألم بالشعب الفلسطيني هو تدمير ما يزيد عن أربعين ألف مبنى وقرية فلسطينية بمعالمها وبيوتها وذكرياتها.

تركز النشاط الأثري الإسرائيلي على محاولة استعادة مشهد تاريخي اسطوري، وانتاج رواية تاريخية احادية تتفىي الطابع التاريخي التعديي الحاضر للبلاد، لتبرير المشروع الاستيطاني الكولونيالي الجديد على أرض فلسطين، بالتركيز على فترات وموقع بعينها ينظر إليها علماء الآثار الإسرائيليين باعتبارها مسرحاً للأحداث التوراتية المفترضة في فلسطين. ورغم أن هذه الفترات ليست سوى حلقات بسيطة في التاريخ الحضاري الفلسطيني، فقد جرى تضخيمها على نحو يفوق التصور. أما الجانب الآخر لهذا التوجه فهو الإهمال التلقائي لآثار الفترات الأخرى، وخاصة آثار الفترة العربية الإسلامية، لانتقاء الدافع الإيديولوجي للاهتمام بها.

أما النشاط الإسرائيلي الأوسع فقد تركز في مدينة القدس (صورة 3) تحت ستار العمل الأثري بهدف تهويد المدينة والغاء طابعها التاريخي العربي.

نسبة معينة من اللقى الأثرية. وشهدت هذه المرحلة أيضاً تنافساً شديداً بين القوى الاستعمارية الأوروبية على الحصول على الغنائم الأثرية، وكان لقائل الدول الأوروبية دور نشط في هذا المجال. وسعت مؤسسات دولية ودينية لشراء الأراضي والواقع ذات القيمة الأثرية والتاريخية والدينية وتملكها مستغلين عدم دراية السكان بقيمتهما التاريخية.

وشهدت المرحلة الممتدة ما بين الحربين العالميتين 1917-1945 تطورات هامة، تمثلت في تأسيس دائرة الآثار الفلسطينية وإقرار قانون آثار فلسطيني تحت حكم الانتداب البريطاني. هذا إلى جانب تأسيس متحف الآثار الإسلامية سنة 1923 ومتحف الآثار الفلسطيني سنة 1938. وجرت في هذه الفترة تتفقيات أثرية موسعة في عدد كبير من المواقع الأثرية. وفي هذه المرحلة تكونت حول المدرسة الأمريكية للأبحاث الشرقية في القدس حلقة فكرية تركت بصماتها القوية على البحث الأثري الفلسطيني، عرفت باسم المدرسة التوراتية. وتحلق حول هذه المدرسة عدد من الدارسين أبرزهم وليم فوكسوبل ألبرایت ونیلسون غلیک وأرنست رایت، وتوصف باعتبارها حركة بروتستانية رجعية لدراسة العهد القديم، نمت في مناخ الثلاثينيات المحافظ في أمريكا وهمنت على المسرح الأثري في فلسطين طوال أكثر من ثلاثة عقود.

واستخدمت هذه الحلقة نتائج علم الآثار استخداماً براغماتياً في تأكيد الروايات التوراتية وتبرير



(3) المسجد الأقصى وقبة الصخرة في القدس

وتؤدي التربية دوراً أساسياً في زيادة فهم المتعلمين للتقاليد والثقافة المحلية والوطنية والعالمية، وفي تنمية القيم الأساسية المشتركة لأبناء الشعب الواحد. الأمر الذي يعمق الإحساس بالهوية الوطنية وبالذات الحضارية، وفي الوقت نفسه، يؤكد على أن التراث الثقافي الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي العربي والتراث الإنساني، بما يجسد القيم الإنسانية المشتركة للبشرية جماء، ويعزز قيم التسامح والاحترام المتبادل للتراث الثقافي.

وفي فلسطين، يشكل التراكم الحضاري الطويل على مدار أكثر من مليون سنة، والتراث الروحي والديني والتلوّع الفريد للثقافات على هذه البقعة الصغيرة، العوامل المكونة للشخصية الثقافية والوطنية الفلسطينية. وقد أدى التراث الثقافي دوراً كبيراً في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، رغم كافة محاولات النفي والطمس التي تعرض لها. كذلك، فإن التراث الثقافي، بأشكاله المادية وغير المادية، عنصر توحيد لشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده.

لقد مثل تاريخ فلسطين أحد ميادين الصراع الإيديولوجي الرئيسية على مدار القرن الماضي. ويتصحّر ذلك من استغلال الحركة الصهيونية الواسع لنتائج علم الآثار لتبرير الادعاءات الإيديولوجية على أرض فلسطين وتفويض حقوق الشعب الفلسطيني في تاريخه وأرضه، وفي إطار معركة امتلاك التاريخ، وهي معركة لا تقل ضراوة عن معركة امتلاك الأرض. لم يكن علم الآثار علماً محايضاً في فلسطين. وقد كتب عالم الآثار البريطاني السير مورتимер ويلر: "فلسطين هي المكان الذي أرتكت فيه الخطايا باسم علم الآثار أكثر من أي بقعة أخرى على وجه الأرض". وجاء اختلاق إسرائيل القديمة (ويتلام 1999) معدلاً موضوعياً لمحاولة إسكات التاريخ الفلسطيني وتجريد الشعب الفلسطيني، ليس من أرضه فقط، وإنما من تاريخه أيضاً. ومن أجل تأكيد الحركة الصهيونية لروايتها المختلفة، لجأت إلى تدمير الرموز الثقافية للشعب الفلسطيني ومحاولة ادعائها والاستيلاء عليها. وهذا ما حدا بالحركة الصهيونية إلى تدمير القرى والمدن الفلسطينية على نطاق واسع سنة 1948،

وقد بدأ بدمير حارة المغاربة سنة 1967، وما زال يواصل داخل البلدة القديمة وخارجها، وخاصةً في محيط المسجد الأقصى ومنطقة سلوان، وشق الانفاق في المناطق المحاذية للحرم الشريف، وتدمير رواية إيديولوجية احادية الجانب لتأريخ المدينة. أما السنة الأخرى لظاهرة الآثار الإسرائيليّة فهي تهويّد أسماء الأماكنة العربية واحتاجها من التداول اليومي واستبدالها بأسماء يهودية.

ومنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، مارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة التهويد المنهجي وربط العمل الأثري بالخطط الاستيطانية سعياً منه للسيطرة على الأراضي الفلسطينية بدعوى تاريخية وأثرية زائفه. ولقيت بعض محاولات المراجعة التاريخية الخجولة لدور علم الآثار، التي قادها بعض علماء الآثار الإسرائيليين أمثال إسرائيل فنكشتاين وزئيف هرتزوغ ورفائيل غرينبرغ، استجابة محدودة لدى الاتجاه السائد. ولكن المتغير الأبرز في السنوات الأخيرة هو محاولات المراجعة الجذرية وال شاملة للتاريخ الصهيوني التي قادها مؤرخون يهود أمثال مiron بنفستي وايان بابي وموشيه ساند، والتي بدأت تترك ظلالها على الرواية الصهيونية الرسمية.

التراث الثقافي والهوية

يواجه الشعب الفلسطيني تحديات جمة على أرضه، وهي تحديات تتمحور حول وجوده وثقافته وهويته وأماضيه ومستقبله. وبؤدي التراث الثقافي دوراً كبيراً في تعريف الهوية الثقافية الفلسطينية وعملية صياغتها وإعادة صياغتها في مجرى الصراع الدائر. وقد بينَ د. رشيد الخالدي في كتابه (الهوية الفلسطينية وبناء الوعي القومي الحديث) أن الهوية الفلسطينية هي بناء موضوعي يخضع للتطور، تشكل باعتباره نتاجاً لعملية حضارية تارikhية طويلة وله مقومات ثقافية واجتماعية وسيكولوجية، ولم يتشكل باعتباره رد فعل انعكاسي على المشروع الصهيوني، وهو يرتبط حتماً بالكيفية التي تعرف فيها المجموعة ذاتها وكيف يعرفها الآخرون. ولا شك في أن النكبة ومعاناة اللجوء وحياة الشتات ومقاومة الاحتلال تشكل عناصر اضافية للهوية الفلسطينية المعاصرة وتسمم في عملية صياغتها.



إدارة التراث الثقافي في فلسطين

بعد توقيع مذكرة التفاهم سنة 1993، جرى نقل صلاحيات الآثار في أريحا وغزة إلى السيطرة الفلسطينية. وفي العامين 1994 و 1995، نقلت الصلاحيات والمسؤوليات في أجزاء إضافية من الضفة الغربية وقطاع غزة في العديد من المجالات، بما في ذلك الآثار في المنطقتين "أ" و "ب". أما المنطقة "ج"، فلم تُنقل صلاحيات الآثار فيها إلى الجانب الفلسطيني كما كان متفقاً عليه، وبقيت تحت الاحتلال التام.

وعلى أية حال، في ظل غياب اتفاق نهائي، تعتبر إسرائيل قوة محتلة ملزمة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية التراث الثقافي، وخاصة اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح لسنة 1954، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، وتوصيات اليونسكو بشأن المبادئ الدولية المنطبقة على التحنيفات الأثرية في نيودلهي لسنة 1956، والعديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بالممتلكات الثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد تأسست دائرة الآثار في ظروف بالغة التعقيد. وهي لا تملك الأرشيف الأثري ولا المواد الأثرية المكتشفة أثناء التنقيبات السابقة التي جرت على أراضيها. ورغم ذلك، فقد منح الوضع الجديد الجانب الفلسطيني، الذي حق حكماً ذاتياً محدوداً في نهاية القرن الماضي، دوراً مستقلاً جزئياً لاستكشاف تاريخ فلسطين من مصادره الأولية، والمشاركة في كتابة تاريخ فلسطين، وهي مهمة بقيت حكراً على البعثات الأثرية الإسرائيلية والأجنبية حتى فترة قريبة. وشكلت نقطة البداية لعودة رسمية للتاريخ منذ النكبة سنة 1948.

إن الرؤية التي انطلقت منها جهود دائرة الآثار والترااث الثقافي في البحث والحماية والتربيبة والحفظ والنشريعات، هي في جوهرها تلك المعايير المعاصرة المتعارف عليها عالمياً. وهي النظرة الإنسانية الحديثة التي تنظر إلى الدور التكاملي للحضارة الفلسطينية ضمن الحضارة الإنسانية، والتي تجعل من علم الآثار في فلسطين جهداً علمياً بحثاً في إطار المجهود العلمي الدولي.



(4) سلطة الاحتلال الإسرائيلي تشق شارع في المركز التاريخي لمدينة الخليل

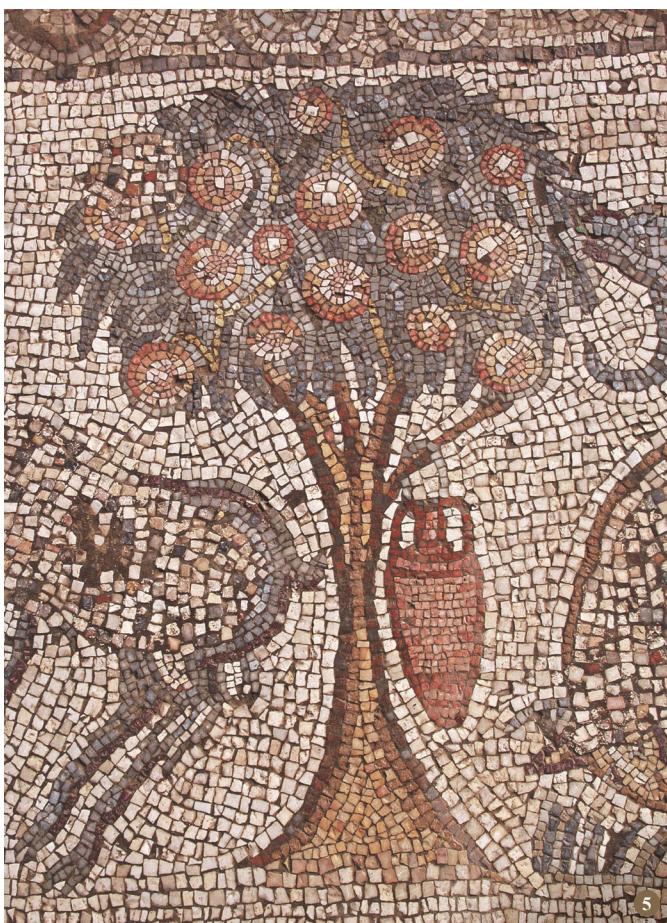
بكل ما تحويه من تاريخ وذكريات، في سياق عملية الاقلاع والتهجير، ثم تدمير الرموز الدينية كالمساجد والكنائس والمقامات، ونهب الوثائق والارشيفات والمكتبات العامة والخاصة (صورة 4). كل ذلك في إطار سعيها لإحلال تاريخي كلي.

وتأتي محاولة وأد التاريخ الفلسطيني ونفي الماضي الفلسطيني لتكون مقدمةً للفي وجود الشعب الفلسطيني في الحاضر والمستقبل. ورغم عظم المحاولات المبذولة، والتي اتخذت صيغة إغاء منهجي للوجود الفلسطيني بتدمير مدنه وقراه والاستيلاء على أرضه وبيوته، وشطب اسم فلسطين من الخرائط والأطلس وكتب التاريخ وكتب المدارس، فقد باءت هذه المحاولات بالفشل. وبقي الشعب الفلسطيني على جزء من أرضه مستعيداً كينونته من جديد. ولا شك في أن التراث التقافي أدى دوراً حاسماً في الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات.

وتشير الأمثلة التاريخية لمرحلة ما بعد الاستعمار إلى أن تدمير العالم المادي لشعب ما لا يؤدي بالضرورة إلى تدمير الذكرة التاريخية، بل يمكن له على النقيض من ذلك أن يواظبها ويؤججها. ومن هذا المنطلق، وليس من موقع النقاول التاريخي، يمكن القول بأنه ليس بوسع أية قوة مهما بلغت سلطتها إغاء هوية شعب آخر من دون ارادته.



ادراج عدد من المواقع في قائمة التراث العالمي. ولا بد من أن هذا الصمود أمام الموجة الصهيونية العاتية يفسر ما كتبه ادوارد سعيد عن قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود أمام الفضائع الصهيونية دون أن يستسلم بأنها معجزة جماعية.



5



6

(5) أرضية فسيفسائية من الفترة البيزنطية، غزة
 (6) من فعاليات اليوم المفتوح في تل بلاطة

بدأت دائرة الآثار والتراث الثقافي في وزارة السياحة والآثار، بالتعاون مع المؤسسات العاملة في مجال التراث الثقافي وبدعم دولي، برنامجاً تطويرياً طموحاً منذ سنة 1994 شمل عدداً كبيراً من مواقع التراث الثقافي (صورة 5، صورة 6)، انطوى على التنقيب الإنقادي في عشرات المواقع الأثرية، والتنقيبات الفلسطينية-الدولية في عدد كبير من المواقع الأثرية، مثل: تل السلطان وقصر هشام وتل بلاطة وخربة بلعمة وتل البلاخية وتل العجول. وشمل العمل تأهيل المراكز التاريخية في مدن القدس وبيت لحم والخليل ونابلس وغزة والماراكز الريفية. وشمل البرنامج أيضاً إنشاء العديد من متاحف الآثار والتراث إلى جانب بناء قدرات المؤسسات ووضع برامج التدريب.

وقد أظهر التنقيب الإنقادي المنظم آثاراً هامة ألقى الضوء على مراحل مختلفة في التاريخ الحضاري الفلسطيني، وصار، في الوقت نفسه، مادة أولية للدراسة. واسهمت هذه التجربة العملية في تأسيس المدرسة الميدانية في الآثار. وفي الوقت ذاته، أصبحت مادة أولية لإعادة كتابة التاريخ الحضاري الفلسطيني من مصادره الأولية على أساس علمية موضوعية ودون تحيز إيديولوجي.

وقد مثل النشاط الثقافي في العقود الأخيرة بداية دور فلسطيني فاعل في الحفاظ على تراثهم الثقافي، وعودة رسمية للتاريخ بعد أن فشلت محاولات النفي التاريخي السابقة. وببدأ الفلسطينيون بعيدين كتابة تاريخهم من مصادره الأولية متسلحين برؤيه شمولية للتاريخ الحضاري الفلسطيني تتطرق من اعتبار أن جميع أشكال التراث الثقافي، بغض النظر عن بعدها الثقافي أو الديني أو الإثني، تكون جزءاً لا يتجزأ من الذاكرة التاريخية للشعب الفلسطيني. وتتعلق كذلك من الإدراك بأن التراث الثقافي الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من التراث الإنساني.

وقد تجلى ذلك في انضمام فلسطين إلى منظمة اليونسكو، وتصديق فلسطين على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية التراث الثقافي، وتعزيز دورها في لجنة التراث العالمي باعداد لائحة وطنية للتراث العالمي، والعمل على

مصادر مختارة (ببليوغرافيا)

المراجع العربية:

- البراءت، وليم. 1988. آثار فلسطين (ترجمة د. زكي اسكندر و د. محمد عبد القادر محمد). دار الأسوار: عكا
- بار يوسف-عمحي مزار، 1994. علم الآثار في إسرائيل، وجهة نظر إسرائيلية. المركز العربي للدراسات المعاصرة: القدس.
- (ترجمة د. حمدان ط).
- الخالدي، وليد. 1998. كي لا ننسى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.
- طه، حمدان. 2004. إدارة التراث الثقافي في فلسطين. المشروع القافي الفلسطيني واستراتيجيته المستقبلية، أوراق ندوة القاهرة 26-24 تموز 2003، القاهرة. منشورات المجلس الأعلى للتربية والثقافة، فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع: عمان: 198-171.
2009. التراث الثقافي والهوية الفلسطينية، في الهوية الفلسطينية إلى أين؟ جمعية اعاش الاسرة. مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، البير: 85-99.
2015. التنقيبات الاسرائيلية في القدس والادبيولوجيا الاستيطانية، مشارف مقدسية، 10-16.
2016. إدارة الآثار تحت الاحتلال في فلسطين، مجلة تحولات مشرقية، العدد رقم 9، 47-15.
- وبنلام، كيت. 1999. اختلاق إسرائيل القديمة. سلسلة عالم المعرفة، الكويت (ترجمة د. سحر هندي).

المراجع الأجنبية:

1993. *Declaration of Principles on Interim Self-Government for Palestinians*. (Washington, DC), 13 September 1993. The PLO Negotiations Affairs Department Website, <https://www.nad.ps/en>
- Ilan, D., Uzi D. and G. Avni. 1989. Plundered! The Rampant Rape of Israel's Archeological Sites. Biblical Archeology Review, Vol. XV (March/April): 38, 42.
- Maniscalco, F. (ed.). 2002 The Historical Monuments of Gaza Strip. Meditrraneum, vol. Vol. 2, Massa editore: 243-259.
- Maniscalco, F. (ed.). 2005 Recent Archeological Survey and Excavations in Gaza region. Meditrraneum, vol.5, 5, Massa editore: 245-264.
- Nigro, L., and H. Taha (editors). 2006. Tell es-Sultan/Jericho in the Context of the Jordan Valley, Site Management, Conservation and Sustainable Development, ROSPAT 02, Rome.
- Oyediran, J. 1997. Plunder, Destruction and Despoliation. An Analysis of Israel's of the International Law of Cultural Property in the Occupied West Bank and Gaza Strip. Al-Haq, Ramallah.
- Sadeq, M. 2000. The City of Gaza and the Surroundings Area during the Roman-Byzantine Period, Adamatu, 2: 27-42.
- Taha, H. 1998. The Emergency Clearance Campaign of One Hundred Sites in Palestine. Al-Muhandis, no 42: 36-40.



- Taha, H., 2001. The History and Role of Museums in Palestine. *Museums and Collections of Archeology and History*. 9: 25-27.
- _____ 2005. A Decade of Archeology in Palestine. In F. Maniscalco (ed.) *Tutela, Conservazione e valorizzazione del patrimonio culturale della Palestina, from the series "Mediterraneum: Tutela e valorizzazione dei beni culturali ed ambientali"*, vol. 5. Naples: Massa Editore. 63-71.
- _____ 2008. The Palestinian Department of Antiquities and Cultural Heritage, introducing 12 Years of archeology in Palestine, *Minerva Magazine*, Jan./Feb.
- _____ (ed.). 2009. *Directory of Museums in Palestine*. Ministry of Tourism and Antiquities: Ramallah.
- _____ (ed.). 2009. *Inventory of Cultural and Natural Heritage Sites of Potential Outstanding Universal Value in Palestine*. 2nd edition. The Department of Antiquities and Cultural Heritage, Ministry of Tourism and Antiquities: Ramallah.
- _____ 2010. The Current State of Archeology in Palestine. *Present Pasts*. 2, 1: 16-25.
- _____ 2014. The State of Archeology in Palestine. In R. Elter (ed.) *Patrimoine en Palestine*. Riveneuve editions: Paris. 23-41.
- Taha, H. and G. van der Kooij (eds). 2014. Teachers Handbook for Archeological Heritage in Palestine, Tell Balata. Ministry of Tourism and Antiquities, Department of Antiquities and Cultural Heritage, Publications of the Tell Balata Archeological Park Project.
- UNESCO. 1985. Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of the ownership of Cultural Property. UNESCO, Paris.
- Wheeler, M. 1954. Archeology from the earth. Oxford University Press.

15. التراث الثقافي في فلسطين: الترميم باعتباره عملية لخلق المعنى

د. خلدون بشارة

ووصمها. فمن خلال المشاركة الفاعلة مع المجتمع، ووضع النماذج والتجريب، تمكن "نشطاء الحفاظ" (وهي تسمية أفضل من "الفاعلون في مجال الحفاظ") من وضع التراث المبني على منهج أعمال القطاعين العام والخاص في فلسطين.

تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها مؤسسات التراث تلك والناشطين في فلسطين في أنه يملون في مجال يستلزم، بالضرورة، العمل بشروط وقواعد محددة سلفاً تكون أوروبية المنظار (أو تتخللها صور خيالية استعمارية/شرقية عن الفضاءات والثقافات المحلية). لمحاولة تصحيح هذه الصورة المشوهة، يحاول نشطاء الحفاظ أن يبيّنوا في الممارسة العملية أن التراث الذي يستعيدهم ليس ماضياً ثابتاً تقط في لحظة معينة وسلم إلى جيل المستقبل في أفضل حالة حفظ، ولا هو جميل على أساس معايير جمالية محددة سلفاً، ولا هو أخضر وفق الهندسة البيئية المثالية؛ بل هو فضاء يتطلب تدخلاً وتجارب تتيح ظهور معانٍ جديدة للتراث، ومعايير جمالية، ومنهج وخطاب بيئي.

في واقع الأمر، في نظر الفلسطينيين، فإن قضية القافة ليست أمراً معطى، ولا تزال هي فضاء الامتياز للتنافس والتأمل للمفهوم ذاته للثقافة والهيمنة والاستقلال. منذ عام 2001، تمكن مركز رواق من ترميم أكثر من 120 مبنى تاريخي في مراكز خدمة المجتمع وتحسينها. ومنذ عام 2007، تمكن رواق من العمل على نحو شمولي في 20 قرية من بين 50 أعطاهما رواق أولوية باعتبارها فضاءات لقرارات وإمكانيات تراثية خاصة. منذ عام 2005، نفذ رواق أيضاً خمس دورات من بینالي رواق (البينالي الوحيد في العالم الذي يهتم بالتراث وليس بالفن أو العمارة)، وشارك في تنظيم خمس دورات من بینالي قانديا الدولي (وهو منصة لتبادل المعرفة، وعرض القضايا التي تهم فلسطين والفلسطينيين وتمثيلها). من خلال ذلك، ينضم رواق عن "الطابع غير الحكومي" للتراث، وكذلك عن الخطاب ذي السمة الطبيعية وعن الظروف المنهكة، مع تمكين معاني وعلاقات جديدة في الظهور. لتوضيح ذلك، سوف أسلط الضوء على مشروعيننفذهما رواق في الآونة الأخيرة.

عادةً ما يجد أولئك الذين يعملون في مجال التراث الثقافي أنفسهم محاصرين بتصورات متضاربة. فمن ناحية، هم يملون في مجال له ظروف تسود فيها الهيمنة، ومن ناحية أخرى، يطلبون الاستقلال عن هذه الظروف. في فلسطين، تركت آلاف مؤلفة من المباني التاريخية تنداعى وتتدحرج، بسبب عدم وجود إطار قانوني لحمايتها، والإفقار إلى الإرادة السياسية، وعدم احترام المباني والبلدان التاريخية، فضلاً عن نقص الموارد البشرية والمالية.

إن استعادة التراث، بالضرورة، خطاب متعدد الأوجه لا يمكن استيعابه بالوصفات التي سبق صياغتها، وذلك بسبب تعقيد كلٍ منها والسياق الوحيد الذي تحدث فيه مسائل التراث. على سبيل المثال، إن النضال السياسي، الذي تجلّ أيضًا في تدمير التراث المبني في فلسطين منذ عام 1948، يجعل من مواقع التراث ساحات قتال حيث يُصاغ الماضي، ويتنازع فيها على الروايات، ويتفاوض فيها على الهويات.

في ظل غياب دولة وطنية مركبة قوية في فلسطين (بسبب العوامل الداخلية والخارجية)، احتل المجتمع المدني، الذي تترزعه المنظمات غير الحكومية، مكانة غريبة في مشهد التراث في فلسطين؛ ذلك أنها تحمل محل الدولة وتتدخل في البيئة المبنية باعتبارها وسيلة لتحسين الظروف المعيشية للشعوب الأصلية والمساهمة في الصمود في وجه الإبادة.

مركز رواق: ناشط تراثي

يعمل رواق، بصفته مؤسسة ثقافية منذ عام 1991، على جعل التراث أمراً رئيسياً لدى الجمهور العربي ليكون وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. لتعزيز هذه الفرضية، يعمل مركز رواق على تكثيف الهياكل التاريخية لتكون البنية التحتية الثقافية التي يمكن أن تكون بمثابة ساحات للتغيير الاجتماعي: الفضاءات التي يجتمع فيها الناس ويتحدون ويتفاوضون ويعقدون مرة أخرى عقداً اجتماعياً يجعل منهم مجتمعًا واحداً. يسعى رواق ومنظمات التراث الشبيهة له في فلسطين إلى عكس اتجاه ظروف تهميش المدن والمباني التاريخية

العمل (الهدية التي يقدمونها) العلاقات بين العمال وأسرهم، مما عزز العقد الاجتماعي وتكافل الجيران مع بعضهم البعض في تلبية احتياجاتهم وسط معاناة المعيشة والصراعات السياسية. وبالرغم من ذلك، قدمت هذه التجربة استخداماً بديلاً للوقت خارج أنماط الإنتاج الرأسمالية السائدة.

سترة النجا: مشروع إعادة تأهيل ريف القدس وتطويره

يعمل مركز رواق، على مدار السنوات الخمس الماضية، على إيجاد رؤية تستجيب التحديات الجغرافية السياسية التي تواجهها القدس، بما في ذلك الفصل والتقييد والتهبيش، وتنفيذ هذه الرؤية. وتقوم هذه الرؤية على خبرة رواق في إعادة تأهيل المباني التاريخية لكون مراكز مجتمعية، في شفاط وأبو ديس وعانتا وحزما وبيت إجزا، وتجربتها في إعادة تأهيل ريف فلسطين في إطار برنامج القرى الخمسين الأكثر أهمية، بما في ذلك بيت إكسا وجبع.

من خلال مشروع "سترة النجا"، يعمل رواق على إيجاد محاولات مبتكرة للاستثمار في الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية لريف القدس لتعزيز الوجود الفلسطيني، ومقاومة محاولات الاحتلال للتقييد والتشريد التي تهدف إلى عزل مدينة القدس عن بيئتها الشعبية والطبيعية، أي ريف القدس.

في ضوء تجربة مركز رواق في مجال الحفاظ وإعادة التأهيل في بيت إكسا وجبع، ومن خلال مشروع "سترة النجا"، اعتمد المركز عام 2017 نهجاً يعدّ ريف القدس كتلة واحدة، وليس مجموعة من القرى المنفردة. استكشف رواق إمكانيات إعادة تأهيل المراكز التاريخية ضمن سياقاتها الحضري الأوسع، وعلاقاتها التاريخية ببعضها من ناحية، وبمدينة القدس من ناحية أخرى.

لتسریع عملية إعادة التأهيل، وتحقيق أقصى استفادة للمجتمعات المحلية، وتحدي المشروع الاستعماري، تبني رواق نهج الكتلة الواحدة من أجل الحفاظ على التراث الثقافي. من خلال هذا النهج، يعترف رواق بأهمية كل قرية، مع إدراك أهمية الترابط الممكن بين هذه الأماكن في المصلحة المشتركة لمجتمعاتها.

العون: عندما يكون الوقت اجتماعياً

في السنوات العشر الأخيرة، شارك مركز رواق في إعادة تأهيل الشقق التاريخية السكنية، أو ما يطلق عليه رواق مسمى "السكن التاريخي". وقدتمكن رواق من استعادة عشرات المنازل التاريخية الصغيرة في مختلف قرى ريف فلسطين، من خلال إحياء مفهوم "العون". ويعني مصطلح العونة "مساعدة" بعض الناس لبعضهم في تنفيذ مشاريع أو مناسبات وإن تكون مستحيلة التنفيذ على نحو فردي (مثل الحصاد، وحفلات الزفاف)، ورعاية الأطفال، وبناء منزل من الحجر)، دون إشراك التحويلات المالية بين المعنيين بالصفقة.

لقد ضاعت طريقة "العون" في فلسطين المعاصرة بسبب أنماط جديدة من الإنتاج والتکاثر. كانت المجتمعات التقليدية قد ظهرت حول منازل ذات فناء تعيش فيها أسر كبيرة مرتبطة ببعضها بعلاقات القرابة، واقتصرت تقليدياً تطور بالإرتباط الزراعي. تتطور المجتمعات "الحديثة" من نواة عائلات صغيرة تعيش في شقق مفردة أو منازل منفصلة، وتعتمد اعتماداً أساسياً على سوق العمل من أجل العيش.

بسبب ارتفاع البطالة في ريف فلسطين، تمكّن مركز رواق من تعبئة المجتمعات (العمال غير العاملين على وجه الخصوص) لترميم منازلهم باستخدام طريقة العون. وفي حين قدم رواق خطط الترميم والمواد والمعرفة التكنولوجية، فقد قدم العمال وقفهم (الرجال والنساء) لتنفيذ ترميم منازلهم. وبدلاً من ترميم منزل واحد، تمكّن رواق من ترميم منازلين أو ثلاثة بميزانية واحدة، لأن معظم ميزانيات الترميم تدفع عادة إلى العمل في مثل هذا النشاط الحرفي للغاية.

وأحدى النتائج التلقائية لهذا المشروع هي توفير المنازل للمجتمعات المحتاجة. وكانت النتائج الأخرى غير المقصودة (وربما مقصودة) لهذه المساعي هي التزود بالمعرفة وتدريب العمال على الجراف وأساليب العمل التي اختفت، وبالتالي تزويد العمال العاطلين بالمهارات التي يمكنهم الاعتماد عليها لكسب لقمة العيش.علاوة على ذلك، أحيا تبادل

ثقافي في فلسطين. وهو يتكون بما يمكن أن يحدث إذا أرلنا الحدود، وأعدنا ترابط القرى ببعضها البعض، وأعدنا ترابط المدن في جميع أنحاء فلسطين. كتل المجموعات، إذن، يصير مفهوماً ورؤياً وإمكانية ووسيلة للتجربة في مجال الفضاء المستعمر، والمحرر، والمتنازع عليه.

الاستنتاجات

عند ترميم المباني التاريخية في جميع أنحاء فلسطين، يبذل مركز رواق الجهد لتكيف الهياكل المهجورة للاستخدام الجديد مع حماية البيئة والمواد الأصلية للصروح التاريخية. تلتقي أخلاقيات الحفظ وقوى الإبداع لإنتاج فضاءات ممتعة لوظائف المجتمع الجديدة، فُضاف طبقة جديدة، ومعنى جديد، وتفسير جديد لهذه المواقع إلى قصة الفضاء.

لا يزال العمل في مجال استعادة التراث في فلسطين مسألة حساسة، لأنه يهتم بحماية البيئة الهشة والضعيفة التي أغلقت عليها الأبواب إما بسبب الإهمال أو الصراع السياسي. وفي مثل هذه الظروف، يكمن التحدي في كيفية استخدام التراث، في ضوء التجارب وأساليب العمل غير الأوروبية، ليكون وسيلة لخلق مشكلة في خطاب التراث الأوروبي نفسه، مما يسمح بعمليات "إنهاء الاستعمار". ويتمثل التحدي الآخر في كيفية إعادة النظر في التراث بصفته وسيلة لإنتاج المعرفة بالجغرافيا والتاريخ وأساليب البناء التي فقدت منذ أمد بعيد وسط عمليات التحضر والتحديث.

أختتم المقالة بمحاجة سياسية نوعاً ما. افترض أن شطاء الترميم في فلسطين كانوا منشغلين فترة طويلة ليس باستعادة المباني التاريخية وأثارها فحسب، ولكن أيضاً باستعادة الممارسات التي اشتغلت عليها ذات يوم. وعند جعل هذه الممارسات المكانية ومشاعر الحنين صريحة، فإنهم يجعلون من الممكن تحويل التراث المعماري إلى رمز. وبما أن الرمز شكل جمالي صيغ صياغة واضحة، فهو يصير متاحاً للعمل السياسي. إن استعادة التراث في فلسطين وتشييط المراكز التاريخية هو، وبالتالي، ممارسات حوارية لا تكون تمثيلاً صريحاً، ولكنه مشاركة إبداعية مع السياسيين.

هذا النهج لا يستسلم لمحاولات تجزئة فلسطين إلى جيوب صغيرة يسهل التحكم فيها، ولكنه يضمن عدم ترك أي فرد لوحده أو مجموعة بمفردها، وتقديره أنه لا توجد مساحة غير مهمة.

يعمل رواق حالياً في كفر عقب وقلدية والجبوجع، ولديه خطة - ضمن الموارد المتاحة - للوصول إلى جميع قرى ريف القدس الغنية بالتراث المعماري، والتي لا مثيل لها من حيث الأهمية باستثناء مدينة القدس.

كشفت الأعمال التي أنجزها رواق في كفر عقب وقلدية والجبوجع عن الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه ريف القدس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لفلسطين عاملاً. وكانت النتيجة الرئيسية لهذا العمل هي الوعي بهذه المناطق التي لا يعترف معظم الفلسطينيين بأنها فضاءات ذات أهمية تراثية. شهدت هذه الواقع استقراراً بشرياً مستمراً على مدى آلاف السنين، وفيها آثار معمارية رائعة من العصر البرونزي والعصر الحديدي والعصور الهلنستية والرومانية والبيزنطية، وكذلك من العصور الإسلامية حتى الآن. هذه الاكتشافات تتحدى السجلات التاريخية الشحيحة عن هذه المناطق وتسمح لسكانها بالاتصال والتواصل مع قراهم الأصلية. كذلك كشفت جلسات التاريخ الشفهي في هذه القرى عن ترابط واضح بين هذه القرى من ناحية، وبينها وبين مدينة القدس من ناحية أخرى. علاوة على ذلك، فإن دراسة الفضاءات كشفت عن تنوع النباتات والحيوانات الكبير في المنطقة الواقعة داخل النظام البيئي الأوسع لفلسطين، وعلى نحو أدق، خلقت حلقة وصل مهمة بين المنحدرات الغربية والشرقية ل القدس.

يقترح مشروع "سترة النجاة" إعادة ربط هذه القرى بالشبكات وال العلاقات الاجتماعية، وتفعيل الأنشطة الثقافية، وتعزيز الاقتصادات المحلية المشتركة، وهو ما يساهم في إشكالية التشتت الجغرافي والحواجز المادية.

يفترض نهج كل المجموعات، الذي يبدأ من القاعدة إلى القمة، أن لجميع الأماكن القدرة نفسها من الأهمية في أي مشروع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو

16. إعادة التفكير: إعادة الاعمار والتأهيل

د. سلمى سمر دعوجي

أيضاً، وليس استثنائياً في اليمن حيث كان فقدان العمارة المحلية أبطأ من ذلك في بلدان أخرى، حيث قضي على النسيج الحضري أو أعيد إنشاؤه أو ترك ليتدهور وينهار (مثل عُمان أو مصر). وفي البلدان المجاورة، أعادت مدن مثل الشارقة والدوحة ابتكار التراث الحضري الجديد، وهو أمر لا وجود له. اليمن هي أيضاً أغنی حضارة في شبه الجزيرة العربية ذات تركيب متكملاً مستداماً، وهي مستودعها المعماري العال١، الذي لا مثيل له في أي مكان آخر.

تجدر الإشارة إلى أن عدم الاستقرار والفساد الاقتصادي والاضطرابات السياسية في اليمن، مثل الحرب، قد ساهمت بالفعل في حالة الدمار والإنهيار الحالية في البنية التحتية والحضارية. وكلامها يتطلب اتخاذ تدابير طارئة فورية لتخفيض الخطر والتهديد للنسيج الحضري، وحيثما أمكن، إعادة التأهيل وإعادة البناء. ومن هنا تأتي العملية التي تشمل إعادة التفكير وإعادة الابتكار. وتقدم لنا كل حالة مخططاً مختلفاً، عند إعادة رسم الطبقات الأصلية للمقاطعة الأولى أو المجتمع أو البلدة أو الحي، وهو ما يجعل الصورة كاملة.

من المهم الإشارة الآن إلى أنه في مشاريع العمارة والمدن التي عملت فيها، كان شائعاً مفهوم خاطئ عن قيمة الثقافة والعمارة ومعناهما. غالباً ما كان ذلك التبساً من خلال التقسيم التاريخي بين ما هو قديم وحديث أو جيد. وبعبارة أخرى، غياب الإشارة إلى التراث الثقافي للماضي والتراث الذي يرتبط بالمستقبل أو فقدانها. إن هذا الخط الذي يرسم عادة بين الماضي والمستقبل يُسأء فهمه أو يكون غير مفهوم في كثير من الأحيان (خاصة من السياسيين وجهات التطوير العمراني) الذين ينتقلون من التراث الحضري الموجود، ويهدمونه ويديروننه حيثما أمكن.

يقول فيليكس أرنولد: "كانت مدينة الزهراء عاصمة الخلافة الأموية في الأندلس في القرن العاشر، وهي اليوم أحد أهم مواقع الثقافة الإسلامية في الغرب. يكرس مشروع جديد لدراسة ساحة (بلازا دي أرماس)، الساحة العامة الرئيسية لمدينة الخليفة. تم توضيح تاريخ بناء الرواق، وكذلك إعادة بناء الرواق إستناداً إلى عناصر البناء التي ظهر عليها أثناء التنقيب فيه عام 1975. بالإضافة إلى ذلك، أجري مسح جيوفизيائي في المنطقة الواقعة شرق (بلازا دي أرماس)، من أجل دراسة الحد الشرقي للساحة. وأمكن تحديد البعد وهيك العديد من المباني. علاوة على ذلك، أجري مسح جيومغناطيسي في منطقة حديقة القصر".¹

يتحدث التعمير عن نظام للتوفيق بين حياتين وعهدين: الأضرار التي سبّقت المشهد المأهول والهجور والأضرار التي لحقت ذلك، وبين فقدان والاستعادة. إنها عبارة يتعلّمها المرء، تكون مفككة ومركبة على نحو تجريبي كما هو الحال مع مشاريع البناء التي عملنا فيها في اليمن، والمفارقة أن ذلك كان بين عامي 2007 و2014، في السنوات التي سبّقت الحرب الحالية.

يهدف النقاش هنا إلى إعادة التفكير والنظر في ما هو ممكن من أسلوب التعامل مع مشاريع إعادة الاعمار ونطاقها، بناءً على الأعمال السابقة المنفذة في اليمن. علاوة على ذلك، فإن الهدف هو دراسة أهمية التاريخ في إعادة النظر في العمارة وكيفية العمل مع تاريخ العمارة والتاريخ الحي والتعلم منهما باعتبارهما مورداً وحقلاً إبداعياً.

كانت ظاهرة المئات من المباني المهجورة في حضرموت، خلال العقد الماضي (2000 - 2013)، قد خلقت الحاجة للعمل مع هذه المباني وإعادة الحياة إلى المدن والقرى. لم يكن هذا وضعاً عادياً

¹ فيليكس أرنولد، مدينة الزهراء، إسبانيا. أعمال العام 2017.
Arnold, F. 2017. Madinat az-Zahrā', Spanien. Die Arbeiten des Jahres. DAI-publications, 2, 161-167.
<https://publications.dainst.org/journals/index.php/efb/article/view/2002/6194>
جرى الاطلاع عليه يوم 24 مايو / أيار 2018 في موقع Academia.edu
<https://publications.dainst.org/efb/2002/6194>



وتجديدها ضمن تلك المباني والبلدات والمكونات التي خلقت ثقافة غنية ناضجة تماماً. عندما تتحدث إلينا الجدران والمباني الموجودة في هذه الموقع المهدمة أو المدمرة، علينا الاستماع لها والرد عليها. ويأتي هذا أيضاً من الإدراك أننا لا نؤمن بتجاهل المباني أو هدمها للبناء من جديد. هذا هو مانحتاج إلى مراعاته، من أجل تخفيف الأضرار التي ترتكبها الحروب في المنطقة لتشجيع مقاولي الحرب والمطوريين والوسطاء وتوجيه الدعوة لهم، والذين يعملون على نطاق واسع في هذا المجال في انتظار الفرصة للاستيلاء على النسيج المقطع والممزق الذي ينطوي دائماً على تجريف المشاهد الثقافية وتسويتها، لإنشاء مراكز جديدة. يشهد تطوير (سوليدير) في وسط بيروت على هذا النوع المستهدف من عمليات التطوير التي تجريها الشركات الخاصة.

ظاهرة التدمير المقصود هي أحد أكثر الأوضاع التي تدمي القلب وتتغلغل في مدننا، كما شهدنا خلال العقود الماضية، ومنذ الاحتلال الأميركي للعراق، وما تلاه من الحروب المستمرة وقصف البلدان والمدن والقرى في سوريا واليمن. وفي حين تسبب حنف موقع (باميyan) بإدانة دولية وضجة يستحقها، غير أن نهب المتحف العراقي وأحتلال مدينة الموصل وحلب وتدميرهما الهائل، وليس أقل منهما أثار تدمر، فإن التراث الرئيسي المبني، المادي وغير المادي، الذي تعرض للسرقة والتهريب عبر الحدود الدولية أو المطارات، لم يخضع للتحديد إلى حد كبير، وكان موضع تجاهل ورفض ولم يُسجل. يشمل اختفاء هذه الحصيلة الضخمة من الثروة عصوراً تاريخية متعددة من الآشوريين والبابليين واليمانيين القدماء والمسيحيين الأوائل والإسلاميين حتى العهد العثماني، وتتضمن الآثار والمباني الأثرية في موقع التراث العالمي، والمدن (وفي الآونة الأخيرة، المحمية الطبيعية في سقطرى التي تخضع لقوى الإمارات الإمارانية).



وجه الدمار. "الوضع في اليمن: طفل يمني يجلس وسط ركام بيوت مهدمة بعد قصف جوي من قوات التحالف الذي تقوده السعودية على مشارف العاصمة اليمنية، صنعاء" وكالة الأنباء الفرنسية/معهد غيتي²

إن المكونات الثلاثة التي ناقشها (في الماضي أو الحاضر أو المستقبل) لا تفصل عن بعضها، والحدود التي تحدها غير ملموسة، فالأدلة تكمن في وجود مدن خالدة، ونسيج مدن، وبيئات مستدامة. وليس المقياس إن كنت تعمل على التراث أو تعامل معه باعتباره مفهوماً تجريدياً، ولكن في أسلوب التعامل المستثير والفهم (لنسيج الثقافي والمعماري) للتدابير التي ستتخذ في إجراء التدخل على المدى القصير (الأعمال الفورية أو الطارئة) لخدمة التخطيط طويل الأجل واستدامة مجموعة الهياكل. إن المعالجة وما يلحق من سوء الفهم لمسألة التراث باعتباره أطروحة منفصلة، معزولة عن نفس السياق الحضري أو التأثقي قيد المناقشة، هي فكرة مجردة تركت ليتعامل معها متخصصون غالباً ما يكونون أجانب عن الثقافة، وقد جلبوا للعمل بوظائف مؤقتة.

ينطوي العمل الرئيسي، موضوع نقاشنا، البناء لإنفاذ المساحات الحالية وتحويلها، والتي يجب استعادتها

² جزء من سلسلة من الصور بعنوان "الموقف في اليمن"، مع مقالة من جزئين عن احتلال قوات الإمارات لجزيرة سقطرى، جرى الاطلاع عليه يوم 3 يونيو/حزيران 2018:
الشرق / سقطرى-اليمن-الحرب الأهلية-الإمارات-الجزيرة--
<https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/sociedad/que-han-hecho-los-emiratos-arabes-unidos-a-la-isla-de-qatar-a8342621.html>

الجران المتضررة والكنائس والأديرة والمساجد والمباني العامة والساحات والنصب والأسواق والممرات والبيوت والحمامات هي مصدر إنسانيتنا الثقافية وكرامتنا الاجتماعية ومرجعنا وإطارنا.

في هذا السياق، تكون قراءة مدينة الزهراء في إسبانيا وتأملها مرجعاً وظاهرة جديرة بالاهتمام، فعلى مدار العقود العديدة الماضية من القرن العشرين، كان الإخلاء لكل المنطقة التاريخية قد أجري على نحو مناسب، ووضعت عليها علامات وإغلاقت لإجراء البحوث والحفريات والترميم على المدى الطويل. فقد جمع ودرس كل حجر وكسرة من قطع البناء وتلك المدفونة في الموقع، وجُمعت في المدينة التي تعرضت للتدمير وغطتها العشب.

أسس المدينة عام 940 أو 941 عبد الرحمن الثالث وقد كانت روتها موضع تعنٍ حزين لشعراء الأندلس في القرن الحادي عشر. ولم تدم طويلاً بعد تدميرها عام 1010. ضاعت المدينة من الذاكرة، حتى أن وجودها ذاته تعرض للنسayan، وبالتالي تحولت إلى إشارة أسطورية غير مادية للعصر الذهبي. ستستمر في المستقبل الحفائر التي بدأت في 1911 لاستعادة أنقضها مع اجراء تخطيط المدينة. في أثناء زيارة عام 1999 أغلق الموقع؛ ووضع مختبر علمي وأثري، مع مكاتب فريق البحث على الطريق الرئيسي، حيث يطل الموقع على الواجهة الجانبيّة لجبل (سييرا مورينا)، على منظر خلاب يشرف على مروج نهر (غودالكفار) والمناظر الطبيعية الريفية في قرطبة، هادئة ومسالمة ومنسية.

كانت زيارة (نيتو سوبيجانو) لمتحف مدينة الزهراء في قرطبة وإلى المدينة عام 2013 تبعث على الشعور بالتواضع. درس عميق ومتناقل في التعافي، للتأمل والعجب. الجهود المضني المبذول في إعادة بناء لحظات الحياة وعلاماتها وسط مشهد الفراغ، حيث تم تحديد المدينة الأصلية المسورة

يبدو أن مسار القتل العثماني والفقدان هذا ما كاد يؤثر على الوعي العالمي، ولم يواجه التحدي أو يُدان فيمحاكم جرائم الحرب الدولية. بل يستمر قصف البلدات والمدنين في وضح النهار. مرتكب الجريمة الذي يقوم ذرائع انتلافه الضعيفة، ذرائع الراغبين وغير الراغبين، مع ترك المعالجة لمقطفاته الأخبار العاجلة وإعلانات بائسة بصرف النظر عن التقارير الصارخة (أطباء بلا حدود) MSF. وعلى نحو مثير للشفقة، ومؤسس على المستوى الإقليمي، فإن الكثير من المعينين يصرخون ويتسلون على أرض الواقع ويستمرون في ذلك، ولكن لا أحد يصغي إليهم. وزادت الإبادة الثقافية وتفاقمت بسبب فقدان الذاكرة المهيمن، وحالة الغيوبية التي تغلب على الغالبية المهزومة التي لا كلمة لها، والتي قد أخرست في البلدان المنكوبة.

المشاهد المنسية

عندما ظهر المقترنات وتعقد والمؤتمرات على هامش الظروف المدمرة المذكورة أعلاه، لمناقشة "التراث الثقافي" لنفس المنطقة التي مزقتها الحرب، فإن هذا يستدعي إجراء التحقيق في أسس هذه المناقشات؛ إن كانت فعالة وليس مجرد عرض للأداء من العلماء المساهمين أو ذوي الاختصاص. حتى الآن كانت المناقشات الجادة الوحيدة تجري في أوروبا³ وليس في منطقتنا، حيث ثناشت خطط تطوير ما بعد البناء مع مصادر الانتقام والصفقات المالية خلف أبواب مغلقة، لإعادة بناء مدن وتكلات جديدة ل محل الذاكرة التي قضي عليها والمجد من البقايا التي ستعرض للهدم أو التسوية.

لا يمكن أن يساعدنا أي نقاش في غياب التدابير التي تتخذ لإنهاء العدوان الثقافي المتواصل والتمهيد الذي يدمي القلب، باستثناء القرار الجماعي والسياسي لإعادة بناء ذلك النسيج والمدن التي يمكن ترميمها وإعادة بنائها بعناية، بالاحترام والمعرفة التي تستحقها بلداننا ومدننا التاريخية. إن

³ 'Homage: Venice to Palmyra' and Urbicide Syria, 2016, and Iuav Wave Workshop, July 2017 on The Reconstruction of Syria.

ومساكن الشخصيات على المستوى الأوسط، وتقع المدينة نفسها على المستوى الأسفل، مع الحي المغربي، ومنازل العمال، والمباني الحكومية والأماكن المفتوحة⁴⁴.

هذا درس في التاريخ والتصميم والتخطيط الذي في إعادة البناء الحضري الثقافي. تحية لصر الحضارة الإسلامية والخطاب والتراث، تمنع الموقع بالحماية بالشعر، واعاده إلى الحياة مختلف المؤرخين الإسبان والمتخصصين ورعاية الثقافة من المجتمع الدولي ومن ساهموا واستجابوا. لتكن عملية التدمير وإعادة الإعمار ومهمة مدينة الزهراء، بمثابة مرجع، لعقود مقبلة من إعادة بناء مدرسوسة ما زالت تنتظرنا.

التي احتلت مساحة 1500×750 متر مرتبة في مدرجات واسعة. وبإعادة رسم خطوط التخطيط والتصميم المعماري وتكونهما: إذ جمعت الجدران والقطع وتسجيلها وأخيراً تحديدها في الصورة الكبيرة ضمن "المستطيل الهندسي المثالي" للمدينة، لضم مع بعضها وتجميعها بعنابة لتكون الطرق والمباني والقاعات التي كانت موجودة من قبل. بيان مركز التراث العالمي التابع لليونسكو، بشأن استرداد هيكل المدينة يستحق جزء منه الاقتطاف هنا: "... لقد استفدنا من الوضع الفريد هذا [للموقع] من أجل ترتيب المجموعة الحضرية إلى ثلاثة مدرجات متداخلة مع بعضها، والتي تكشف بوضوح التسلسل الهرمي للدولة. يقع مقر إقامة الخليفة على المستوى الأعلى، وتقع الحدائق

17. المعمار الإسباني المغربي

د. حسن اوريدي

حلقات المعمار المغربي

اندثر كثير مما خلفه المرابطون، باستثناء بعض المساجد العتيقة التي عرفت إعادة بناء أو قنطرة تنسفية، وحدث في الآونة الأخيرة اكتشاف بعض البقايا في أنقاض مسجد الكتبية. ويصعب الحديث عن عمارة مرابطية، واضحة المعالم، ولو أن الفضل يعود للمرابطين (القرن الحادي عشر الميلادي) في بناء مدينة مراكش (أمور كوش)، كلمة أمازيغية، تعني جمى الله). أهم حلقة في المعمار المغربي الإسلامي، في بلاد الغرب الإسلامي، هي تلك التي تمثلت مع الموحدين (القرن الثاني عشر الميلادي)، وقدمت نماذج واضحة المعالم، لها خصوصية بارزة، تتميز بالبساطة والجلال والقوءة، وهي تألف من الزخرفة المفرطة، وتستوي بينها برسوم هندسية دائرية أو حلقتية أو مكعبية. ومن العلامات المميزة لهذا الشكل، مسجد تتمل، وباب الرواح، وقصبة الوداية بالرباط، وباب أڭانو بمراكن، وباب مراكش بالرباط.

ويعد الثالث، مسجد الكتبية وجامع حسان والخيرالدة، المعالم البارزة للعمارة الموحدية. وهو يرمز إلى هوية واضحة، بتماثل الأشكال للمآذن الثلاثة، مع اختلاف في مواد البناء: الحجر غير المرصوص في الكتبية، والحجر المرصوص في حسان، والأجر في الخيرالدة.

وما تزال معالم المعمار الموحدي ماثلة في اشبيلية، وبخاصة بداخل ما يسمى بالقصر، ولو أنه غير مفتوح للعموم. ولا يحمل ذلك الفن زخرفة كتلك التي اقترنلت بالمعمار الأندلسي.

وقد زاوج هذا الفن، منذ البداية مع الحدائق أو الجنان، ومنها جنان الصالحة، الذي أقامه عبد المؤمن بن علي الكومي، وما يزال الأطفال يرددونه في الأنسودة "أجرادة مالحة فين كنت سارحة، في جنان الصالحة".

أما حلقة المرينيين، فهي تعتبر الأغنى معماراً، ولها مسحة جمالية طافحة، وزخرفة غنية، وثبيّن عن تماثل واضح مع المعمار الأندلسي، ويعود

يُعد ما يسمى بالمعمار الإسباني المغربي، أحد أبرز تجلّيات العمارة الإسلامية، إلى جانب المعمار الفارسي، كما في إصفهان و سمرقند وبخاري ومشهد وزار الشريف بأفغانستان وغيرها، أو الفن المملوكي بمصر والشام، أو المغولي بالهند، أو العثماني في تركيا وبلاد الشام والعراق ومصر والجاز وشطر من بلاد المغرب. وتعتبر بلاد المغرب والأندلس مجال ما يسمى بالمعمار الإسباني المغربي، وهو ما خصص له الباحث جورج مارسييه كتاباً مرجعياً هو "المعمار الإسلامي في الغرب (الإسلامي)"، وضم دراسة عن كل من تونس والجزائر والمغرب واسبانيا (الأندلس)، وصقلية.

وإذا كان لهذا الطابع الإسباني المغربي هوية خاصة، من حيث شكل الأقواس، والمقربن، والتوريقة والخط والأسκال الهندسية، والنقوش وأشكال الزليج، فإنه تكتفه فروقات (لوبيات) حسب المناطق: مثلاً النقوش في فاس على المادة، وعلى القالب في تلمسان وتطوان، وتطور على مر التاريخ، واغتنى بمؤثرات، وانطبع بخصائص محلية، مثل فن المدويخار في اسبانيا (أي المدجن)، وانتقل بعدها في الأندلس، من رحاب دائرة الإسلام إلى عالم المسيحية، وحمل في المغرب المؤثرات الأمازيغية والصحراوية، مثلاً هو بارز مع الموحدين، أو السعديين أو العلوبيين.

ومن المعالم البارزة لهذا المعمار وأولها مسجد القيروان بتونس. ويعُد مسجد بحسن، وكذا المنصورة بتلمسان من أجمل تجلّياته، إلا أن مجده الأرحب، مثلاً يقر بذلك الباحث جورج مارسييه، هو الأندلس و المغرب (الأقصى). ويمكن، وبخاصة بعد إيلاء الاهتمام بالمعمار الأندلسي باسبانيا، الإقرار بأن مكان تميّزه هو بالأندلس، أو ما يمكن أن نسميه بالنموذج الأسّي، ولكن بذات الوقت يمكن القول من دون مجازفة، إن الأندلس تأثرت كذلك بالمعمار المغربي، سواء في عهد الموحدين، وشطر من المرينيين، مثلاً أن المغرب حافظ على شكل المعمار الأندلسي وروحه بعد سقوط غرناطة، وحاول أن يتأثر به، مما يزال قائماً إلى الآن.



معلماً بل تراثاً إنسانياً وهو الشاون، التي تُعرف بالقرى الأندلسية في حضن جبال البُشرات، ولم يبقَ من تلك القرى شيء إلا بعض الأطلال كما في الروندة، وصورة من حي البيازين بغرناطة الذي هو بادي الشبه مع الشاون.

والتثبت أن أسلوب السعديين يستوحى تراث الموحدين من خلال عظمة البناء وجلاله، مثلاً يبرز ذلك في أطلال قصر الْبِدِيع، وجنان المشتهي على أنقاض جنان الصالحة، أو قصبة الزيadianية غير بعيد عن تادلة، أو قصر المنصور بمكناش قبل أن يزيد منه السلطان مولاي اسماعيل. ومن المعالم المميزة للمعمار السعدي المسجد العتيق بتارودانت بسوس.

وما يميز الأسلوب السعدي، الذي أثر تأثيراً جلياً في أسلوب الدولة العلوية، هو محاولة التوليف ما بين التراث الأندلسي، والموحدي، مع الحدائق المبنية هنا وهناك. وتعُد مكناس أو ما يسمى بالمعمار الإسماعيلي، الذي هو في حقيقة الأمر تمثيل للمعمار السعدي، تجلياً لهذا التزاوج. وتظهر الفخامة في الأسوار الإسماعيلية، وسرداب أرساراك، والرُّزوى، مثلاً يتمثل الجمال، في صورة أندلسية مستوحاة من أسلوب قصور الحمراء في "المُدرُّسة" المصاقبة لجنان البحروانية. والمدرسة صورة فريدة لجمال المعمار المغربي، تستوحى بوضوح ليس للمعمار الأندلسي فقط بل قصور الحمراء أيضاً. وما يُؤسف له أن هذا المعلم يؤذن بالخراب. وتعُد الحدائق مكلمة لل عمران (كما جنة العريف في قصور الحمراء). ويُعد جنان ابن حليمة من أجمل الحدائق بالمغرب ومحيراً عن جمالية المعمار المغربي، وكان أثيراً لدى السلطان مولاي الحسن، وأعاد إصلاحه المهندس المعماري بورست (Prost)، وقد كان موشكاً على الخراب، لو لا الإصلاح الذي عرفه في الآونة الأخيرة. ويضم الجنان قبة تسمى بالخيمة، هي على شاكلة الكشك لدى العثمانيين، وتتميز، وهو الأمر الفريد في المعمار المغربي، بأعمدة من خشب. وليس للخيمة نظير في المعمار المغربي إلا جنان البطحاء بفاس، ذي الأعمدة الخشبية.

ذلك إلى نزوح كثير من المعلمين (الحرفيين) من الأندلس بعد معركة العِقَاب (بكسر العين).

ويعتبر عهد المرinين عهد بناء وتشبيب، بل ما نعرفه عن فاس يرجع إلى تلك الحقبة، إذ هم من بنوا فاس الجديد بمحاذاة النواة الأولى لفاس البالي (القديم). وعرف عهدهم بناء المدارس العلمية، سواء بفاس ومكناش وسلا. وتعُد المدرسة البوعنانية النموذج الأمثل، ولو أننا نجد لها نظائر في مكناس وسلا، بل إن ما نعرفه عن جامع ابن يوسف بمراكبش من معلم بارزة يعود لتلك الفترة. ويتميز المعمار المريني بزخارفه الجميلة والدقيقة، سواء على الجبس أو الخشب. وهو يميل إلى الجمال بقدر ما ينحو الفن الموحدي نحو الجلال.

وتضم دار المخزن (القصر الملكي) بفاس النواة الأولى لما شيده المرinيون وما تم توسيعه فيما بعد، مع الدولة العلوية. ومن أجمل ما يعبر عن المعمار المريني قصبة شالة التي تشبه القصبات الأندلسية، وكانت جبانة (مقبرة) لملوكهم وأمرائهم.

السعديون، محاولة التوليف

آن أغلب ما شيد السعديون إلى الخراب، رغم أن المؤرخين أفضوا في جمال قصر الْبِدِيع وبهائه، الذي شيد المنصور الذهبي، وعدوه من المعلم البارزة في المعمار الإسلامي قاطبة، تُبز إن لم تزر، وفقاً للمؤرخين المغاربة، ما تحويه بغداد من مآثر، ولكن الخراب أو التخريب الذي ضربه لا يتيح لنا أن نجري فحصاً دقيقاً ولا تقسيماً موضوعياً، رغم أن الدراسات أنجزت من أجل إعادة تمثيله. والثبت أن الصلة بالتراث الأندلسي ظلت متوقفة مع السعديين، مما انعكس على أشكال الزخرفة والمعمار المتبعة، مثلاً يظهر في مختلف التوصيفات لقصر الْبِدِيع التي حملها كل من المؤرخين الفشتالي واليفاني، أو الظللة بجامع القرويين التي تستوحى صحن قصور الحمراء أو الرياض (ساحة الأسود)، أو قبور السعديين التي اكتُشفت في بداية القرن العشرين.

ومن الضرورة أن نقف عند ما يمكن أن يُسمى

إحياء الماضي

من الطريف أن التحدي الغربي والتحرش الاستعماري في القرن التاسع عشر، دفع المعمار المغربي إلى الانبعاث. ويظهر ذلك جلياً في معلم قصر الباهية بمراكش، ودار المنبهي بنفس المدينة، وقصر مماثل له بطنجة، ودار بنيس، وكذا دار المقربي بفاس، أو دار باحمد بنكناس، وبعد ذلك في السنتينية مما بناه الكلاوي، أو دار بريشة بتطوان. ويُعد قصر المدنى الكلاوي بفاس من المعالم التي زاوجت ما بين بعد الأمازيغي والأندلسي، في تلك الفترة، ومما يؤسف له، أنه معلم ينهر ويؤذن بالخراب.

وأستطيع ما سُمي بالهندسة الاستعمارية، أو الهندسة الإسبانية المغربية الجديدة، أن تعطي دفعةً جديدةً لما يسمى بالمعمار الإسباني المغربي. وتحت الساحة الإدارية والجبوس بالدار البيضاء، وكذا بنك المغرب والبريد، من أجمل صور هذا الشكل الفريد. وبنية البريد في الجزائر العاصمة هي النموذج الأول لما يسمى بالهندسة الإسبانية المغربية الجديدة.

إن غنى الموروث المادي للعمارة في بلاد المغرب قاطبة، لم يحظَ بعد بعمل تقييد، ولا تبادل المعارف بين الفنانين والحرفيين داخل البلد، أو المنطقة عموماً، بما فيها الأندلس، هذا بالإضافة إلى ما يتهدّد، أغلبه، في بلاد المغرب، من تأكل وهدم وإهمال، لعدم الوعي بهذا التراث، وشح الموارد، وضعف التنسيق بين المؤسسات الراعية (وزارة الأوقاف، المجالس البلدية)، بل إن العارفين بطريقة البناء، والترميم، ومواد البناء، هم في طور الانقراض. وهو ما يجعل بإلقاذة، وتتبادل الخبرات بشأنه.

ومن الضرورة أن نذكر أن المعمار المغربي استفاد كذلك من المؤثرات الأوروبية، من الدول المجاورة، إسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا، إما عن حرفين من تلك البلدان، منهم من استقر، ومنهم هم معروفون بالعلوج، وطبقاً للرواية فكثير من بنائي قصر الديبع كانوا من العلوج، أو من الأسرى، كما في مكناس. وتأثر المعمار المغربي أثناء فترة احتلال البرتغاليين بأسلوب عمارتهم، كما قصر المجاز، على مضيق جبل طارق، وأصلية والبريجة (الجديدة) وأسفى. وبظاهر التأثير البرتغالي في كثير من القنطر، التي تنسب للبرتغال وبعض المنشآت الفنية، مثلما تأثر المعمار المغربي باسبانيا القشتالية، كما في العرائش (مما يسمى الآن بالقصبة السعودية) أو المهدية على مصب نهر سبو، أو من عناصر مورسيكية وثيقة الصلة بالمؤثر القشتالي، كما في القصبة المعروفة الآن بقصبة الأوداية، فضلاً عن التأثير الفرنسي، كما هو الشأن في الوليدة أو الصويرة، أو الإيطالي كما في قصبة بولعون. وغالب الظن أن اسم القصبة يحيل إلى اسم المهندس أو العريف وفقاً للمصطلح الأندلسي والمغربي، الذي تعود نسبته إلى بولونيا الإيطالية. وقصبة بولعون نموذج فريد من القصبات في شكلها ومواد بنائها، من الحجر عوض الطوب. وأخر نموذج يستوحى المؤثر الأوربي قبل الحماية هو قصر البحر، مما سيصبح مستشفى محمد الخامس بعدها (ماري فيويه) Marie Feuillet يذكر بقصر بهجت ساراي في إسطنبول الذي هو صورة للعمارة الغربية.



الفصل الخامس

ARAB CULTURAL HERITAGE FORUM

Knowledge...the future of our heritage

المعرفة... مستقبل تراثنا

التصويتات



18. الملتقى العربي للتراث الثقافي

وقائع الملتقى الأول

للماضي وعامل أساسي لهوية الإنسان في العالم العربي في الوقت الحاضر، إذ اعتبر المشاركون مفاهيم الحداثة والأصالة والتنوع الثقافي ضمن الهوية الجامحة (غير الإقصائية) وتشكيلها من خلال تراكمات وتفاعلات فكرية أنتجت بفعل جهود أجيال متعاقبة، وصاغت الرؤى والإبداعات الثقافية المتربعة في جميع مجالات التراث وأشكاله المادية واللامادية المترابطة.

وتتناول الملتقى تأثيرات العولمة الثقافية على حياة المجتمعات العربية في صياغة فكرها وقيمها وبالتالي سلوكياتها فيما يخص تنفيذ خطط الحفاظ على التراث الثقافي وسبله. فبالرغم من بعض جوانب العولمة الإيجابية إلا أنه يصعب تجاهل أبعادها السلبية، لما تحمله من تحدي حقيقي لهوية الإنسان العربي وكينونته الحضارية في السياق الدولي، خصوصاً في ظل ضعف الانتاج المعرفي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة، إذ تواجه المجتمعات العربية تحديات جمة أثرت من خلالها على جزء هام من كينونة ثقافتها ولغتها العربية الجامحة.

وأجمع المشاركون على أن الموروث الثقافي في العالم العربي بحاجة إلى مقاربة جديدة في مواجهة العنف والتطرف أكثر من أي وقت مضى؛ كذلك فإن هناك ضرورة لإبراز دور الثقافة والحضارة العربية في إثراء المشهد الحضاري والإنساني في العالم وعلى مر العصور. وأكد المشاركون أيضاً على أن التنوع الثقافي والقبول بمبدأ الاختلاف عن الآخر، من شأنه خلق سبل للحوار بين الثقافات والتواصل إلى قدر هام من التفاهم.

وتتناولت جلسات الملتقى أيضاً العياب المتزايد لحضور التراث في وعي المجتمع المدني واهتمامه، بالإضافة إلى عدم إشراك الحكومات والمؤسسات العاملة في هذا المجال للمجتمعات المحلية. في عملية الحفظ والاستدامة للتراث الثقافي، وأهمية تطوير الأدوات ومنهجيات النوعية والتعليم لتنصير فهم قيمة التراث وضرورة حفظ المجتمعات له.

بتنظيم من المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم-الشارقة)، أقيم الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، من السادس إلى الثامن من فبراير/شباط 2018، بعنوان "رؤية إقليمية لحفظ التراث والتعريف به". دارت نقاشات الملتقى على مدى ثلاثة أيام حول ماهية التراث الثقافي في الوطن العربي، والأسباب التي تحفز المجتمعات لحفظه عليه، والتهديدات التي تواجهه، واقتراح حلول قابلة للتطبيق لحمايته والارتفاع به.

وحضر الملتقى مدراء التراث الثقافي في الوطن العربي وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية (إيكروم وإيسريكا ومعهد العالم العربي في باريس ويونسكو وإيسيسكو)، ومشاركون من الدول العربية، ومفكرون وفنانون من عدة دول من العالم. شارك في جلسات الملتقىأربعون متحدثاً ومفكراً عربياً ودولياً، وبلغ عدد الحضور حوالي مائة وخمسون شخصاً من الخبراء والباحثين والمهتمين والعلميين في مجال التراث الثقافي.

عقد هذا الملتقى في ظروف ومتغيرات إقليمية بالغة الصعوبة ثانية فيها المنطقة العربية تهديدات لثقافتها وتراثها الأثري والتاريخي والشعبي، الأمر الذي يدعو إلى تضافر الجهود المؤسسة من أجل حماية التراث الثقافي وتوثيقه على نحو منظم، وفق المعايير الدولية، لحمايته والن هو سبب تقيمه وحفظه في ظل هذه التحديات. ولا بد من إيجاد سبل لإعادة إحياء الموروث الحضاري لضمان استمراره وخصوصيته وأصالته وتتنوعه في العالم العربي.

أجمع المشاركون خلال جلسات الملتقى ومداولاته، على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي، وضرورة إبراز تنوعه بتنوع الثقافات الجامحة واعتبار التراث مصدر ثراء يجب أن يصبح جزءاً من المنظومات الفيمية والقانونية والتعليمية في الدول العربية. كذلك تناولت المناقشات أهمية حماية التراث باعتباره استثماراً

19. الخلاصة والنتائج والتوصيات:

رؤية إقليمية لحفظ التراث الثقافي والتعریف به في الوطن العربي

د. زكي أصلان و د. جان-لوبي لوکسان

وإقراره في هذه المنطقة، وكذلك بين مختلف مناطق العالم، على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية في الوقت الراهن. ولتجنب اتباع نهج محدود الرؤية، دعا الملتقى المشاركون من المنطقة العربية إلى الاشتراك في الجدل العالمي القائم من أجل صياغة قيم عالمية متباعدة؛ إذ أن ذلك من شأنه ترسیخ الجهود القائمة للتعاون البيني ضمن المنطقة العربية ومع المناطق الأخرى، وتوسيع نطاقها، والربط بينها.

أما في مجال التعاون الدولي: فإن الانفتاح على العلماء وذوي الاختصاص من آسيا وأفريقيا من شأنه أن يثري النقاشات في المستقبل فلا تقتصر على عرض المفاهيم والآفه ووجهات النظر الغربية للترااث الثقافي وتقديمها للجمهور.

وفي علاقة التراث بالابداع المعاصر: تماشياً مع بعض الآراء أثناء الملتقى، يمكن إقامة صلة أقوى بين الماضي والحاضر من خلال التعاطي مع التراث الثقافي بمنظورٍ فنيٍ ابداعيٍ يبحث عن المستقبل؛ فالعمارة المعاصرة الجيدة مثلاً هي التراث الثقافي للغد، لذا يمكن دعوة الفنانين إلى إعادة النظر في التقاليد الثقافية للتعبير الفني المعاصر وتقديم أفكار ومداولات وأحساسٍ جديدة.

وتطرق الملتقى إلى السياسات الوطنية لحفظ على التراث الثقافي وإدارته على مستوى المنطقة؛ فقد أوضحت المناقشات أنه ينبغي النظر في نهج شموليٍ للتعاطي مع التراث من شأنه أن يحقق الترابط بين جهود الحفاظ والتنمية الثقافية والاجتماعية. وينطوي على:

- رؤية شاملة للترااث الثقافي والطبيعي، الملموس وغير الملموس،
- أخذ التراث الملموس في الاعتبار، سواء غير المنقول (الموقع الأثري، والعمارة، والمدن التاريخية، والفراغات الثقافية) والمنقول (المناجف، ومكافحة الاتجار غير المشروع)،
- أخذ التراث غير الملموس في الاعتبار (كلي من السمات المادية المتصلة به، وغير المادية: مثل الموسيقى والشعر).

الخلاصة

تحتل المنطقة العربية موقعاً يُعدُّ مفترقاً طرقاً استراتيجياً بين ثلاث قارات، ولا يمكن إغفال الدور الرئيسي الذي أدته المنطقة في نقل المعرفة الأساسية من الماضي في الفلسفة، والأدب، والعلوم، والرياضيات، والهندسة المعمارية، إلخ. وفي الوقت الحالي، ماتزال البلدان العربية تحوز فدراً متميزاً من المساهمة الفعالة في إتاحة علاقات التبادل ما بين الثقافات وتيسيرها. وهو ما يُعدُّ مورداً وقدرةً إيجابيةً يمكن للمنطقة أن تعتمد عليها أكثر لتكون إحدى الركائز لتحقيق التنمية الثقافية على المستويين الإقليمي والوطني.

وفي هذا الصدد، تطرقت العروض والنقاشات ضمن فاعليات الملتقى إلى العديد من القضايا الملحة والتي يجب طرحها على مستوى السياسات الإقليمية والوطنية. وقد خلصت إلى أنه:

في المسئولية المتبادلة لحماية التراث: للعالم العربي هوية مشتركة، وفي الوقت نفسه فإن نطاق العالم العربي يشير إلى منطقة متعددة الأقاليم الجغرافية والثقافية: المغرب العربي والشرق الأوسط ودول الخليج. وهو ما يشبه إلى حد كبير الوضع في المناطق الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، يجمع ما بين مجتمعات البلدان الأوروبية عدد كبرى من القواسم المشتركة التي تشكل مجتمعةً ما يمكن تسميته بالهوية أو الثقافة الأوروبية، ولكن هذا لا يعني وجود مجموعات محددة من البلدان (مجموعة الدول الاسكندنافية، وأوروبا الشرقية، وأوروبا الوسطى، وجنوب أوروبا) تشكل أقاليم جغرافية وثقافية تمتّع بخصوصيّة، نابعة من مقومات متبادلة فيما بين هذه البلدان، ضمن النطاق الأوروبي. ويأتي من الأهمية بمكان إيلاء الاحترام لهذه الهويات، مع وضع نهج جمعي، والوفاء بالأهداف العامة للمنظمات الدولية بما يتعلق بمفهوم التراث الثقافي المتبادل من ضمن المسؤولية المتبادلة.

وفي الشمولية والتنوع الثقافي والمشاركة الدولية: يأتي إدراك ثراء التنوع الثقافي وتجددية الهويات

وفي مفهوم التراث: وفقاً للممارسات الدولية، وما يمكن ملاحظته بالفعل في العديد من الدول العربية، ينبغي لجميع الدول العربية أن تعتمد مصطلح "التراث الثقافي" بدلاً عن "الآثار" الذي يحمل دلالة محدودة، وهو الاصطلاح الشائع - ربما قدمه علماء غربيون - منذ القرن التاسع عشر، ما من شأنه أن يستوعب المدى الأوسع من أشكال التراث الثقافي الغني للمنطقة الذي يمتد ليشمل من بقايا عصور ما قبل التاريخ إلى العمارة المعاصرة والحياة الفنية.

أما في المراجع والمساهمات المنشورة: هناك العديد من المبادرات المتاحة والعديد من الوثائق المتوفرة التي تستفيد الجهود الجديدة من ميزة "استثمارها" والبناء عليها. [انظر مساهمات إيكروم ومرکز إيكروم-الشارقة، واليونسكو، والإيكوموس والإيكوموس، ومعهد غيتري لحفظ، والمؤسسة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، والمجلس الأوروبي، وبرامج التراث الأوروبي-متوسطي الأوروبي، وبرامج التراث الأوروبي-متوسطي الأوروبي (Euromed Heritage)]. ويمكن لإعداد قائمة للمؤلفات والمنشورات المتاحة أن يوفر لنا الوقت ويجنبنا ازدواجية (تكرار) المصادر والمواد والجهود البحثية. وتعُد المنشورات (باللغة العربية وكذلك باللغات الأخرى) عنصراً هاماً لجذب الاهتمام الدولي إلى المدى الواسع من التراث الثقافي في المنطقة. وكذلك تسهم ترجمات جميع الوثائق الدولية المهمة إلى العربية (توصيات، تقارير، منشورات)، مع أوسع نشر ممكن، في إيصال المفاهيم، ووجهات النظر، والخبرات الدولية إلى السياق الثقافي العربي.

وأخيراً في المصطلحات: طالما أفترحت فكرة إيجاد مسرد (قاموس مصطلحات – Glossary) متعدد اللغات. ويمكن أن تستفيد الجهود الحالية من المسرد الذي وضع في إطار برنامج التراث الأوروبي، استناداً إلى أعمال المجلس الأوروبي فيما يختص بالتراث المبني؛ فقد إضفiet المصطلحات العربية إلى جانب الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، وهو كذلك متاح عند الطلب.

أما في قضية الاستدامة: إن النمو العمراني السريع (التلوّح الحضري على وجه الخصوص) في العديد من البلدان العربية يستدعي اعتماد سياسات وطنية ومحليّة فعالة لتحسين الظروف المعيشية للسكان. وكما هو الحال في المناطق الأخرى في أنحاء العالم، يُعد هذا الشاغل أولوية في المنطقة العربية. (راجع توصيات نيروبي 1976 بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة وتوصيات باريس 2011 بشأن الفراغات الحضرية التاريخية).

وفي التشارك: طرح السؤال التالي في عدة مناسبات أثناء الملتقى: "من الذي يُعين التراث الثقافي الذي يجب أن يتمتع بالحماية؟" ومرة أخرى، كما هو الحال في المناطق الأخرى، إلى جانب انخراط السلطات والخبراء المعينين، هناك حاجة إلى إدماج أفضل للمجتمعات (وهو ما يتطلّب وجود مجتمع مدني نشط) مما يضفي شرعيةً (باعتبارها قيمةً مضافة) على الأفكار الجديدة والأولويات الاجتماعية.

كذلك نقاش الملتقى تفعيل شبكات العمل المهنية؛ حيث أعرب العديد من المشاركين عن ضرورة تكون شبكة عمل إقليمية تربط ما بين ذوي الاختصاص في المنطقة. وأنه ينبغي إتاحة مجالٍ لتبادل الأفكار والممارسات الجيدة دولياً وضمن المناطق. وينبغي أن تستضيف كل دولة عربية لجنةً وطنية للمجلس الدولي للمعلم والموقع الأثري - إيكوموس (ICOMOS) وللمجلس الدولي للمتحف - إيكوم (ICOM) بصفة دائمة، ويمكن أن تأتي الخطوة الأولى بتأسيس لجنة مشتركة منها (إذا اقتضت الضرورة). وعلى الصعيد العالمي، ينبغي تشجيع تنقل المهنيين وتبادلهم على المستويين الإقليمي والدولي وتسهيلهما، على سبيل المثال: من خلال توأمة المدن أو الجامعات، وتوأمة المدارس، وبرنامج تمبوس (Tempus) التابع للاتحاد الأوروبي. ويعُد ذلك جزءاً أساسياً من تقاليد بناء القدرات ومن تجربة إيكروم (ICCROM) على وجه الخصوص.

الملموس وغير الملموس والتراث الغارق باعتباره وحدة متكاملة ووضع منهجيات لتوثيق التراث وتقديره وفق المنظومات المعتمدة بها دولياً من أجل إدارة فعالة له. بالإضافة إلى ذلك معالجة التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين من واقع الممارسة العملية، وتبادل الخبرات في مجال تعديل آليات تطبيق القانون.

- العمل على إمكانية إدخال مفهوم التراث الثقافي في الدساتير الوطنية التي لا تشمل اصطلاحاً للتراث الثقافي ووسائل الحفاظ عليه.

ثالثاً: في مجال التربية والوعي:

- إعداد برامج تعليمية تُعنى بإيصال أهمية التراث وتطويرها بدءاً من المراحل الابتدائية ضمن أنشطة منهجية وغير منهجية وتنظيم فعاليات وأنشطة تعرّف الأجيال الجديدة بالتراث الثقافي ضمن وسائل التواصل الحديثة المتاحة والبرامج الإعلامية.
- رعاية برامج إعلامية خاصة بالتعريف بالتراث الثقافي وإبراز قيمه للعمل على تحسين تذوق (تقدير) المجتمع للثقافة، والفنون، والعلم، والأدب.
- دعم الدراسات والنشر والترجمة والتعليم باللغة العربية.
- تفعيل الاحتفاء بالتراث الثقافي العربي في يوم التراث الثقافي العربي في 27 فبراير / شباط من كل عام وذلك عبر خطط مشتركة لتنظيم فعاليات وأنشطة خاصة بالتعريف بالمناطق التراثية والتاريخية في الوطن العربي ورفع الوعي بأهميتها ودخولها مجاناً للمواطنين وسط أجواء جذابة.
- تعزيز الحوار بشأن مفاهيم التراث الثقافي وممارساته وسياساته لدعم الحوار بين الثقافات المختلفة.
- تعزيز دور المتاحف في مجالات التربية، والوعي، والتنمية الثقافية.

رابعاً: في مجال التشاركيّة وتكامل القطاعات:

- العمل على تفعيل القطاعات المختلفة ومشاركتها وتكاملها وتدخلها في الدولة الواحدة، وكذلك في الدول المجاورة من خلال

بناءً على ما سبق، أصدرت نتائج الملتقى العربي الأول وتوصياته السنة، إذ صدّق المشاركون على النص التالي:

التوصيات المقترنة "الناءات الستة"

- (1) تعاون، (2) تشريع، (3) تربية، (4) تشارك، (5) تعليم عال، (6) تنمية

أولاً: في مجال التعاون الإقليمي والدولي:

- التصديق على الاتفاقيات الدولية وتفعيلها بمنظور شمولي لهذه الاتفاقيات وتركيز على أهمية التنوع الثقافي التي طرحتها آخر هذه الاتفاقيات عام 2005.
- أن تعمل الدول على المستوى الإقليمي، وخاصة المجاورة منها، في اتفاق تعاوني من خلال المؤسسات المختلفة والقواعد المشتركة بهدف حماية التراث وبالذات في مجال الاتجار غير المشروع بالآثار.

- وضع سياسات تعبر عن شمولية الاتفاقيات فتشمل كافة أوجه الحفاظ على التراث الثقافي: التراث الملمس كالموقع، والمدن، والمتاحف، والمقتنيات، وغيرها، وغير الملمس كالعادات، والتقاليد، والأزياء التراثية، والشعر، وغيرها.
- العمل على إبراز الخصوصية الثقافية والتنوع؛ فالخصوصية الثقافية تتمثل في اللغة على نحو كبير وفي جميع أشكال التعبير الفني، والمعايير، والمعتقدات، والطقوس، والسلوكيات الاجتماعية، وأنماط العيش المختلفة. وأن الخصوصية هي أيضاً خلاصة كل هذه العناصر التي تميز جماعةً معينة وتباور ضمن ملامح مختلفة. أما التنوع الثقافي، فيتجلى في أصالة الهويات المميزة للجماعات والمجتمعات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات الإنسانية. وحيث تُعد الحقوق الثقافية حقاً لا يُنكر من حقوق الإنسان، فإنه من حق كل فرد في المجتمع أن يتمتع بالقدرة على التعبير عن نفسه والإبداع في جميع المجالات.

ثانياً: في مجال التشريع والإدارة:

- تحديد القوانين وتفعيل آليات إدارة التراث، من خلال تجديد الأطر القانونية لتشمل التراث



وخارجها) وتطوير مناهج التعليم العالي الجامعي وتنظيم دورات لتبادل الخبرات التخصصية وعمل مشروعاتٍ مشتركةٍ يتيح تبادل الطلاب، والخبراء، والأساتذة، وبالتالي اكتساب الخبرات الجديدة، وتطويرها، والمساهمة بالتعريف عن التراث في الدول العربية في السياق الدولي.

- العمل على تنظيم فعاليات منهجية متكاملة في بناء القدرات لتبادل الخبرات الخاصة بالحفظ على التراث الثقافي وادارته.
- إدماج مواضيع الحفاظ على التراث الثقافي في مناهج التعليم الجامعي والعلمي.

سادساً: في مجال التنمية وإعادة الاستعمال:

- ادراج البعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي للتراث الثقافي بآليات تعنى بمبادئ التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمن تكامل بين القطاعات المختلفة في الدولة وبالذات فيما يختص بالمشاهد الثقافية الحضرية.
- إعادة استعمال المواقع التاريخية واحتياطها وتطويرها وإدماج المجتمع المحلي باعتباره فاعلاً رئيساً في جميع مراحل التطوير.

آلياتٍ للتواصل الفعال (مثل عقد اجتماعات دورية) بما يتيح تبادل الأفكار بشأن المهام، والأهداف، والإنجازات لكل قطاع وتقديم الدعم عند الحاجة.

- العمل على وضع خطة عمل موحدة بين القطاعات المختلفة والتي تهدف إلى مساعدة جهة الاختصاص في تعزيز القرارات والتوصيات الصادرة من الجهات المختلفة المعنية بالتراث الثقافي من خلال خلق نقاط اتصال ومتخصصين في المؤسسات التي تُعني بحماية التراث.
 - تفعيل الإدماج والمشاركة الأهلية بالتعاون بين الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المحلي من خلال تعزيز دورها وتسهيل مهامها لكي تستكمل جهود القطاعات الحكومية وخاصة في الأوضاع الاستثنائية كالحروب والأزمات بإعطائهما الصلاحيات ل القيام بمهام خاصة لحماية التراث.
- خامساً: في مجال التعليم العالي والتدريب:**
- تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والإقليمية، والدولية (من المنطقة العربية

"يقدم هذا المنشور إطلاًلاً شاملة على الإشكاليات والقضايا والتحديات التي تتعلق بفهم دوافع الحفاظ على التراث الثقافي في المنطقة العربية مدعاًة بأمثلة دراسات حالة من سياقات عربية مختلفة. تضم وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي عدداً من المقالات التي تتناول أطروحات متنوعة من منظورين عربي ودولي في موضوعات أساسية، كماهية التراث الثقافي في السياق الثقافي والجغرافي والتاريخي، وكيفية وضع الآليات من أجل الحفاظ عليه في الحاضر والمستقبل. وتُعد هذه المقالات تلخيصاً لمعظم الآراء والنقاشات المتبادلة بين المفكرين، والخبراء، والأكاديميين، والإعلاميين والممارسين العرب والأجانب الذين شاركوا في فعاليات الملتقى ضمن الجلسات الموضوعية المختلفة. وتمثل أيضاً التوصيات الختامية للملتقى المتضمنة في نهاية المنشور رؤيةً شموليةً ومتکاملةً لمستقبل أفضل للتراث الثقافي في المنطقة العربية في صورة إجراءات واضحة قابلة للتطبيق على المستويين الإقليمي والوطني."

د. زكي أصلان - مدير المكتب الأقليمي (إيكروم - الشارقة)



صندوق بريد 48777، الشارقة
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 (0)6 555 2250
فاكس: +971 (0)6 555 2213
www.athar-centre.org
www.iccrom.org



إيكروم - الشارقة
(المكتب الأقليمي لحفظ التراث
الثقافي في الوطن العربي)